إستراتيجية الحرب الإسرائيلية

مسار... وتطوّر

تقديم
الرئيس نبيه برّي

تأليف
محمّد خواجه



إستراتيجية الحرب الإسرائيلية

مسار... وتطوّر

محمد خواجه

إستراتيجية الحرب الإسرائيلية

مسار... وتطوّر

دار الفارابي

الكتاب: إستراتيجية الحرب الإسرائيلية، مسار... وتطوّر

المؤلف: محمد خواجه

الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان

ت: ٣٠١٤٦١(٠١) ـ فاكس: ٣٠٧٧٧٥(٠١)

ص.ب: ١١/٣١٨١ ـ الرمز البريدي: ٢١٣٠ ١١٠٧

www.dar-alfarabi.com

e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: أيار ٢٠١٤

ISBN:978-614-432-211-6

تقديم

وضع العدو على مرمى العقل و.. العين

قليلون هم الذين مازالت بوصلة قلوبهم تشير إلى اعتبار القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى، وإلى أولويات الصراع العربي الإسرائيلي، وما زالوا منتبهين كيف يطوّر العدو الإسرائيلي عناصر إستراتيجياته العسكرية، وعناصر قوته ويزوّدها بتكنولوجيا الحرب.

أكاد أقول قبل أن أمضي قدماً في تقديم هذا الكتاب إلى أن قلمي لا يداري وهو يكتب (العدو الإسرائيلي) رغم أنَّ البعض يعتبر ذلك تعبيراً تقليدياً دأبنا على استعماله، وأصبح مفردة قديمة طاغية في التعبير، وهو توصيف «غير واقعي» في الوضع الراهن الذي تغيّرت فيه البيئة الإستراتيجية، وتقلّصت فيه الدول والجماعات المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي.

بالعودة إلى التقديم، فإنني أرى أنّ قليلين هم ـ وقليلة هي مراكز الدراسات وغرف العمليات ـ الذين مازالوا يتابعون يوميات الصراع العربي الإسرائيلي وتطوره ونظمه وخططه وأسلحته، في واقع تتواصل فيه المحاولة لتبديد قوة العالمين العربي والإسلامي في فتنة مذهبية، واستبدال الصراع العربي الإسرائيلي بصراع عربي إيراني أو عربي فارسي أو سنّي شيعي وهو (رهان إستراتيجي) لا يكلف إسرائيل طلقة واحدة ولا قتيلاً واحداً بل يؤهل النظام الجيواستراتيجي لها لإقامة إسرائيل كبرى اقتصادية

مستفيدة من مشروع السيطرة الغربي بعنوان الشرق الأوسط الكبير، ومن استراتيجية الفوضى البنّاءة التي تسعى إلى تقسيم الكيانات (تقسيم المقسم)، وجعل كيانات دول الطوق لها فيدراليات أو كونفيدراليات (إسرائيليات) طائفية ومذهبية وعرقية، وضرب مراكز القوة العربية المتمثلة بجيوش مصر وسورية والعراق.

لذلك أعبّر عن تفاؤلي أنه لايزال هناك إلى جانب المقاومة من يقف على خط العقل، ويتابع، وبتنبّه، كل إشارة شاردة وواردة تتعلق بالحركة الإستراتيجية للعدو، وبكل عناصر التأثير الإستراتيجية، وكيف يأخذ العدو الدروس والعبر من حروبه وعملياته، وكيف تضع إسرائيل نفسها على خط المستقبل في سلوك السبل لاستخدام قوتها.

في السنوات الأخيرة، على الأقل على جبهة لبنان، تابعنا إجراء إسرائيل لعدد من المناورات على مستوى الدولة، ولمناورات عسكرية متواصلة لأسلحة البر والبحر والجو، وقوات النخبة والتدريبات المختلفة شبه اليومية، ونشر منظومات قتالية جديدة، وتعزيز ما يوصف بالقبة الحديدية فيما كانت تتواصل في المقابل اللبناني محاولات إضعاف جبهة المقاومة وصولاً إلى الضغط من أجل سحب سلاحها بدلاً من كسب الوقت للتوصل إلى إستراتيجية وطنية للدفاع.

في السنوات الأخيرة كان يجري فتح الحدود مع سورية وجعلها حدوداً مفتوحة أمام حركة السلاح والمسلحين، وتحويل الأراضي السورية إلى ساحة للحرب و«الجهاد» وصولاً إلى إنهاء الدور الإقليمي لسورية وشعب سورية كقاعدة ارتكاز للمقاومة العربية لمشروع إسرائيل، وللاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية بصفة خاصة وصولاً إلى أماني الشعب الفلسطيني في التحرير والعودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وفي السنوات الأخيرة شهد العالم العربي تحركات شعبية وثورات بهدف المطالبة بإصلاح النظام العربي أدت كلها إلى انشغالات قطرية وتحويل انتباه المواطنين

وأحزابهم ونقاباتهم إلى إعادة بناء النظم والدساتير والتموضع السياسي، وهذا الأمر وضع التهديدات للأمن القومي، وفي طليعتها تلك التي تمثلها إسرائيل، في موقع ثانوي، ولم تعد إسرائيل تحتل موقع التناقض الرئيسي تجاه شعوب الأقطار، ولم تعد هذه الشعوب تصدّق مقولة «تأجيل» الإصلاح حتى حلّ النزاع العربي الإسرائيلي، ولم تعد تقبل برصد الموازنات الكبرى على التسليح، وهي ترى أنه باستثناء مصر وسورية فإن بقية الدول العربية لم تستخدم سلاحها إلّا في الداخل، وفي حروب استتباع صغيرة وكبيرة ضد شعوبها التي على حدودها مع جوارها، كما برز من خلال حروب النظام العراقي ضد جواره واحتلاله للكويت.

الآن خارج حروب إسرائيل الأخيرة على غزة من أجل الاحتفاظ باحتلالها من الخارج، وخارج تكتيكاتها الحربية للاحتفاظ بالضفة الغربية، فلا تحتلها ولا تخرج منها، وخارج ترصّدها لمضاعفة المقاومة في لبنان لتسلّحها ولكفاءة أفرادها وتحديث تكتيكاتها وسلاحها، فإن إسرائيل التي تبقى عينها مفتوحة على الجيش المصري خصوصاً بعد قرار القيادة المصرية الجديدة العودة لتنويع مصادر السلاح فإن إسرائيل، واستناداً إلى مختلف المصادر تتابع بشكل يومي الوقائع السورية وخصوصاً تلك المتعلقةبـ:

١ ـ جبهة الجولان.

٢ ـ السلاح الكيماوي.

٣ ـ حركة (المتطوعين) للقتال في سورية.

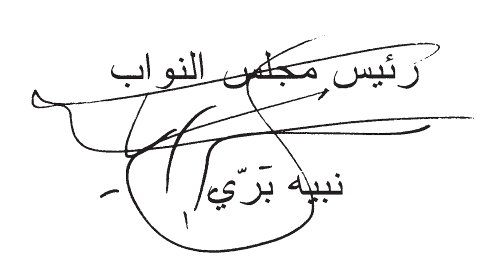
٤ ـ حركة الأسلحة (ومنها الأسلحة المحمولة على الكتف ضد الطيران والأسلحة المضادة للدروع).

واستناداً إلى صحيفة وورلد تريبيون الأميركية بتاريخ ١١ نيسان ٢٠١٤، فإن الإدارة الأميركية ضغطت على إسرائيل لوقف تقدم الجيش السوري النظامي في

مرتفعات الجولان ومساندة المسلحين القادمين من معسكرات التدريب الأميركية في الأردن، لكن إسرائل رفضت التورط خشية فتح جبهة الجولان.

إن قيام الباحث والخبير الأستاذ محمد خواجه بالتدقيق باستراتيجية الحرب الإسرائيلة ـ مسار... وتطوّر في هذه اللحظة من تاريخ الشرق الأوسط، هو عمل عقلي في محلّه خصوصاً وأننا أمام «كيان» هو في واقعه ثكنة عسكرية؛ دوره ومهمته ينحصران بالاحتفاظ بالشرق الأوسط والسيطرة على موارده عبر مزيدٍ من الحروب، وهو لذلك يعتمد على جيش ذكي، متقدّم التدريب، مؤهل تكنولوجياً وعسكرياً، متحرّك وسريع؛ وهو في واقعه جيش مناورة ومبادرة؛ وإن كان خسر الحرب في لبنان أمام المقاومة التي حرّرت معظم الأراضي اللبنانية، وخسر الحرب عام ٢٠٠٦ أمام المقاومة أيضاً بسبب نظرية فاشلة بعنوان النسر في مواجهة الثعبان، والاعتماد، بصورة مطلقة، على سلاح الجو، فإن هذه الخسارة ممكنة باستمرار، ولكنها متوقّفة على معرفة العدو ووعي خططه، ووضعه على مرمى العقل أولاً ثم العين.

أخيراً، أتمنى التوفيق للباحث محمد خواجه، ودوام المتابعة في عالم عربي مغمض العينين عن رؤية المستقبل.


رئيس مجلس النواب

نبيه برّي

المقدمة

في البدء، كل الشكر والامتنان للأصدقاء والأحبة الذين شجّعوني على سلوك هذا المسار البحثي الشاق. وأخص بالشكر دولة الرئيس نبيه بري؛ فطالما آزرني وشملني برعايته الكريمة. والرئيس بري السياسي المخضرم والقائد المشهود له بهذه الريادة، هو، أيضاً، الأديب والمثقّف الذي يقدّر عالياً قيمة أي جهد فكري، فكيف إذا كان مسعاه سبر أغوار العقل الإسرائيلي لالتماس مخططاته والتنبّه لعدوانيته؟ لذا، ليس غريباً عليه، أن يضع هذا الجهد في مصاف العمل المقاوم، خصوصاً وأنه أول من أطلق شرارته، بدءاً من معركة خلدة ليشمل كل هضبة في جبال عاملة.

يسألني الصّحبُ، ممّن جمعتنا الأيام والأحلام سويّة، ما بالك تغرّد خارج الفضاء العربي، وتحثّ الخطى عكس مجرى الرّيح، وتضع إسرائيل في مرمى الهدف أبداً، غير آبه لما أصاب المديَين الدولي والإقليمي من متغيرات، حفرت مفاعيلها في الوعي العربي تسليماً جبرياً، بوجود إسرائيل كقدر لا ردّ له؟. ألا ترى أنك تقارب أحداثاً كبرى وعميقة في تأثيراتها بلغة قديمة عفى الزمن عليها؟.

أقول عذراً، لأن بوصلة القلم منجذبة إلى فلسطين دوماً، فهي نجمة القطب وشعاع العين وخلجة القلب. وسيبقى حبر اليراع يندلق على صفحاتها، كما يسيل الدم الحار فوق وهادها وهضابها...

عذراً، من بعض العرب الذين ضاقوا ذرعاً من استمرارية الصراع ضد العدو، وباتوا ساعين لخطب وده، واستبدال عداوته بأخرى وهمية مع أبناء الوطن والدين

والأمة الواحدة. وقد وفّر لهم المشتغلون بثقافة العولمة و«الحداثة» مفردات العداوات المستجدّة ومصطلحاتها. وهؤلاء البعض، لم يكونوا يوماً عنصراً فاعلاً في هذا الصراع الوجودي، باستثناء قلّة منهم، أرهقها زمنه المديد، فباتت تنشد الهدوء والسكينة، وبعضهم من أهل الديار!!.

إن الانكفاء والتغافل عن العدو الحقيقي، لا يقلّلان من مخاطر مشروعه الهادف لقيام إسرائيل «الكبرى»، المرسومة حدودها حيث تطأ أقدام جنودها، وفق وصية بن غوريون. وإذا شهد المشروع الصهيوني فترات استكانة، قد تطول أو تقصر، فهذا ليس من صلب طبيعته أو وظيفته،كون أسبابها تعود في الأغلب، إلى عوامل خارجة عن إرادته، متى تبدّلت، عاد ذاك المشروع إلى مساره العدواني، لأن ديدنه الحرب والتوسّع والاستيطان.

فإن كان الصراع قد انتهى من وجهة نظر كثيرين من العرب، فالحال ليس ذاتها على الجانب الإسرائيلي؛ فمن يطالع الدوريات والصحف العبرية، يجد أن العداء للعرب لا يزال يحتل لبّ موضوعاتها. ويكاد لا يمر يومٌ، إلا ويبصر النور كتابٌ جديدٌ يتناول مندرجات هذا الصراع. في المقابل، لا نصادف على الضفة العربية إلا النزر القليل، من نتاج بعض باحثي العرب ومفكريهم، وهو مع الأسف الشديد، في طريقه إلى النضوب الكلّي. وهذا في طليعة الأسباب الذاتية التي دفعتني لإعداد الكتاب موضوع بحثنا، اعتقاداً مني بضرورة أن نبقي الضوء مسلّطاً على الخطر الإسرائيلي الذي يحتل مرتبة التناقض الرئيسي، وما عدا ذلك من «مخاطر» حقيقية أو مفتعلة، فإنني أرى أنها تندرج في خانة التناقضات الثانوية ليس إلا...

أما بخصوص المسألة المحورية التي يعالجها كتابنا (إستراتيجية الحرب الإسرائيلية) في مسارها وتطورها، فهناك ثلاثة عناصر مؤثرة فيها، تتحكم بمنعرجاتها ومنعطفاتها. ولكونها تحتل مركز الصدارة، فقد أفردنا لها الفصول الرئيسة في الكتاب، وهي:

١- الحروب الإسرائيلية العربية: لن نغوص في دقائق أحداثها، لكون العديد من الجنرالات والباحثين من عرب وإسرائيليين وأجانب، تطرّقوا إليها بتفصيل التفصيل. ما يهم بحثنا، هو التّركيز على الإستراتيجية العسكرية التي اتّبعها قادة الكيان الصهيوني في تلك الحروب، والخلاصات المستقاة منها، التي أسهمت في إدخال تعديلات على تلك الإستراتيجية.

ونظراً لأهمية الحروب الإسرائيلية وتأثيراتها المباشرة على الإستراتيجية العسكرية، فقد قسّمناها إلى فصلين يشطر بينهما فصل التكنولوجيا. الأول، يُعنى بدراسة الحروب الخمس الأولى ذات الطابع الكلاسيكي. والثاني، يركز على «حرب لبنان الثانية» بخصائصها الغوارية.

٢- التكنولوجيا: تسجّل التقانة الحديثة في عصرنا، قفزات غير مسبوقة، لا سيما في مجال إنتاج وسائط القتال المتطورة، التي فرضت إدخال تعديلات على الإستراتيجيات. وما يهم بحثنا في هذا المجال، لحظ أبرز إنجازات التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية ونظيرتها الأميركية، ومدى تأثير قفزاتهما على إستراتيجية العدو، لأنهما مصدر التسليح الذي يغرف منه جيشه.

٣- البيئة الإستراتيجية: وهي المحيط الإقليمي الذي يشكّل الفضاء الحيوي للدولة المعنية بالصراع. ولكون هذه البيئة متفاعلة فيما بينها، فأي متبدّل مفصلي يلحق بها، سلباً كان أم إيجاباً، سيفرض إلزاماً على الدول المتشكّلة منها، مراجعة إستراتيجياتها العليا، وفي صلبها الإستراتيجيات العسكرية. والمثال الدال على ذلك، «الربيع العربي» وتداعياته على البنية العربية الوهنة أصلاً، وقد زادها تحلّلاً ديمغرافياً وتشقّقات مذهبية وجهوية.

أما عن كيفية تعاطي إسرائيل معه، فهي تبدي بعض الخشية، تخوّفاً من تفلّت الأمور، واتخاذها منحى الفوضى العارمة على حدودها. لكنها في قرارة نفسها،

تغمرها غبطة غير مسبوقة، نتيجة تهاوي البنيان العربي، من دون أي جهد أو كلفة من جانبها، وما عليها سوى المشاركة في الحصاد الأسود. في المقابل، لم تنجُ إسرائيل من تحوّلات أصابت بنيتها المجتمعية، نتيجة أسباب ذاتية ناجمة عن عوارض داخلية، وأخرى موضوعية لها علاقة بمتغيرات البيئة الإستراتيجية.

على الرغم من المشهد السوداوي الذي يلف واقعنا العربي، سنبقى على اعتقادنا، بأن تفوّق إسرائيل الآني على ضعفنا ليس قدراً محتوماً، وأن الصراع لم ينتهِ، والتاريخ لم يقل كلمته بعدُ...

الفصل الأول

توطئة

كلما ازدادت نظرتك إلى الوراء

ازدادت رؤيتـك إلــى الأمـام.

ونستون تشرشل

على الرغم من تقادم الإستراتيجية وإيغالها، عميقاً، في تاريخ النزاعات البشرية، فإن قاموس مضامينها وتطبيقاتها كان متحركاً ولا يزالُ، مع تبدُّل المراحل وتطور فنون الحرب. لذا، تبرز الاختلافات في تحديداتها وتعريفاتها بين زمن وآخر، وإن كانت تُجمع في أغلبها على أنها علمٌ وفنٌ: علمٌ، كونها تقوم على الإحاطة بالوضع الكلّي للصراع، والدقّة في احتساب القدرات المتنوعة، وتناسقها مع الأهداف المرسومة. ولأنّ الحرب فعلٌ بشريٌ متوتر، لا يكفي توافر القدرات لخوضها، بل حسن استخدامها أيضاً. «ففي الإستراتيجية تكون الأهداف والموارد مترابطة»[1]. وهي فنٌ، لأنّ تطبيقاتها العملانية تختلف بين قائد وآخر، بحيث يجترح تصوراته الخاصة، ويحدّد السبل الملائمة لتحقيق النصر.

رأى كارل فـون كلاوزفيتـز:«إن الإسـتراتيجية هـي نظريـة اسـتخدام المعـارك لتحقيـق

غاية الحرب»[٢]. بينما حدّدها ليدل هارت:«بأنّها فن توزيع الوسائل العسكرية، لتحقيق أهداف الحرب»[٣]. وعرّفها الجنرال الفرنسي اندريه بوفر:«بأنّها فن جدلية الإرادات التي تستعمل القوة من أجل حل نزاعاتها»[٤].

وأدّى تطور المجتمعات الصناعية إلى اتّساع أفق الإستراتيجية ومداها، بما يتعدى الحيّز العسكري، ليشمل مناحي الحياة كافة، من سياسية واقتصادية واجتماعية وعلمية وإعلامية الخ... وبلورة إستراتيجية خاصّة لكل منها، بحيث تشكّل، مجتمعةً، الإستراتيجية العليا للدولة، التي تحدّد ماهية الإستراتيجية العسكرية وطابعها، سواء أكانت هجومية أم دفاعية؟

تتخذ الإستراتيجية العليا «قالباً استباقياً توقّعياً، لكنها ليست تنبؤية، إذ ترتكز على حسابات الموارد العامة للدولة، وقدراتها البشرية والعلمية والصناعية .... يُضاف إليها حسبان قدرات العدو المتنوعة، وشبكة حلفائه وأعدائه على مستوى الإقليم والعالم»[٥]. ويقول ليدل هارت:«إذا كان التكتيك هو تطبيق الإستراتيجية على مستوى أدنى، فإن الإستراتيجية العسكرية ذاتها هي تطبيق الإستراتيجية العليا للدولة على مستوى أدنى؛ وما هي سوى السياسة التي تقود الحرب»[٦]. والإستراتيجية العليا هي الرؤية الشاملة لتنسيق جميع أدوات القوة الوطنية وتفعيلها، بقصد تحقيق الأهداف الكبرى: حماية الأمن الوطني، التنمية والرفاه، الازدهار الاقتصادي، التقدم العلمي والمعرفي، حماية الثروات الطبيعية وتطويرها...

تتميز الإستراتيجية العسكرية عن مثيلاتها، وتتقدم عليها، لأن المجتمعات البشرية رغم تطورها، لا تزالُ مسكونة بهاجس الأمن. وهذا الأمر ينطبق بمفاعيل أكبر على إسرائيل، نتيجة نشأتها الشاذة، حيث رُفعت أعمدتها بفعل القوة والغصب على أرض شعب آخر. فكان من البديهي أن تحتل الإستراتيجية العسكرية، لديها، مساحة أرحب من بقية الكيانات ذات المنشأ الطبيعي. كما أن الدور المنوط بها، كحارسة للمصالح الغربية ضمن بيئة معادية، جعلها كياناً إسبارطي التكوين؛ كلّ فرد فيه مقاتل، أكان ذكراً

أم أنثى، ويظلّلها مفهوم أمن قومي، مطاطي التعريف والتحديد، ليخدم فكرة التوسع الرافضة للحدود الثابتة. ولم يتورّع بعض غلاة الصهاينة عن إلباس إستراتيجيتهم بعداً شبه كوني، رابطاً إياها بأمن يهود الشتات أينما وجدوا!!!

الحرب الخاطفة الإسرائيلية

إن ادعاء الحركة الصهيونية العداء تجاه نظيرتها النازية، لم يمنع الجيش الإسرائيلي، منذ لحظة تكوينه، من تشرّب العقيدة العسكرية الألمانية ومنبتها إستراتيجية الحرب الخاطفة. وهي خلاصة الفكر العسكري الغربي، والتجربة الميدانية للجيش الهتلري في الحرب العالمية الثانية؛ وتعود جذورها العملانية إلى تطبيقات استخدام الدبابات البريطانية، بالتعاون مع الطيران المنخفض، في معركة «كامبرى» بفرنسا، نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد أحدثت هذه الإستراتيجية تبدّلاً جوهرياً في مفاهيم الحرب، حيث نقلتها من الرتابة والجمود، والتماس الجبهوي المباشر(حروب الخنادق) التي طبعت الحرب العالمية الأولى بطابعها، إلى الحركية السريعة في ميادين القتال.

والمفارقة، أن إستراتيجية الحرب الخاطفة وليدة تنظيرات وأفكار قادة وإستراتيجيين، لم تتبنّاها دولهم وجيوشهم، أمثال ليدل هارت والجنرال فولر وشارل ديغول والماريشال ميخائيل خاتشفيسكي. وقد تلقّفها جنرالات ألمان مثل هاينز غوديريان وإرفين رومل، وعملوا على بناء قواتهم المدرعة وفقاً لمفاهيمها. ولم يكن بإمكان الحرب الخاطفة التي ترتكز، بشكل أساسيّ، على ثنائية سلاحَيّ الجو والمدرعات إبصار النور، لولا القفزة التكنولوجية، المتمثلة بظهور المحرك الانفجاري، خلال عقود ما بين الحربين العالميتين.

التقرّب غير المباشر

تبنّى الجيش الإسرائيلي إستراتيجية الحرب الخاطفة، متمثّلاً سمة العصر المتميّزة بالسرعة؛ وجوهرها توفير الحماية الجوية للقوات المدرعة، المتوغلة في عمق العدو، بقصد الوصول إلى مركز ثقله العملياتي لتدميره. وإذا تعذّر ذلك، فأقلّه تقطيع أوصاله وإفقادها الرغبة على مواصلة القتال. وساعد في إبراز مزايا الحرب الخاطفة الإسرائيلية، اقترانها بأسلوب التقرّب غير المباشر، الذي وصفه ليدل هارت:«أنه يأخذ أبعاداً أوسع وأشمل، إذا ما تضمّن المناورات على المؤخرات»(٧). ويقول بريان بوند: «إن ليدل هارت هو النبي المعترف به عالمياً للحرب الخاطفة، وبطل التقرُّب غير المباشر»(٨).

يشبه أسلوب التقرّب غير المباشر جريان المياه التي تلتف حول المواقع، قاصدة النقاط الضعيفة القابلة للتسرّب. ويقوم هذا الأسلوب على تكتيكات اختيار نقاط الدفاع الضعيفة، ومهاجمة الخصم في الاتّجاهات غير المتوقّعة، مثلما فعل هنيبعل في غابر الزمان، لدى غزوه أراضي الأمبراطورية الرومانية. حينذاك، سلك جيشه طريقاً طويلاً وعراً عبر جبال البيرنيه والألب، ففاجأ العدو من الخلف عند بحيرة ترازيملين، مهاجماً إياه وعاملاً على إبادته. وكذلك فعل الجيش الألماني خلال عملية احتلال فرنسا، حيث تجاهل خط ماجينو المنيع؛ وبدل التقدّم من وسط بلجيكا، التفّ بمدرعاته عبر غابات الأردين وتضاريسها الصعبة، محقّقاً عنصرَيّ المبادأة والمفاجأة، اللذين شلا إرادة القيادة الفرنسية كلياً.

استعدّ الفرنسيون، آنذاك، لمعركة سجيّتها دفاعية سكونية، بالارتكاز على التحصين والعوائق والنيران الثابتة، حيث كان جنرالاتهم أسيري أنماط الحرب العالمية الأولى. في المقابل، اعتمد الألمان حرباً هجومية متحركة خاطفة، مستخدمين مناورة الهجوم السّريع والنيران الكثيفة، التي وفّرها التعاون الوثيق بين سلاحَيّ الجو والمدرعات.

الدرع والسيف

لقد أتاح تبنّي الدولة العبرية لإستراتيجية هجومية، معالجة نقاط ضعفها الجيوبوليتيكية، والتعويض ببناء جيش مبادر متحرك، قادر على نقل المعركة، خلال وقت وجيز، إلى أرض الخصم. وكتب الإستراتيجي المصري محمود عزمي:«إن افتقار إسرائيل لعمق جغرافي إستراتيجي، كان له الأثر الأكبر في تحديد معالم الإستراتيجية الهجومية التي تتّبعها»(٩). وفي السياق، قال نابليون بونابرت يوماً:«إن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها»(١٠). لهذا، دعا إيغال آلون:«إسرائيل التي تفتقر إلى العمق الإستراتيجي والموارد الطبيعية، ألا تسمح للعرب بالاستفادة من ميزتَيّ المبادأة والمفاجأة، وعليها إدماج «الدرع والسيف»، أي الاعتماد على القوة الضاربة الرادعة، والحدود الآمنة التي يسهل الدفاع عنها»(١١).

الروح الهجومية

إن الروح الهجومية لدى العسكرية الصهيونية سابقة على ولادة الكيان؛ فمنذ ثلاثينات القرن الماضي، استبدلت منظمة الهاغاناه التي تشكلت من بقايا عصبة «هاشومير» (الحارس) والكتائب اليهودية التي قاتلت في الحرب العالمية الأولى، نظرية «السور والبرج» الدفاعية بمفاهيم هجومية. حصل ذاك التحوّل، بفعل تطور القدرات القتالية للهاغاناه، وتزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ونشوء قوى عسكرية رديفة، مثل وحدات حماية المستوطنات، والمفارز الليلية التي حظيت بدعم الاحتلال البريطاني ورعايته.

ويعتبر العام ١٩٣٧، محطة مفصلية في تطور الفكر العسكري الصهيوني، حيث عمل إسحاق ساديه على نبذ فكرة الدفاع الثابت، وتبنّى عقيدة هجومية، مرتكزها: تنظيم الدوريات خارج أسوار المستوطنات، والقتال الليلي، ونصب الكمائن، والإغارات على القرى العربية...وقد أكسبت تلك النشاطات القتالية رجال الهاغاناه

مهارات تكتيكية ميدانية، ودرّبت قادتها على امتلاك روح المبادرة، التي غدت إحدى مزايا العسكرية الصهيونية لاحقاً. وكان ساديه، المتأثر بأساليب حروب الأنصار، يحبذ قتال العصابات، ويميل إلى فكرة بناء «جيش الكوماندوس». ويعتبره كثيرون من الإسرائيليين «أباً لعقيدة القتال الحديثة، ومعلّماً للجيل الأول من الضباط والمحاربين الصهاينة»[١٢]. وتأثّر العديد من قادة الهاغاناه والبالماخ بأفكار اسحاق ساديه، ومن بينهم الجنرال موشيه دايان الذي عبّر مراراً عن: «عدم فعالية القوات النظامية التي تعمل وفقاً للأساليب الروتينية، وتفضيله مفهوم جيش الكوماندوس»[١٣]. وقد نمت إستراتيجية الحرب الخاطفة الإسرائيلية تدريجاً، مع تطور المشروع الصهيوني واكتماله.

خيار الضرورة

منذ تأسيسه، تبنّى الكيان الصهيوني إستراتيجية تحيط بالمخاطر التي يدّعيها، والغايات العدوانية التي يبتغيها، مع لحظ خصائصه الجغرافية، والديمغرافية، والاقتصادية وطول امتداد حدوده البرية؛ وجميعُها تعاني وهناً بنيوياً، ولا يمكن قياسها على قاعدة النسبة والتناسب مع مثيلاتها العربية، أقلّه من الناحية النظرية.

هذه الخصائص الآنف ذكرها، حكمت آليات صياغة الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، المحدّدة ضوابطها بقول بن غوريون: «نحن دولة صغيرة، لا نستطيع أن نخوض حروباً طويلة، ولا نستطيع أن نسمح بدخول جيوش غازية إلى أرضنا ولو لدقائق. لأن اجتياح أرضنا أمرٌ خطيرٌ، لذلك يجب ألا يبدأ الخصم بالحرب»[١٤]. مهّد هذا القول الرؤيوي، ذو المضمون الإستراتيجي، الطريق أمام انبثاق العقيدة القتالية للجيش الإسرائيلي، وأهم مكوناتها:

١- اعتماد إستراتيجية الحرب الخاطفة، وتجنب حروب الاستنزاف الطويلة.

٢- نقل المعركة إلى أرض الخصم، وإبعاد نيران القتال عن العمق الإسرائيلي.

٣- التمسّك بعنصرَيّ المبادأة والمفاجأة، اللازمتين لتحقيق الضربة الاستباقية الخاطفة.

٤- الاستعداد لخوض الحرب على أكثر من جبهة في آن واحد.

إنفاذاً لهذه العقيدة، كان العدو يضع نصب عينيه، دوماً، ضرورة نقل الحرب إلى أراضي الأعداء، وحسمها بالسرعة القصوى، عملاً بقول سن- زي: «إذا قرّرنا شنّ الحرب، لا بدّ أن تكون خاطفة وحاسمة»[١٥]. هذا المُعطى ضروري للغاية، بالنسبة إلى الجيش الإسرائيلي، لأنّه بحسب وصف الكاتب الفرنسي جاك بينودي: «جيش طويل الباع، لكنّه قصير النفس»[١٦]. ومردّ قصر النّفس يعود إلى خصائص الكيان الصهيوني، الذي تبنّى شعار بن غوريون: «كل البلاد جبهة، وكل الشعب جيش». ولتسييل هذا الشعار من دون توقف عجلة الحياة، وضع رئيس الأركان الأسبق، الجنرال حاييم لاسكوف، العام ١٩٤٩، نظام خدمة عسكرية مرناً وعملياً، شبيهاً إلى حد بعيد، بنظام التعبئة السويسري، أسهم بتشكيل قوات مسلحة قوامها حالياً: قوة نظامية في حالة جهوزية دائمة، تُقدّر بنحو ١٧٦ ألف مقاتل. وهي خليط من الضباط والجنود المحترفين، زائد أفراد الخدمة الإلزامية، إضافة إلى قوة احتياطية، تقدّر بحوالى ٤٥٠ ألف مقاتل من كل الإسرائيليين الذين خدموا في الجيش، ولم تتجاوز أعمارهم سنّ الخمسين؛ يتم استدعاؤهم، بقرار من مجلس الوزراء عند الضرورة القصوى. ولأن هؤلاء صفوة القوى المنتجة في الكيان الصهيوني، فأي حرب طويلة، حتى لو كان النصرُ خاتمتها، تؤدي إلى نزف اقتصادي يُرخي بثقله على الكيان بمجمله. عندها ينطبق المثل القائل: نجحت العملية... لكن المريض توفي.

المصل الخارجي

ما كان بمقدور مشروع الحركة الصهيونية ووليدتها إسرائيل، امتطاء إستراتيجية عسكرية هجومية، جسّدتها الحرب الخاطفة لاحقاً، لولا توافر رزمة عناصر وافدة، في آنٍ واحد، أهمها:

أولاً: البنية المتطوّرة

في ثلاثينات القرن الماضي، تسارعت وتيرة هجرة اليهود الأوروبيين إلى فلسطين، بتشجيع من الحركة الصهيونية ورعايتها. وذلك بالتزامن مع صعود الأحزاب النازية والفاشية إلى السلطة، وهبوب رياح الحرب في فضاء القارة القديمة. وكانت غالبيتهم تتمتّع بمستوى علمي ومهني عالٍ، لا تستقيم مقارنته بالمستويين الفلسطيني والعربي. وضمّت بين صفوفها العلماء والأطباء والمهندسين والمهنيين المحترفين، المشبعين بروح المعرفة الغربية، مما أغنى مشروع الاستيطان، ووفّر البنية المتطوّرة اللازمة لقيام «دولة اليهود» وفق رؤية تيودور هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية.

إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، بلغ عدد اليهود نحو نصف مليون نسمة، أي حوالى ثلث عدد السكان الفلسطينيين. وتضاعفت مساحة الأرض التي انتزعوها بوسائل متنوعة، لتصبح ١,٥ مليون دونم تقريباً. ووصل عدد المستوطنات إلى ٢٥٤ مستوطنة، تربط فيما بينها خطوط دفاعية متعرجة. وبعد أيام على اندلاع تلك الحرب، قال بن غوريون متفائلاً: «لقد تمخضت الحرب العالمية الأولى عن وعد بلفور، أما الحرب العالمية الثانية، فلا بدّ أن تأتي بالدولة اليهودية»[١٧].

أسهمت تلك المعطيات برفد العسكرية الصهيونية بعناصر قوة إضافية، دفعت منظمة الهاغاناه، لإجراء قفزة نوعية في إستراتيجيتها وتكتيكاتها، سبق وأضأنا عليها، مهدت لبناء جيش هجومي لاحقاً. وقد أنشأت الهاغاناه، بناءً على توصية إيغال آلون، ذراعاً ضاربة (البالماخ) العام ١٩٤١، بقيادة إسحاق ساديه، قاتلت إلى جانب الجيش البريطاني ضد قوات حكومة فيشي الفرنسية. وخرّجت البالماخ من بين صفوفها، «مجموعة من القادة العسكريين، أمثال موشيه دايان وحاييم بارليف وإسحاق رابين وديفيد اليعازر وآخرين، شكّلوا فيما بعد، نواة الهيكل القيادي للجيش الإسرائيلي»[١٨]. ونشطت إلى جانب الهاغاناه منظمات صهيونية مسلّحة أكثر تطرفاً مثل أراغون وشيترن وليحي، أجمعت على مقاتلة الفلسطينيين وطردهم من أرضهم.

لقد شكّلت الحرب العالمية الثانية، فرصة ذهبية بالنسبة إلى الصهاينة، الذين استغلوها لتعزيز قدراتهم العسكرية، على صعد التنظيم والإدارة والقتال. وبذريعة تحصين الجبهة الفلسطينية أمام زحف جيوش رومل، وافقت الحكومة البريطانية في شهر آب ١٩٤٢ على رزمة قرارات، تخدم هذا المنحى، منها:

١- إنشاء كتائب مشاة يهودية مستقلة للخدمة في الشرق الأوسط.

٢- توسيع ملاك الشرطة اليهودية الخاصة بحراسة المستوطنات.

٣- تجنيد ٢٥٠٠ صهيوني للخدمة في قطاعات الجيش البريطاني.

وتعهد البريطانيون بتدريب تلك القوات، وتوفير الأسلحة والمعدات اللازمة لها.

أما على مسارح العمليات في أوروبا، فقد التحق عشرات آلاف اليهود بجيوش الحلفاء وحركات الأنصار، لمحاربة القوات الألمانية. واكتسب هؤلاء خبرات كبيرة في نطاقات القتال البرّي والبحري والجوي. وبرز منهم ضباط اختصاص في صفوف العمل الأركاني والمدرعات والمدفعية والهندسة والمخابرات... وعندما أعلنت الهاغاناه النفير الشامل نهاية العام ١٩٤٧، أتى الآلاف منهم، لا سيما خلال موجة

الهجرة الكثيفة التي شهدها العام ١٩٤٨(١١٨,٠٠٠ مهاجر)، لينضموا إلى صفوف البالماخ وبقية المنظمات العسكرية الصهيونية. وفي السياق، كتب إيغال آلون: «لقد وصلت مجموعات كبيرة من المجندين إلى إسرائيل، واستدعت الضرورات الحربية نقلهم من السفن إلى ميدان القتال مباشرة»[١٩].

وحين دنت ساعة الحسم، اتّخذ بن غوريون قرار تأسيس الجيش الإسرائيلي، وفرض بالقوة على الميليشيات المسلحة الذوبان ضمن بوتقته. إذ رأى أن أساليب قتالها وخبراتها المكتسبة، خلال صراعها، ضد مجموعات فلسطينية مبعثرة غير كافية، ولا تتناسب مع تحدّيات المرحلة المقبلة، ما يتطلب توحيد القوى العسكرية الصهيونية، وتطوير قدراتها النظرية والعملانية، استعداداً للاستيلاء على فلسطين. ولرفد الجيش الجديد بكوادر مجرّبة، فتح بن غوريون الباب أمام المحاربين اليهود، في أوروبا والولايات المتحدة، للالتحاق بصفوفه. ويقول حاييم هرزوج: «كانت الخبرة التي اكتسبها ٣٠ ألفاً من المتطوعين اليهود في جميع أسلحة الجيش البريطاني، ذات قيمة عظيمة عند تأسيس جيش الدفاع الإسرائيلي»[٢٠].لقد زوّد هؤلاء البالماخ، وفيما بعد الجيش الإسرائيلي، «بخبرات عسكرية لم تكن متاحةً لهما من قبل، كما أنها دفعت بالفكر العسكري الصهيوني إلى مرحلة من النضوج كان يفتقر إليها»[٢١].

ولتأمين صهر هؤلاء جميعاً ضمن هيكل عسكري موحد، عمل الجنرال إيغال يادين، ثاني رئيس لهيئة الأركان العامة، وأحد صاغة الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، منذ العام ١٩٤٧، على رؤية مبتكرة لنقل المنظمات الصهيونية، من مجموعة عصابات مسلحة إلى قوات نظامية محترفة، مهيّئة لحروب المستقبل.

ثانياً: الحاضنة الدولية

منذ البداية، قايض بن غوريون بين توافر دولة عظمى تظلّل الكيان الصهيوني بالرعاية الكاملة، مقابل تقديم خدماته لحماية مصالحها في الشرق الأوسط. وأدرج

هذه المعادلة في صلب الإستراتيجية العليا للكيان، الذي حظي، لحظة ولادته، بدعم غربي شامل، تُوج في آذار ١٩٥٠، بالإعلان الثلاثي الصادر عن واشنطن وباريس ولندن؛ تتعهد بموجبه بالدفاع عن وجود إسرائيل وأمنها. وتدرّجت الرعاية بالتراتب الزمني: بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة، حيث تكفّلت كل منها، في مرحلة ما، بلعب دور الدولة الراعية الأولى. وهذا لا يعني أن بقية الدول الغربية انقطعت عن توفير الدعم لإسرائيل.

الدور البريطاني

بعد الوعد الذي قطعه آرثر بلفور إلى اللورد اليهودي ليونيل روتشيلد، أتى الانتداب البريطاني على فلسطين، لينعش آمال الحركة الصهيونية بإمكانية تحقيق الوطن القومي الموعود. وعملت سلطات الانتداب جاهدة على تسهيل الهجرة اليهودية، لتوسيع مجتمع «اليشوف»[*] في فلسطين. كما ساعدت في نشوء الميليشيات الصهيونية المسلحة، وأمدّتها بالخبرات والتدريب والسلاح، مقابل التضييق الخانق على الفلسطينيين، ومنعهم من تطوير قدراتهم القتالية للذود عن بيوتهم وأرضهم.

وقُبيل ستة أشهر من انسحابها في ١٥ أيّار ١٩٤٨، باشرت القوات البريطانية بالجلاء عن المناطق الخاضعة لسيطرة الصهاينة، وقامت بتسليمهم المقرّات الحكومية والمطارات والمعسكرات ومستودعات الأسلحة والذخائر.... كما أخلت ميناء حيفا، لتسريع وتيرة الهجرة اليهودية، وضمان تدفق إرساليات السلاح والمقاتلين إلى فلسطين. وبذلك، هيأت سلطات الانتداب البريطاني للصهاينة، فرصة تشكيل نواة دولتهم الإدارية والعسكرية. في المقابل، مارست كامل صلاحياتها على المناطق العربية، حتى اليوم الأخير من تواجدها على الأرض الفلسطينية، مانعة إدخال السلاح والمتطوعين العرب إليها. بهذه العجالة، أضأنا على جزء يسير من الدور البريطاني

(*) اليهود المستوطنون في فلسطين.

التآمري، بالإشراف على المشروع الصهيوني في فلسطين، من مرحلة التكوّن الجنيني إلى ولادة الكيان، وتوفير العناصر اللازمة لنجاحه...

الدور الفرنسي

بعد انحسار الدور البريطاني، أتت فرنسا، التي تلاقت مصلحتها في خمسينات وستينات القرن الماضي، مع مصلحة إسرائيل، على خلفية عدائهما المشترك للرئيس جمال عبد الناصر، الذي اتّهمته باريس بدعم الثورة الجزائرية، وأنظمة التحرر الوطني في أفريقيا. ومثالاً لا حصراً، قدمت باريس إلى تل أبيب عشية العدوان الثلاثي على مصر: «٧٢ طائرة ميستير-٤ النفاثة، و٢٠٠ دبابة من طراز AMX-13، و٢٠ ناقلة دبابات، و٣٠ شاحنة عسكرية، ومدافع١٥٥ ملم»[٢٢]. ونظراً لضخامة تلك الصفقة سمّيت «الفيضان». وكان السلاح الرئيس الذي استخدمته القوات الإسرائيلية في حرب ١٩٦٧، «مصدره بدرجة كبيرة من فرنسا، وجزئياً من ألمانيا، وإلى حد ما بريطانيا»[٢٣].

في العام ١٩٦١، عبّر الجنرال شارل ديغول عن عمق العلاقة مع إسرائيل، أثناء تكريم بن غوريون في قصر الأليزيه، بقوله: «نخب إسرائيل صديقتنا وحليفتنا»[٢٤]. وتقتضي الدقّة الموضوعية الإشارة، إلى أن ديغول أوقف غداة حرب ١٩٦٧، إمداد الدولة العبرية بالسلاح. وفي أواخر العام ١٩٦٨، منع تزويدها بقطع الغيار، بعد تدمير قوة كوماندوس إسرائيلية الأسطول المدني اللبناني على أرض مطار بيروت.

لم يقتصر الدعم الفرنسي على السلاح التقليدي فحسب، فمنذ العام ١٩٥٧، بدأ العمل بمشروع «لافوزيه» في مفاعل ديمونا، لمساعدة إسرائيل على امتلاك القدرة النووية، التي أمّنت لها شبكة ردع غير تقليدية تجاه محيطها العربي والإسلامي.

الدور الأميركي

بعد غروب شمس هاتين الإمبراطوريتين الهرمتين، تصدّرت الولايات المتحدة، ولا تزال، قائمة الداعمين للكيان الصهيوني. وعلى أثر حرب ١٩٦٧، ربطت بينهما

علاقة تعاون إستراتيجية تزداد مفاعيلها، تعمقاً واتّساعاً، بمرور الوقت؛ مع التّنبيه إلى أن واشنطن أبدت، منذ البداية، حماستها الكلّية للمشروع الصهيوني. ففي آذار ١٩١٩، قال الرئيس الأميركي وودورويلسون: «لقد قررت الأمم المتحدة المتحالفة، إلى جانب التأييد القوي لحكومتنا وشعبنا، وضع الأساس للدولة اليهودية في فلسطين»[٢٥]. وتجسّد الأمر عملياً، العام ١٩٢٤، في الاتفاقية الأنجلوأميركية، التي تشير بصراحة إلى حقّ اليهود في إقامة وطن قومي فيها. وغداة انتهاء الحرب العالمية الثانية، طلب الرئيس هاري ترومان، من بريطانيا السماح بهجرة مئة ألف يهودي إلى فلسطين، والإقلاع عن سياسة «الكتاب الأبيض» التي حدّت، من الهجرة نسبياً. فردّ بن غوريون شاكراً: «لم أعد أشكّ أن مركز الجاذبية لعملنا السياسي في الميدان الدولي، انتقل من بريطانيا إلى الولايات المتحدة التي تتزعم العالم، وتضم مجموعة كبيرة من اليهود»[٢٦]. عملياً، تزخمت العلاقة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني في ستينات القرن الماضي، ويقول شيمون بيريز في هذا الخصوص: «بدأت الرعاية الأميركية المباشرة لإسرائيل، وضخّ السّلاح إليها، مع تسلّم جون كيندي ونائبه ليندون جونسون مقاليد السلطة في واشنطن. وتمّ تزويدنا بالطائرات والدبابات أواسط الستينات»[٢٧]. وعشية حرب حزيران ١٩٦٧، حصلت تل أبيب على عدد من طائرات سكايهوك النفاثة، و٢٥٠ دبابة باتون- م٤٣. وفي أعقابها، أصبحت الولايات المتحدة الراعي الأول للكيان الصهيوني، على المستويات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والعلمية الخ....

وبرز الدور الأميركي جليّاً، خلال حرب تشرين ١٩٧٣، حين أقامت واشنطن جسرين، الأول جوّي والآخر بحريّ، لتعويض خسائر القوات الإسرائيلية بالمعدات والذخائر. ولكسب الوقت، آنذاك، عمدت إلى إرسال احتياط دبابات القوات الأميركية المرابطة في ألمانيا الغربية، على وجه السرعة إلى جبهات القتال مباشرة.

حديثاً، صدر تقرير أميركي بخصوص العلاقات الأميركية - الإسرائيلية، يشير

إلى: «أن الولايات المتحدة قدمت دعماً واسع النطاق لإسرائيل، والتزمت بالحفاظ على تفوقها النوعي، ومنحتها مكانة حليف رئيسي غير عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي. كما قدمت إليها مساعدات عسكرية واقتصادية كبيرة وصلت قيمتها، منذ العام ١٩٤٩، إلى ١١٥ مليار دولار»[٢٨]. نعتقد أن هذا الرقم، لا يمثل سوى جزءٍ يسيرٍ من المساعدات الأميركية للكيان الصهيوني، طوال العقود الماضية، والمقدّرة قيمتها بأضعاف الرقم المشار إليه.

من جهتها، باتت إسرائيل قطب الرّحى في إستراتيجية أميركا الشرق أوسطية. وقياساً على ديمومة علاقتهما ومتانتها، لن تتوانى واشنطن عن مدّ تل أبيب مستقبلاً، بكل وسائط القتال المتطورة، ما دامت مصلحتهما المشتركة تقتضي ذلك.

إن التركيز على بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، لا يحجب مساهمة بقية الدول الغربية، بتدعيم أسس الكيان الصهيوني. وفي السّياق، تندرج اتفاقية لوكسمبرغ الموقّعة بين تل أبيب وبون، في ١٠ أيلول ١٩٥٢؛ فطبقاً لمندرجاتها، دفعت بون خلال اثنتي عشرة سنة، نحو خمسة مليارات دولار، كتعويضات عن الارتكابات النازية بحقّ اليهود. وتمكّنت إسرائيل بفضلها، تحقيق نهضة اقتصادية هائلة في مجالات: «صناعة السفن وإنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية، ومحطات ضخ المياه، وتوسيع شبكة خطوط السكك الحديدية، وبناء المصانع الكيماوية، ومعامل تكرير البترول، ومصانع الحديد والصلب، وغيرها من المشروعات الصناعية الضخمة»[٢٩]. وفي المجال العسكري، استغلّت ألمانيا الغربية مناسبات عديدة، لتوريد الدبابات والمدافع إلى الكيان الصهيوني.

ثالثاً: الشتات اليهودي

لدى الحديث عن المصل الخارجي المتدفّق في الشرايين الإسرائيلية، لا يمكن إغفال دور الشتات اليهودي في الخارج، واللوبيات الناظمة لحركة دعم الكيان

الصهيوني. فمنذ ولادته، عملت هذه اللوبيات، على تشجيع هجرة اليهود إليه، لا سيّما من أوروبا الشرقية. وفي أغلب الأحيان، تحملت أكلاف ترحيل واستيعاب وإدماج المهاجرين الجدد في مجتمع الاستيطان. كما نشطت لوبيات الولايات المتحدة والدول الغربية، للتّأثير في صناعة قرارات إداراتها الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط، وجمع التبرعات السنوية المقدّرة بمليارات الدولارات لدعم إسرائيل. وباكراً، أشار بن غوريون إلى أهمية دور اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة بالقول: «إن الحياة السياسية الأميركية التي يشكّل اليهود فيها جماعة ضغط قوية، توفر مجالاً خصباً لإقناع قطاعات هامة من الرأي العام الأميركي، بتطابق الأهداف الإسرائيلية مع المصالح الأميركية»[٣٠].

في مجال آخر، نجحت اللوبيات الصهيونية إلى حدّ بعيد، بتوجيه الإعلام الغربي، لإبراز «مظلومية» المسألة اليهودية «وأنسنتها»، مقابل شيطنة الفلسطينيين والعرب والمسلمين، وإظهارهم كجماعات متخلّفة متعصّبة، لا تتقن إلا سلوك القتل والإرهاب. وفي العقدين الأخيرين، ساعدت في نجاحها، سلوكيات العديد من الجماعات الإسلامية المتطرّفة، وضعف الإعلام العربي الموجّه للرأي العام الغربي؛ وهذا الإعلام، لم يعد يُولي قضية فلسطين اهتماماً، بل راح يركّز، في غالبيته، على إذكاء الصراعات المذهبية والعداء لإيران....

مراجع الفصل الأول

١- تيري دي مونبريال وجان كلين، موسوعة الإستراتيجيا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ترجمة د. علي مقلد، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص١٥٩.

٢- الموسوعة العسكرية، الجزء الأول، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٢، ص٦٦.

٣- المرجع ذاته، ص٦٦.

٤- تيري دي مونبريال وجان كلين، موسوعة الإستراتيجيا، مرجع سابق، ص٣٠٣.

٥- الإستراتيجيا ومحترفو الأمن القومي، هاري آريارغر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص٣٧.

٦- ليدل هارت، الإستراتيجيا وتاريخها في العالم، ترجمة الهيثم الأيوبي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٧، ص٤٠٠.

٧- المرجع ذاته، ص٤٤.

٨- بريان بوند، الفكر العسكري عند ليدل هارت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩، ص٢٢٤.

٩- محمود عزمي، دراسات في الحرب الخاطفة، دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٢، ص٢٤٦.

١٠- شارل ديغول، نحو جيش محترف، دار المكشوف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٤٣، ص١٤.

١١- الموسوعة العسكرية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص١١٠.

١٢- العسكرية الصهيونية، الجزء الأول، تقديم محمد حسنين هيكل، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٧٢، ص١٣٨.

١٣- جاك بينودي، تساحال، شركة المطبوعات الشرقية، بيروت، ١٩٨٥، الطبعة الأولى، ص٩١.

١٤- عزمي بشارة، هل خسرت المقاومة أم ربحت؟ الانتصار المقاوم، المركز الإسلامي للدراسات الفكرية، بيروت، ٢٠٠٧، الطبعة الأولى، ص٥٢٣.

١٥- سون زي، فن الحرب، إعداد سمير الخادم، مؤسسة دار الريحاني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص٤٥.

١٦- جاك بينودي، تساحال، مرجع سابق، ص١٢٩.

١٧- العسكرية الصهيونية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص١٢١.

١٨- حاييم هرزوج، الحروب العربية الإسرائيلية، سينا للنشر، ترجمة بدرالرفاعي، القاهرة، الطبعة الأولى،١٩٩٣، ص ١٤.

١٩- اللواء حسن البدري، الحرب في أرض السلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦، الطبعة الأولى، ص١٣٧، نقلاً عن إيغال آلون، البالماخ، ص١٦٢.

٢٠- حاييم هرزوج، الحروب العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص١٥.

٢١- العسكرية الصهيونية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص١٤٥.

٢٢- يوميات موشيه دايان، لندن، ترجمة دار الجليل، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٦٦، ص٣٤.

٢٣- شيمون بيريز، حروبنا مع العرب، الشركة الحديثة لتوزيع الكتب والمنشورات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧١، ص٧٢.

٢٤- المرجع ذاته، ص١١٥.

٢٥- عبد القادر ياسين، ثورة ١٩٣٦ الفلسطينية، مجلة الطليعة، عدد ٢٧، القاهرة، ١٩٦٩، ص٧٩.

٢٦- ليكيتينا جالينا، دولة إسرائيل وخصائص التطور السياسي والاقتصادي، ترجمة دار الهلال، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٠، ص٣٨.

٢٧- شيمون بيريز، حروبنا مع العرب، مرجع سابق، ص٧٨.

٢٨- دراسة اختبار الثروات، مايكل آيزنشتات وديفيد بولوك، باحثان في برنامج الدراسات العسكرية والأمنية في معهد واشنطن، أيلول ٢٠١٢.

٢٩- العسكرية الصهيونية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص١٨٢.

٣٠- المرجع ذاته، ص١٨٩.

الفصل الثاني

عناصر التأثير في الإستراتيجية

إننا نجارف بمواصلة القتال في صراع القرن الحادي والعشرين، وفق قواعد القرن العشرين.

جون ريد[(*)] [(١)]

إن الإستراتيجية العسكرية، مدموغة بطابع الثبات النسبي، لأن صاغتها يضعون في جدول اعتباراتهم عناصر أساسية، ترسم محدّدات البيئة المحلية والإقليمية والدولية، وتفاعلها فيما بينها. بينما التكتيكات والمفاهيم وحتى الخطط العملانية تتّسم بالمرونة والحركية الضروريتين لملاقاة تبدلات ظرفية والتكيف معها.

لكن الحديث عن «ثبات» الإستراتيجية ليس إطلاقياً، فهناك مؤثرات تطرأ على المشهد الجيو-سياسي، تُلزم صانعي الإستراتيجيات بالمراجعة وإعادة النظر فيها، أهمها ثلاثة:

أ- خبـرات الحـروب وتأثيراتهـا علـى نظـم تصنيـع السّـلاح والعلـوم العسـكرية وفنـون القتـال، التـي قـد تكـون نتـاج حـرب يخوضهـا الطـرف المعنـي مباشـرة، أو حصيلـة اكتسـابات

(*) وزير دفاع بريطاني.

حروب الآخرين. وينطبق هذا الأمر على الكيان الصهيوني الذي شهدت إستراتيجيته العسكرية، لأول مرة، تبدّلات جوهرية، عقب حربَيّ الخليج الثانية ويوغسلافيا الأميركيتين.

ب- إحراز قفزات تكنولوجية كبرى في مجالات إنتاج وسائط القتال العالية الدقّة، كالتي طرأت على التقنية الأميركية خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، وذروتها «الثورة في الشؤون العسكرية»(*). وكان لتلك القفزة التكنولوجية التأثير المرجّح في كسب الولايات المتحدة سباق الحرب الباردة، وما تبعها من سيطرة أحادية على القرار الدولي. وانعكاس ذلك على الدولة العبرية التي تعتبر التكنولوجيا فانوسها السحري للحفاظ على تفوقها النوعي، الضروري لوجودها وسط محيط عربي وإسلامي كبير.

ج- حدوث متغيّرات جيو- إستراتيجية في العالم والإقليم، مثل تفكّك الاتحاد السوفياتي ومنظوماته، والحروب الأميركية والإسرائيلية في العراق ويوغسلافيا وأفغانستان ولبنان. وفيما بعد، عَصف ما سُمّي بـ«الربيع العربي» الذي أسهمت تداعياته المباشرة، ولا سيما المتعلّقة منها بأوضاع جيوش دول الطوق المحيطة بفلسطين المحتلة، في ولادة خطة «عوز» (الجرأة) التي تحتل حيزاً من بحثنا، وتأثيراتها على الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية. ويُفترض أن تحكم هذه الخطة نشاط المؤسسة العسكرية لغاية العام ٢٠١٨، بعد إقرارها في شهر تموز ٢٠١٣ من قبل هيئة الأركان والمجلس الوزاري الإسرائيليين.

(*) (وفقاً لموسوعة الإستراتيجيا-ص٥٠٠)، ظهر هذا المصطلح بوضوح في تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية لعام ١٩٩١ (csis) حول حرب الخليج الثانية. ومن عناوينه الرئيسة: الرصد عبر الأقمار الصناعية، استخدام الطائرات المتعددة المهام، الإدارة الإلكترونية للمعلومات واللوجستيك. وفي العام ١٩٩٣ عرّف ميخائيل مازار الثورة التقنية العسكرية: «بأنها تقدم أساسي في التكنولوجيا والعقيدة والتنظيم، مما يبطل القاعدة المعمول بها في إدارة الحروب».

اختبار الحروب

إن ارتكاز بنيان الإستراتيجية العسكرية على دقّة احتساب عوامل محدّدة، مؤثرة فيها، لا تنزع عنها اللايقنية كسمة رئيسة لها. وهي تبقى مجرد مفاهيم نظرية بحتة، إن لم يجرِ اختبارها للتأكد من مدى تفاعلها العملاني مع الواقع الميداني. ويمكن الجزم، أن إسرائيل هي الكيان الأكثر اختباراً لإستراتيجيتها وتكتيكاتها القتالية في العالم؛ فقد شنّت خلال عمرها الزمني القصير نسبياً، ستّ حروب كبرى: الأربع الأوائل منها ضد جيوش عربية نظامية، والأخيرتان كانتا من نصيب لبنان. إضافة إلى مئات المعارك والهجمات والتوغّلات في عمق دول الطوق العربية، وعشرات الإغارات الجوية، وعمليات الكوماندوس ضد أهداف أبعد من ذلك جغرافياً.

سنكتفي في هذا الفصل، بإضاءة مقتضبة على حروب العدو الخمس الأولى، التي خاضها ضد جيوش نظامية ومنظمات فلسطينية، من دون الغوص في تفاصيل مجرياتها الميدانية. والقصد، تبيان مدى تطابقها مع إستراتيجية الحرب الخاطفة الإسرائيلية، وفحص تأثير نتائجها وخلاصاتها على تلك الإستراتيجية، وما أحدثته من تبدّلات فيها. أما الحرب السادسة، فسنفرد لها مساحة أرحب، بعد تناول فصل التكنولوجيا، لكونها جرت في بيئة إستراتيجية وعملانية مختلفة عن سابقاتها، وفق مفاهيم، أفرزتها ثورة التكنولوجيا، ونتائج الحروب الأميركية في العقدين الأخيرين. لقد خاض الجيش الإسرائيلي، حرباً لاتماسيّة في مجملها، قبالة مقاومة تستخدم إستراتيجية حرب غير متماثلة. ومن هنا ينبع تمايزها عما سبقها من حروب إسرائيلية كبرى.

حرب ١٩٤٨

دخلت إسرائيل الحرب وفق رؤية واضحة متكاملة، باشراف قيادة مجربة أمثال حاييم ليسكوف وإيغال آلون وإيغال يادين وغيرهم. وامتلكت نظرية عسكرية أظهرت دراية وافية بقوانين الحرب الحديثة، وكيفية استخدام القوات والتنسيق بين الأسلحة المختلفة. واستعداداً لمواجهة دخول الجيوش العربية الحرب، أصدرت القيادة الصهيونية، في نيسان ١٩٤٨، سلسلة قرارات تعبويّة، منها:

١- استدعاء كل قادر على حمل السلاح، وتنظيم شبكة المستوطنات للدفاع الذاتي.

٢- وضع اليد على وسائل النقل لخدمة المجهود الحربي.

٣- تنظيم اقتصاد الحرب، ووضع النشاطات الصناعية والزراعية والتجارية في خدمة القوات العسكرية.

٤- إقامة حكومة موقّتة برئاسة بن غوريون، تتولى قيادة البلاد وإدارة الحرب.

٥- عدم الاكتفاء بالدفاع، والمبادرة إلى الهجوم على كل الجبهات.

مسبّبات الهزيمة

على الضفة الأخرى، لم يكن لدى القوّات العربية المهاجمة، رؤية سياسية وعسكرية، ترسم حدود المهمة المنوطة بها، لتكون على بيّنة من الأهداف المتوخاة منها. وميدانياً، افتقر قادتها إلى نظرية قتال تلحظ خصائص مسرح العمليات الفلسطيني، والقدرات البشرية والتسليحية اللازمة، لمواجهة عدو استكمل كل

استعداداته للحرب. وطغى على نشاط القوّات العربية الارتجال والعفوية وفقدان الخطة والتنسيق المسبقين، رغم وجود شكلي لقيادة عربية موحدة، برئاسة غلوب باشا. ويستذكر الضابط السوري ممدوح رحمون تلك المرحلة قائلاً: «طلب المندوبون العرب من أمين عام الجامعة العربية عزام باشا، إبلاغ الجنرال الإنكليزي غلوب باشا قيادة الجيوش العربية. فأجاب مستهجناً، كيف أكون أنا قائدكم، وأنتم قادمون على حرب مع اليهود؟ أجابه عزام باشا: نحن عيّناك بصفتك قائد الفيلق العربي، وليس بصفتك البريطانية»[١]!!!

هذه النواقص القاتلة على مستوى التخطيط والإدارة والقيادة العملانية، رافقتها رزمة أخطاء، أسهمت مجتمعةً في حدوث الهزيمة وضياع فلسطين، منها:

١- دخل العرب الحرب بثقة مفرطة بالنفس، ويقين الانتصار على الإسرائيليين، حتى ظنّ بعضهم أن الأمر لا يتعدى القيام بنزهة إلى فلسطين. ويصف قنصل مصر في القدس أحمد خراج الطايع، طريقة التحضير للحرب: «راحت الحكومات العربية تستمع إلى عزام باشا وأمين الحسيني، وهما بعيدان عن فلسطين، غير ملمّين بما يدور من أحداث فيها، جانحين في تقديراتهما إلى تفاؤل لا أساس له، إلى حد أنهما يستطيعان بثلاثة أو أربعة آلاف مقاتل أن يلقوا اليهود في البحر»[٢]. وأكّد اللّواء العراقي صائب الجبوري: «إن قواته كانت ضعيفة، لأن الحكومة كانت تثق في ضعف اليهود إلى حد الظن بأن هزيمتهم لا تحتاج إلى جيش كبير»[٣].

٢- عانت القوات العربية المهاجمة العمى الاستخباري، نتيجة شح المعلومات المتوافرة عن العدو لديها. بينما كان الصهاينة على علم بنشاط القوات العربية داخل فلسطين وخارجها، بما يكفي لإدارة دفة الصراع بمهارة واقتدار. ويقول أحمد الطايع:«كان الجهل بالعدو أحد أسباب كارثة فلسطين»[٤].

٣- اختلال ميزان القوى بين أطراف الصراع في تناسب عكسي مع تعدادهم البشري؛ «فلم تزد القوات العربية المشاركة في القتال عن ٢١ ألف جندي، ينتمون

إلى شعوب تعدادها ٤٠ مليون نسمة، أي نسبة ٠,٠٥٪. في حين حشد اليهود ٨٠ ألف مقاتل، وتعدادهم لا يتجاوز ٦٢٩ ألف نسمة، أي نسبة ١٤٪»[٥]. وفي دلالة على تماسك البنية الإسرائيلية الصغيرة، والمهارة التنظيمية والتعبوية التي تميزت بها، ما سمح لها بتأمين التفوق البشري كماً وكيفاً. وكان على المسؤولين العرب أن يحشدوا كل طاقاتهم العسكرية، لتجسير الفجوة النوعية بين البنيتين العربية والإسرائيلية. ولم يكن الفلسطينيون بأفضل حال، حيث يشير الباحث عبد القادر ياسين إلى: «أنه بمجرد بروز المسألة الفلسطينية في نهاية العام ١٩٤٧، أطلّت أزمة الحركة الوطنية برأسها، جنباً إلى جنب مع أزمة الحركة العربية، على شكل أزمة في القيادة والبرنامج والتنظيم»[٦].

٤- لم تستغل القوات العربية تفوّقها الجوي، في الجولة الأولى من الحرب، لتكثيف نشاطها وتدمير المواقع الرئيسة لقوات العدو. في حين استغلت نظيرتها الإسرائيلية الهدنتين الأولى والثانية، لالتقاط الأنفاس وتنظيم الصفوف، واستقدام المزيد من المتطوعين ووسائط القتال، لا سيما الطائرات الحربية. كان لدى الإسرائيليين لحظة بدء الحرب، ١٩ طائرة فقط، ليرتفع العدد في نهايتها إلى ٢٠٥ طائرات، تمّ استقدامها مع ١٥٦ طياراً من الولايات المتحدة وتشيكوسلوفاكيا ودول غربية أخرى. ومنذ ذلك الحين، أعطى العدو ولايزال سلاح الجو لديه أهمية فائقة، تعززت مع توالي حروبه...

رغم النواقص والأخطاء المشار إليها، حقّقت الجيوش العربية في الجولة الأولى، نجاحات ميدانية حاسمة، أفضت إلى تحرير مساحات كبيرة (٢٠٠٠ كلم^{٢}) من قبضة الصهاينة، وتقطيع أوصال جبهاتهم. فقد وصلت القوات المصرية إلى بيت لحم وضواحي القدس الجنوبية شمالاً، وحدود مدينة يافا غرباً، واستولت على منطقة النقب الجنوبي وخليج العقبة. وسيطر الجيش السوري بمؤازرة جيش الإنقاذ على الجليل، باستثناء بعض مستوطنات الجزء الشرقي منه. ودخل الجيش العراقي قلب

فلسطين، حيث امتدت خطوطه الأمامية إلى ما وراء مدينة جنين شمالاً، وبيارات طولكرم وقلقيلية غرباً. واحتلّ الجيش الأردني غور الأردن الجنوبي والقدس القديمة ورام الله واللد والرملة، فالتقت وحداته بالقوّات العراقية في الشمال، والمصرية في الجنوب والغرب.

وكان لافتاً، توقف الوحدات الأردنية عند حدود قرار تقسيم فلسطين من دون مبررات ميدانية. وبهذا الخصوص يقول عزام باشا، في حديث لمجلة آخر ساعة، بتاريخ ٢ أيار ١٩٥٣: «لم يخطر بخيالي أن الجيش الأردني سوف لا يتعدى نشاطه حدود قرار التقسيم، مما رتب أخطر النتائج». وتبين فيما بعد، «دخول الملك عبد الله في مفاوضات سرية مع إسرائيل من أجل التوصل إلى عقد هدنة دائمة»[٧]. ولم يقتصر ضرر سلوك الملك عبد الله على الجبهة الأردنية فقط، فكونه مُسمّى قائداً عاماً للجبهات العربية «عمل على تعديل اتّجاه دخول الجيش السوري عبر منطقة الجليل، ودخول الجيش العراقي عبر منطقة جسر المجامع، ما أخلّ بالتوازن الإستراتيجي للقوات العربية في فلسطين الشمالية، وترك ثغرة واسعة بين الجيشين السوري واللبناني، الذي فُرض عليه التّحول للدفاع تأميناً لحدوده التي أصبحت عرضة للاختراق الإسرائيلي»[٨]. واتُّهم الملك عبد الله بالسّعي لتوسيع حدود مملكته، وضم الضفة الغربية إلى الأردن.

لخص وزير الإعلام المصري الأسبق فتحي رضوان، الوضع العربي، آنذاك، بالقول: «دخلت جيوش العرب فلسطين في ظل سحب كثيفة من الخديعة والتآمر، وفي ظل حكومات تخضع للنفوذ الأجنبي راضية أو مكرهة، ولا تستطيع في الحالتين أن تستقل عنه أو تنجو من آثاره»[٩]. في ذاك الوقت، كانت مصر والعراق مقيدتين باتفاقيات مع البريطانيين، وأطماع الملك الأردني لا علاقة لها بتحرير فلسطين. أما جيشا سورية ولبنان فكانا حديثي العهد، وإمكاناتهما البشرية والتسليحية محدودة للغاية. وتصرف الحاج أمين الحسيني كزعيم قبلي يبحث عن نفوذ شخصي، وليس قائداً لشعب ينسل حاضره ومستقبله من أمام ناظريه.

أساليب القتال الإسرائيلية

بعد فرض مجلس الأمن الهدنة الأولى، ورضوخ الزعماء العرب لضغوطات الدول الغربية، انتقلت المبادأة إلى جانب الجيش الإسرائيلي حتى نهاية الحرب، الذي استولى على عشرة آلاف كلم^2 خارج حدود «الدولة اليهودية»، التي نصّ عليها قرار تقسيم فلسطين. وارتكز نشاطه في الجولتين الثانية والثالثة على العمل التعرضي التراكمي، والمناورة الواسعة، والالتفاف حول مؤخرة الخصم وأجنابه لتطويقه وتدميره. فتميزت حركته بالمرونة والسرعة والقدرة على حشد قواته قبالة جبهة واحدة، وترك قشرة دفاعية على الجبهات الثانوية الأخرى.

لقد اتّسمت أساليب القتال الإسرائيلية بالهجومية، مرتكزة على عنصرَيّ المفاجأة والحركية. فكانت عبارة عن تطبيقات تمهيدية لإستراتيجية الحرب الخاطفة التي لم يكن العدو قد تبنّاها فعلياً، يومذاك، لعدم توافر كامل أدواتها من طائرات ودبابات ومدافع ذاتية الحركة... ففي حرب ١٩٤٨، لعبت الدبابات الإسرائيلية دوراً مؤازراً للمشاة، ولم تقاتل كوحدات مستقلة بالتناغم مع سلاح الجو، الذي بدوره، اقتصرت وظيفته على تأمين التغطية للقوات البرية فحسب.

إذا كانت إستراتيجية الحرب الخاطفة الإسرائيلية، لم يحن أوانها في تلك الحرب، فان تكتيكات التقرّب غير المباشر في أداء العدو، برزت جليّة، خلال العديد من المعارك الحاسمة. فقد استخدمها في معركتَيّ ترشيحا وصفد، اللتين وصفهما أكرم الديري(*)، قائد السرية الثانية في فوج أجنادين بالقول: «كان الهجوم على الجليل غير مباشر، اتّجه محور جهده الرئيس من صفد إلى سعسع التي تشكّل مفترق طرق حيوية، تتحكّم بالمحاور الآتية من الحدود اللبنانية، ومن داخل الأراضي الفلسطينية. وباحتلال سعسع، أصبحت قوات جيش الإنقاذ داخل فلسطين محاصرة»[١٠]. ويضيف

(*) أتى وصف أكرم الديري لمعركتَيّ ترشيحا وصفد في تقديمه لكتاب ليدل هارت حول الإستراتيجية وتاريخها في العالم.

الديري «إن إسرائيل استخدمت مدرعاتها على محور صفد – ميرون المزروع بالألغام، حيث يصعب عمل المدرعات، فجاءتنا من منطقة غير متوقّعة»[١١].

كما برزت تكتيكات التقرّب غير المباشر في معركة إخراج الجيش المصري من منطقة النقب الفلسطينية. حينذاك، اختارت القوات الإسرائيلية درباً صحراوياً، عبارة عن طريق روماني غير مستخدم، يمتد من بئر السبع إلى العوجة، فنجحت بمهاجمة ثقل القوات المصرية من الخلف بشكل مفاجىء، متوغلة باتجاه أبو عجيلة والعريش في صحراء سيناء. ولم تنسحب إلا بعد وقف إطلاق النار صبيحة ٧ كانون ثاني ١٩٤٩، وتوقيع اتفاقية الهدنة مع مصر. وعلق إسحاق رابين على مجريات تلك المعارك بالقول: «إن عقيدة ليدل هارت الخاصة بالتقرب غير المباشر، قد تواءمت إلى حد كبير، مع اختيار إسرائيل لوسائل ترمي إلى التغلّب على نقص العديد والأسلحة في فترة الحرب الأولى(١٩٤٨-١٩٤٩)»[١٢].

لخص بن غوريون أهمية حرب ١٩٤٨ المفصلية كالآتي: «تمّ النصر في حرب (الاستقلال) التي كلّفتنا أكثر من خمسة آلاف قتيل...لقد كانت الحرب نقطة تحوّل في تاريخ إسرائيل، ولها مكانة حروب يوشع بن نون، وحملات الحاشامونيين[*]. ولا ترجع الدولة بأصلها إلى إعلان قيامها، بل إلى عمال المستوطنات الذين جاءوا من ثلاثة أجيال رواد متتالية. لقد كانت الدولة حلقة جديدة في سلسلة التّاريخ، انتظرناها ١٨٣٥ سنة منذ هزيمة باركوجنا»[١٣][**].

في حرب ١٩٤٨، أضاع العرب فرصة تحرير فلسطين، أو أقلّه كان بالإمكان، فرض واقع ميداني يُجبر الصهاينة على الامتثال لحقّ الفلسطينيين في أرضهم.

(*) الحاشامونيون: سلالة يهودية حاكمة في مملكة يهودا خلال القرن الثاني قبل الميلاد.

(**) باركوجنا: هزيمة حلت باليهود سنة ١٣٥ ميلادية.

خلاصات الحرب

على ضفاف النشاطات الميدانية التي حكمت مسار الحرب، لحظ بن غوريون خللاً بنيوياً في الجيش الإسرائيلي الفتي، حيث انقسم كبار ضباطه بين مدرستين: ضمّت الأولى، أغلبية الضباط الذين خدموا في الهاغاناه والبالماخ، بينما تشكّلت الثانية من الضباط خريجي القوّات البريطانية وغيرها من جيوش الحلفاء. وشمل الاختلاف بينهما، كيفية إعداد الجيش وتنظيمه، فضلاً عن أساليب التفكير والقتال والتسليح.

بعد انتهاء الحرب، قرر بن غوريون، رصرصة بنيان الجيش وإعادة تنظيم هيكله القيادي، وفق توليفة تجمع إيجابيات المدرستين كلتيهما. فأوكل إلى ضباط الهاغاناه والبالماخ المسؤوليات الميدانية، مثل قيادة العمليات والمناطق الإقليمية والألوية والكتائب. أما المواقع الإدارية والتنظيمية، كشعب الأفراد والتدريب والتسليح والأعمال اللوجستية، فكانت من نصيب خريجي الجيوش النظامية. بهذا الصدد يقول إيغال يادين:«إن الجيش الإسرائيلي نتاج مدرستين من مدارس الفكر العسكري، فهو بدون شك يتبع في مبادىء القتال ونظريات الإستراتيجيا والتكتيك تقاليد الهاغاناه. أما الأفكار التنظيمية والإدارية التي لا يمكن بدونها قيادة وحدات جيش كبير، فقد عُهد بها إلى الضباط الذين خدموا في القوات البريطانية»[١٤].

وفي خطوة نوعية، لتطوير قدرات الجيش الإسرائيلي، قدّم بن غوريون، في آب ١٩٥٣، إلى مجلس الوزراء «برنامج الثلاث سنوات»، وأهم مضامينه: تعزيز الوحدات المقاتلة، وخلق قوة هجومية ضاربة تعتمد على القوات الجوية والمدرعات والمدفعية الذاتية الحركة ووحدات الكوماندوس... أي بناء أدوات الحرب الخاطفة. وتم اختبار مفاعيل ذاك البرنامج في نهاية تشرين أول ١٩٥٦، مع الشروع بالعدوان الثلاثي على مصر.

العدوان الثلاثي

إن توافر عناصر «المصل الخارجي» لم يحل دون حاجة جيش العدو إلى سنوات عديدة، لاستكمال عدّة الحرب الخاطفة لديه. فأثناء العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦)، ركن إلى تفوّق الطائرات الفرنسية والبريطانية التي تكفّلت بتقييد حركة سلاح الجو المصري، من خلال الإغارات على مطاراته ومهابط طائراته، ما أتاح لسلاح الجو الإسرائيلي، العمل بحرية كاملة في سماء صحراء سيناء، وتقديم دعم لصيق لقواته البرية المتوغّلة بين ممرّاتها وكثبانها الرملية.

في تلك الحرب، استخدم الإسرائيليون، لأول مرة، قوات المظليين، حين حملت ١٦ طائرة داكوتا، عشية ٢٩ تشرين الأول، عناصر الوحدة ٢٠٢ بقيادة المقدم رفول إيتان، تؤازرها ١٢ مقاتلة ميستير-٤، لتوفير الحماية الجوية لها. وبعد مواجهات عنيفة مع القوات المصرية، استولى رجال إيتان على منطقة الممرّات الطبيعية، التي تبعد ١٥٠ ميلاً عن الحدود الفلسطينية، و٤٥ ميلاً عن قناة السويس؛ فشكّلت رأس جسر للألوية الإسرائيلية التي تقدمت عبر محاور ثلاثة: الأول، محور الكونتيلا- تمادا - نخل- ممرّ متلا- قناة السويس. الثاني، محور أم قطف – أبو عجيلة – بيرجفجافة – قناة السويس. الثالث، محور رفح – العريش – القنطرة – قناة السويس.

استخدم العدو في هجماته تكتيكات التقرّب غير المباشر، لا سيما على المحور الغربي (الثالث) قاصداً تدمير مركز الثقل العملاني للجيش المصري، ونجح في احتلال صحراء سيناء وقطاع غزة خلال أربعة أيام فقط. واقتصرت خسائره على ١٧٢ قتيلاً و٨١٧ جريحاً، وتدمير عشرات الدبابات والآليات، وتحطّم عدد من الطائرات. ولم ينسحب الجيش الإسرائيلي من الأراضي التي احتلّها كلياً، إلا في آذار ١٩٥٧، إثر انتشار قوات الطوارىء الدولية، على الحدود المصرية الفلسطينية المشتركة، وتقديم الرئيس الأميركي دوايت ايزنهاور، ضمانةً بموافقة القاهرة على مرور السفن التجارية

الإسرائيلية عبر مضائق تيران، التي تربط جنوبي فلسطين بالبحر الأحمر ومنه إلى القارة الأفريقية.

وكانت القيادة المصرية، التي ركّزت جهدها على مواجهة التدخّل الفرنسي البريطاني، قد لجأت إلى إجراء احترازي، بسحب وحداتها من مواقع أم قطف وبيرالحمة وبير روض سالم وغيرها خشية تطويقها؛ فأدّى إلى تضعضع نقاط ارتكاز الدفاع المصري في أبو عجيلة والقسيمة وجبل لبنى وبيرحسنة وخط الممرّات الطبيعية. هذا المعطى أخلّ بميزان القوى بين الطرفين في سيناء، مسرّعاً عملية الحسم الإسرائيلي.

ولتدعيم خط الجبهة غربي القناة، نُشرت الوحدات المنسحبة من سيناء في مدن السويس وبورسعيد وبورفؤاد والإسماعيلية، تحسّباً لعمليات إنزال من قبل قوات الغزو الفرنسية والبريطانية، التي قُدّرت «بـ٦٥ ألف جندي، وأكثر من ٤٣٠ دبابة و٥٢٠ مدفع هاون، وحوالى ٧٠٠ طائرة و١٢٢ سفينة، من ضمنها، حاملات طائرات و٦ غواصات»[١٥]. وتصرّفت القيادة المصرية، على أن القوات الفرنسية والبريطانية تشكّل خطراً يفوق نظيره الإسرائيلي؛ وإذا قُدّر لها السيطرة، فلن تكتفي باحتلال الأرض، بل ستسعى لإطاحة نظام الرئيس جمال عبد الناصر الذي عمل على تقويض نفوذهما الاستعماري في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا...

أهداف العدوان

أما عن ذريعة العدوان الثلاثي وأهدافه، فلخصها الجنرال أرييل شارون في مذكراته: «اتُفق على التمهيد للحملة بمناورة منسقة بعناية؛ تُنزل إسرائيل كتيبة من المظليين على مقربة من قناة السويس، على بعد كافٍ لإعطاء الانطباع بوجود تهديد ضد الممرّ المائي. في هذه المرحلة، توجه فرنسا وبريطانيا إنذاراً إلى الفريقين، تطلب منهما الابتعاد عن منطقة القناة (١٠ أميال)، فتقبل إسرائيل فوراً، وبالطبع سترفض

مصر، فتتدخل القوات الفرنسية والبريطانية، حينئذٍ، لإعادة تشغيله على نحو سوي. وعند البدء بالعمليات، تتابع إسرائيل أهدافها الخاصة بتدمير القوات المصرية في سيناء»[١٦].

يمكن اختصار أهداف العدوان الثلاثي السياسية والعسكرية بثلاثة عناوين: ضرب الجيش المصري، وإلغاء مفاعيل قرار تأميم قناة السويس، وإسقاط نظام عبد الناصر. وقد فشلت جميعاً؛ فالجيش المصري لحقت خسائر به، لكنه بقي قوياً متماسكاً، وغدت شركة قناة السويس شركة وطنية خالصة، وحوّل العدوان عبد الناصر من رئيس مصري إلى زعيم عربي بلا منافس، وأحد أبرز قادة حركات التحرر في العالم الثالث.

خلاصات العدوان

أفرزت حملة الجيش الإسرائيلي في سيناء رزمة من الخلاصات: بعضها ذو طابع عملاني مرتبط مباشرة بمجريات القتال ودروسه؛ كضرورة توسيع ملاك قوّات المظليين، وتكثيف التدريب على القتال الليلي، وإيلاء اهتمام أكبر لورش الصيانة المتحركة التي ترافق القوّات المدرعة، لإصلاح الأعطال والأضرار في الميدان، وبعضها الآخر «بنيوي»، له علاقة بتكوّن منظومة القوة، لا سيما سلاحَيّ المدرعات والجو، ومدى تفاعلهما مع إستراتيجية الحرب الخاطفة الإسرائيلية. فالتطوّر اللافت في أداء جيش العدو قياساً على حرب ١٩٤٨، وقتاله كقوة نظامية محترفة، لم يزل الشكوك حول مدى قدرته الفعلية على تحقيق ما أنجزه، لولا التدخل الفرنسي البريطاني في الحرب.

علـى صعيـد العمليـات البريـة التـي اشـتركت فيهـا الدبابـات بفعاليـة، فقـد جـرت فـي ظـروف ملائمـة للغايـة، نظـراً لتحييـد الطيـران المصـري، وسـحب الكتلـة المدرعـة المصريـة الرئيسـة مـن سـيناء إلـى غربـي القنـاة، قُبيـل احتـدام المعـارك بيـن الطرفيـن. وبالتالـي، لا يمكـن التعويـل عليهـا لاختبـار القـدرة الإسـرائيلية، والبنـاء علـى نتائجهـا. ووصـف محمـود عزمـي

هذه العمليات «بمثابة مناورات بالذخيرة الحية أكثر منها معارك مدرعات حقيقة»[١٧]. ولفت الانتباه إلى عدم كفاءة مدرعات العدو مستنداً إلى: «المناسبة الوحيدة التي اشتبكت فيها الدبابات الإسرائيلية مع قوة محدودة من الدبابات المصرية، وذلك أثناء الهجوم المعاكس خلال معركة أبو عجيلة، حيث لم تستطع الدبابات الإسرائيلية حسم المعركة، فاستنجدت بالطيران لتبعد الدبابات المصرية عنها»[١٨].

يناقض كلام محمود عزمي تماماً، اللّوحة الملحمية التي رسمها ليدل هارت عن معارك سيناء بالقول: «إن تحركات تلك العمليات من أكثر التطبيقات روعة، لإستراتيجية التقرّب غير المباشر في تاريخ الحروب؛ إنها عمل من أعمال الفنّ»!!![١٩]. هذه المبالغة في مديح القدرات الإسرائيلية، تنضح بالهوى الصهيوني لليدل هارت، الذي طالما عبّر عن إعجابه بالعسكرية الإسرائيلية. وإذا ما استثنينا اللواء المدرّع السابع الذي اعتمد تكتيكات التقرّب غير المباشر في معاركه؛ بخاصة خلال الهجوم على موقع أبو عجيلة، فإن الدبابات الإسرائيلية لم تقاتل كوحدات مستقلة (بحسب وصايا ليدل هارت) بل كسلاح دعم للمشاة. ونترك كلمة الفصل بين الرأيين، لما كتبه موشيه دايان في مذكّراته: «لولا العملية الأنجلوفرنسية، لكان هناك شك في أن تقوم إسرائيل بحملة سيناء، ولو فعلت ذلك لاختلف وجهها، سواء من الناحية العسكرية أو السياسية»[٢٠].

على المستوى البنيوي، استخلصت إسرائيل من معركة سيناء درساً جوهرياً، مفاده ضرورة تأمين الإمكانيات الذاتية اللازمة للحرب المقبلة. وبالفعل، «ركّزت على توفير الأسلحة من طائرات ودبابات، مع الاهتمام الشديد بالمشروعات العلمية والذرية والصناعة العسكرية»[٢١]. وفي هذا الخصوص، يقول دايان: «كانت أبرز دروس عملية «قادش» هي تعزيز القوات الجوية، وتدعيم القوات المدرعة باعتبارهما أقوى الأسلحة التي تمثل القوة الضاربة لأي جيش حديث في الحروب التقليدية»[٢٢].

هيكلة سلاح المدرعات

كانت البداية في العام ١٩٥٧، حين عيّن بن غوريون الجنرال حاييم بارليف قائداً لسلاح المدرعات. وقامت رؤيته التّحديثية، على «تركيز الدبابات في تشكيلات مدرعة ذات مهام محدّدة، بدل استخدامها في معاونة المشاة فحسب، والعمل على توفير مدفعية ذاتية الحركة لمرافقة الدبابات حيثما تذهب»[٢٣]. انسجمت رؤية بارليف مع مذهب الجنرال الألماني غوديريان، بما يخص حرب الدروع، وقام مع نائبه الجنرال «إسرائيل تال»؛ بإعادة هيكلة سلاح المدرعات ورفده بعدد من ضباط المشاة المميزين، أمثال العقداء دافيد اليعازر وشموئيل جانين وابراهام ايدن وألبرت مندلر... وتم تزويده بدبابة «سنتوريون» البريطانية، التي أحدثت انقلاباً في تسليحه، نظراً لمزاياها المتطورة. واستلم الجيش الإسرائيلي، خلال الفترة الممتدّة من ١٩٥٧-١٩٦٧، ٣٤٠ دبابة من هذا الطراز.

وفي مطلع ستينات القرن الماضي، جرى تطوير دبابة شيرمان القديمة إلى سوبر شيرمان، وتسليحها بمدفع فرنسي عيار ١٠٥ ملم. «ونُزعت أبراج العشرات منها، لتحويلها إلى عربات إخلاء مدرعة، وحاملات لمدافع الهاون الثقيلة عيار ١٦٠ ملم، ومدافع ذاتية الحركة هاوترز عيار ١٥٥ ملم. فأصبح لدى الألوية المدرعة والميكانيكية الإسرائيلية، عشية حرب ١٩٦٧، نحو ١٥٠ مدفعاً ذاتي الحركة»[٢٤].

كما أولى بارليف اهتماماً خاصاً، لتدريب طواقم الدبابات على منازلة مثيلاتها لدى الخصم، وعمليات اختراق خطوطه الحصينة، باعتماد تكتيكات الالتفاف ومهاجمة الأجناب الضعيفة، وفقاً لمندرجات إستراتيجية الحرب الخاطفة، بعدما كان التكتيك السائد، إبان حرب ١٩٤٨ وعدوان ١٩٥٦، قائماً على مفهوم مساندة المشاة، وتقديم الدعم الناري لها. وذلك، انسجاماً مع توجّه القيادة الإسرائيلية، آنذاك، بأن قوات المشاة هي سيدة الميدان، وعلى بقية الأسلحة مؤازرتها لتحقيق مهامها.

لكن قائد اللواء السابع المدرع المقدم «بن آري»، الذي أدى دوراً حاسماً في

حملة سيناء، عارض ذلك التوجّه، وكان متأثراً بقراءاته عن أساليب غودريان حول كيفية استخدام المدرعات، كطلائع للهجوم والتوغّل في عمق دفاعات العدو. وبهذا، تشارك بن آري بأفكاره مع رؤية حاييم بارليف وإسرائيل تال، حول ضرورة بناء سلاح مدرع مستقل، يشكّل رأس حربة القوات البريّة. وعشية حرب ١٩٦٧، لم تعد المدرعات الإسرائيلية مجرد ذراع نارية مساعدة للمشاة، وأصبحت هي الأساس، وعلى المشاة الميكانيكية والمدافع الذاتية الحركة، مرافقتها في أعمالها القتالية.

بالتزامن مع تطوير سلاح المدرعات، تم تحويل المشاة إلى قوات ميكانيكية مؤللة. ولتسريع حركتها وتفعيل مرونتها، استبدلت عرباتها ذات العجلات المطاطية، بمركبات نصف مجنزرة، لكي تواكب حركة الدبابات في الأراضي ذات التضاريس الوعرة. وبناءً على دروس عدوان ١٩٥٦، تبين أن العربات ذات العجلات المطاطية عاجزة عن مواكبة الدبابات خارج الطرق الاسفلتية. وفي إشارة واضحة إلى إتمام عملية مكننة المشاة، صرّح شارون عشية حرب ١٩٦٧: «إنه لا يوجد عسكري واحد يمشي في جيشنا اليوم»[٢٥]. وبذلك اكتمل أحد جناحي الحرب الخاطفة.

تطوير سلاح الجو

وفقاً لتقدير القيادة الإسرائيلية، لم يكن أداء الجناح الآخر، أيّ سلاح الجو، خلال حملة سيناء موضع رضاها. ويدعي شارون في مذكراته: «أنه في حرب ١٩٥٦ كان الطيران المصري أكثر أهمية من طيراننا»[٢٦]. وكلّفت تلك القيادة، الجنرال عايزروايزمن، الطيار السابق في الجيش البريطاني، إعداد خطة تطوير سلاح الجو، بما يلبي متطلبات الدور الموكل إليه. وقد رسم شيمون بيريز حدود دوره المستقبليّ بالقول: «إن أعداء إسرائيل منتشرون على بقعة مساحتها ١٢ مليون كلم^{٢}، معرضون جميعاً للهجمات الوقائية والمضادة، بفضل سلاحنا الجوي المتفوّق»[٢٧].

عمل وايزمن خلال عقد زمني، على تزويد سلاح الجو بطائرات قاذفة مطاردة

في آنٍ واحد؛ بخاصة الميراج الفرنسية، وفيما بعد السكايهوك الأميركية. وأخضع الطيارين لبرنامج تدريب مكثّف داخل الكيان الصهيوني وخارجه. وقد ارتكزت رؤية وايزمن لتطوير سلاح الجو على تعويض ضآلة العمق الإسرائيلي، من خلال توفير قدرات الإمساك بسماء المعركة، ويلخص رؤيته بالقول: «بلدنا خالٍ من كل عمق إستراتيجي، وهذا أمر يعرفه الجميع. مقابل ذلك لدينا سماء ممتدّة في الارتفاع، وفي الأفق، وذلك هو عمقنا الإستراتيجي»(٢٨). وهكذا استبدل العدو، ضيق الجغرافيا باتّساع مسرح السماء. ومع وصول الجنرال موشيه دايان إلى رئاسة الأركان، حدّد لسلاح الجو مهمة أوليّة ملحّة، تتلخص بمساندة الجيش النظامي لكبح أي هجوم معادٍ، لحين وصول القوات الاحتياطية إلى الجبهة، متحدثاً: «عن فجوة زمنية تتراوح ما بين ٢٤-٧٢ ساعة، يسدّها سلاح الطيران»(٢٩).

لقد بانت ثمار جهد وايزمن ومن أعقبه في قيادة ذاك السّلاح، جليّة خلال حرب حزيران ١٩٦٧، التي وضعت الطيار الإسرائيلي في مصاف أكفأ الطيارين على وجه البسيطة.

حرب ١٩٦٧

لا يمكن إحراز النصر إلا بحشد القوى المدرعة كلها في المكان الملائم؛ وتحقيق المباغتة، على الأرض المناسبة.

غوديريان

النظرية والتطبيق

نفذ سلاح الجو الإسرائيلي، بقيادة الجنرال «موردخاي هود» ضربة خاطفة صبيحة ٥ حزيران ١٩٦٧؛ فنجح بالقضاء على نظيره المصري عبر موجات انقضاض متتالية، على مدى ثلاث ساعات. ولضمان احتجاب طائراته عن شاشات الرادار، طارت أسرابها فوق البحر المتوسط على علو أقل من ٣٠٠ متر، قبل أن تدخل الأجواء المصرية؛ وتهاجم أكثر من ٢٥ قاعدة جوية، منتشرة من صحراء سيناء إلى محافظة أسوان. وبأسلوب مشابه، عطبت طائرات العدو سلاحَيّ الجو، الأردني والسوري. في تلك الصبيحة، وجه سلاح الجو الإسرائيلي، ضربة قاضية للطيران العربي؛ حيث دمّر ٤١٦ طائرة مصرية وسورية وأردنية، أغلبها كانت جاثمةً فوق مدارج المطارات. واقتصرت خسائره على ٢٦ طائرة، سقط معظمها بنيران سلاح الدفاع الجوي العربي.

لقد حقّقت عملية «اليمامة البيضاء» مفاجأة إستراتيجية، برهنت عن مستوى عالٍ من التدريب والتخطيط والتنفيذ، بحيث حُسمت نتيجة الحرب قبل الشروع بها،

مفسحة في المجال للطيران الإسرائيلي بالسيطرة الكاملة على سماء المعركة، والتفرّغ لتقديم المعونة إلى التشكيلات البرية.

الجبهة المصرية

على صعيد الميدان البري، حشد الجيش المصري خمس فرق مشاة وفرقتيّ مدرعات، موزعة على محاور صحراء سيناء الثلاثة: الشمالي والأوسط والجنوبي، إضافة إلى قطاع غزة. في المقابل، حشدت القوات الإسرائيلية ثلاث فرق مدرعة على الحدود الجنوبية مع مصر. وتقصّدت افتعال حركة دائمة على المحور الجنوبي، لتضليل الخصم، بشأن اتّجاه الضربة الرئيسة. واعتقدت القيادة المصرية أن العدو سيكرر سيناريو حملة سيناء خلال العدوان الثلاثي، لكن الهجوم الافتتاحي لفرقة الجنرال إسرائيل تال، تمّ على المحور الشمالي بدءاً من منطقة رفح.

في الوقت ذاته، تقدّمت فرقة الجنرال آرييل شارون على المحور الأوسط، قاصدة منطقة أبو عجيلة الحصينة التي تشكّل عقدة مواصلات هامة، وتحوي العديد من المواقع العسكرية المصرية. في حين تغلغلت وحدات الجنرال إبراهام يوفيه، عبر الكثبان الرملية، بين المحورين الشمالي والأوسط لتأمين مجنّبات الفرقتين المهاجمتين، وتقطيع أوصال الوحدات المصرية. وبعد سيطرة القوات الإسرائيلية على هذين المحورين، نقلت جهدها إلى المحور الجنوبي، مندفعة نحو ممرّ متلا، لسدّ الطريق على انسحاب المدرعات المصرية، وتدمير أكبر عدد منها. وفي غضون ٤٨ ساعة، وصل الجنود الإسرائيليون إلى الضفة الشرقية من قناة السويس.

خسر المصريون في تلك الحرب، حوالى ثلثَيّ قوّتهم المدرعة، دُمّر أغلبها خلال عمليات الانسحاب غير المنظم، بواسطة سلاح الجو الإسرائيلي الذي لم يفارق سماء سيناء، طوال فترة القتال. ولولا مساندته الحثيثة، ما كان بإمكان القوات البريّة حسم المعركة لمصلحتها. وقد مارست في العديد من المعارك، بخاصة أبو عجيلة ورفح

وممرّ خروبة، تكتيكات التطويق والالتفاف ومهاجمة المجنبات. وكانت مدرعاتها تنطلق نحو الهدف بأقصى سرعتها، مصحوبة بالنيران الغزيرة من أسلحتها المتنوعة في جميع الاتجاهات، بغية إرباك المدافعين وإبطال نيرانهم.

يمكن القول، إنّ القوات المصرية قاتلت ببسالة في العديد من معارك سيناء، رغم ارتباك قياداتها الأركانية، وحرمانها من أيّ غطاء جوي. ونتيجة ذلك، تحوّلت الدبابات والمركبات المصرية المبعثرة فوق رمال الصحراء، إلى طرائد، سهلة الاصطياد من الطائرات المعادية.

الجبهة الأردنية

بعد أن اطمأنت قيادة العدو إلى حسن سير الأمور على الجبهة المصرية، باشرت عند ظهيرة ٥ حزيران، هجومها الشامل على الجبهة الأردنية. وقد وزّع الجيش الأردني، ستة ألوية مشاة، ولواءين مدرعين في الضفة الغربية، بينما حشد نظيره الإسرائيلي عشرة ألوية مدرعة وميكانيكية، قامت بالتّوغّل في عمق الضفّة من القطاعين الجنوبي والشمالي. وكانت مدينة القدس هدفاً محورياً للهجوم المعادي، الذي تصدّرته قوات المشاة الميكانيكية والمظليين، نظراً لضيق شوارع المدينة القديمة، غير المؤاتية لحركة المدرعات. ولتأمين عزلها، وتحويلها إلى أحياء مقطّعة الأوصال، ركّزت تلك القوات اتّجاهات هجماتها على المرتفعات المشرفة، والطرق الرئيسة المؤدية إليها؛ فأحكمت سيطرتها على طريق رام الله في الشمال، والطريق المؤدي إلى الخليل في الجنوب، والطريق الواصل بين مدينتَيّ بيت لحم والقدس.

بالتزامن، كانت الوحدات الإسرائيلية بمؤازرة حثيثة من سلاح الجو، تهاجم مدن نابلس وجنين ورام الله والخليل وطولكرم وأريحا... ولولا دعمه اللصيق، حيث قصفت طائراته، مراراً، مراكز القيادة والتجمّعات وخطوط الإمداد، والمواقع الحصينة للجيش الأردني، لعجزت القوات الإسرائيلية المهاجمة عن إنجاز مهمّاتها.

وعلى الرغم من ذلك، قاتلت القوات الأردنية ببسالة في تلك الحرب، وقد فقدت الآلاف من أفرادها، أغلبهم استشهد بفعل الغارات الجوية الكثيفة.

ويصف الملك حسين معارك الضفة الغربية بالقول: «في كل مكان، في القدس، في رام الله، في الخليل، في منطقة نابلس، كنا نصمد ملتحمين، من خندق إلى خندق، من منزل إلى منزل، على السطوح، في الكهوف، حتى إننا كنا نحارب للدفاع عن مداخل البيوت. وقد اعترف الإسرائيليون أنفسهم بضراوة المعارك. وهذا لا يمنع أن تكون حصيلة أيام المعركة الثلاثة التي عشناها، حصيلة ثقيلة، ٦٠٩٤ قتيلاً أو مفقوداً»[٣٠]. بينما بلغت: «الخسائر الإسرائيلية على الجبهة الأردنية، ٥٥٠ قتيلاً و٢٥٠٠ جريح»[٣١].

كالعادة، استخدم الجيش الإسرائيلي في قتاله تكتيكات المباغتة والعزل والتطويق، والهجوم على مجنبات القوات المدافعة، التي تمّ عزلها، ومنع إيصال النجدات إليها. ومساء يوم ٧ حزيران، استتبّ الأمر للعدو، إثر احتلاله المدينة المقدسة وبقية مدن الضفة الغربية وبلداتها.

الجبهة السورية

بعدما أحكم العدو قبضته على صحراء سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية، باشر عملياته، صبيحة ٩ حزيران، على الجبهة السورية، مستخدماً النيران الجوية ومدافع الهاوتزر بكثافة، لتدمير شريط مواقعها الأمامية، وإسكات مرابض مدفعيتها، التي صبّت قذائفها على مستوطنات سهل الحولة ومنطقة طبريا. وبعد ساعات من التمهيد الناري، هاجمت القوات الإسرائيلية عبر محورين: الأول، تقدّم لواء مدرّع بقيادة الجنرال ألبرت مندلر، من أقصى الشمال سالكاً طريق كفارسولد – القلع – زاعورة - بانياس، للاقتراب من المدخل الشمالي لمدينة القنيطرة. في الوقت ذاته، التفّ لواء جولاني حول تلَيّ العزيزية وفاخر الحصينين، اللذين تولّت كتيبتان سوريتان الدفاع عنهما.

عند حلول المساء، حقّق اللواءان الإسرائيليان الأهداف المرسومة لهما، إثر قتال تلاحمي، لا سيما داخل حصون تلّ العزيزية، الذي تعرض لآلاف القذائف المدفعية، وعشرات الغارات الجوية. أما المحور الثاني، فقد صعدت وحدات العقيد يوري رام المدرعة، بمؤازرة لواء مظلي نحو الجنوب، لتتقدّم ببطء إلى جسر بنات يعقوب، بعدما استولت على القرى القريبة من بحيرة طبريا.

في صباح اليوم التالي، سقطت بلدة بانياس بيد قوات مندلر التي تابعت سيرها نحو مدينة القنيطرة، بالتلازم مع تقدّم القوة الآتية من جسر بنات يعقوب – العتيقة - كفرنفاخ، فتلاقى فكّا الكماشة حول القنيطرة، التي سقطت من دون قتال، بعدما أخلتها القوات السورية.

جرياً على عادتها، استخدمت القوات الإسرائيلية أسلوب التطويق والمهاجمة من الأجناب والخلف، على غرار ما حصل في معركة تلّي العزيزية وفاخر. ونظراً لتضاريس هضبة الجولان الصعبة، التي تنتشر التلال بكثرة على صخورها البركانية، قلّل العدو إلى حد كبير، من استعمال المدرعات؛ وركّز على قوات المشاة والمظليين الذين تمّ إبرارهم بواسطة طائرات الهيلوكوبتر، التي استخدمت بكثافة في المعارك. لقد نجح الإسرائيليون بتحقيق عنصر المفاجأة، باختيارهم القطاع الشمالي للبدء بالهجوم على هضبة الجولان، في حين توقّع السوريون الهجوم من المحور الأوسط الملائم لحركة الدبابات. وكتب محمود عزمي: «القطاع الشمالي أكثر وعورة من القطاع الأوسط، ومن ثم فإن الاختراق هناك أقلّ توقّعاً من جانب السوريين»[٣٢].

واللافت، حال السكون التي سيطرت في الأيام الأولى للحرب، على الجبهة السورية، باستثناء الرمايات المدفعية. ولم تستغل القوات السورية انشغال نظيرتها الإسرائيلية على الجبهة الأردنية، لأخذ المبادرة، وتنفيذ هجمات وقائية على وحداتها المحتشدة قبالتها. وكان من المرجح، ألا تغيّر الهجمات المفترضة، النتائج النهائية للمعركة، لكنها، ستربك الهجوم الإسرائيلي وتجعله أعلى كلفة. ومع سقوط هضبة

الجولان، وضعت حرب الأيام الستّة أوزارها، لتبقى مفاعيلها السياسية والأمنية ترخي بظلالها الثقيلة حتى لحظتنا الراهنة.

أفردنا هذه المساحة لتلك الحرب بالذّات، كونها قدّمت ببراعة كلّية، المثال الإسرائيلي الأمثل على تطبيق إستراتيجية الحرب الخاطفة. وهي تشبه إلى حد كبير، الحروب الخاطفة الألمانية على مسارح أوروبا، بخاصة معركتَيّ احتلال بولندا وفرنسا، من حيث سرعة التنفيذ وقلّة الخسائر لدى الطرف المهاجم. وللإيضاح، تمّ احتلال بولندا خلال أسبوع واحد، «وخسر جيشها ٦٦ ألف قتيل و٢٠٠ ألف جريح و٧٠٠ ألف أسير. مقابل ١٠٥٠٠ قتيل و٣٠٣٠٠ جريح و٣٥٠٠ مفقود من الألمان»[٣٣]. وفي حرب حزيران ١٩٦٧، فقدت الجيوش العربية نحو ٢٠ ألف شهيد، وأرقاماً مضاعفة من الجرحى والأسرى، وكانت الحصة الكبرى من نصيب الجيش المصري الذي خسر حوالى ١١ ألف شهيد، ودُمّر ٧٠٪ من عتاده الحربي. في حين لم تتعدّ خسائر الجيش الإسرائيلي على الجبهات الثلاث، عتبة الألف قتيل وبضعة آلاف من الجرحى.

خلاصات الحرب

على الرغم من انقضاء زمن على حدوث تلك الحرب، لم تُمحَ آثارها المدمّرة؛ فبعض ما نعانيه من تصدّعات حاضرنا، هو صدى لتردداتها. لقد عرّفها الإسرائيليون «بحرب الأيام الستّة»، ولتخفيف وطأتها، اكتفى العرب بتسمية «النكسة»، مع أنها هزيمة كاملة الأوصاف. وحقّقت الدولة العبرية من خلالها أهدافاً متعددة الأبعاد، تخطّت أقصى طموحاتها، على المستويات العملانية والإستراتيجية والبنيوية.

الخلاصات العملانية

١- أظهرت حرب حزيران ١٩٦٧ جهوزية الجيش الإسرائيلي على مستوى التخطيط والتدريب والتنفيذ، واكتمال عدّته القتالية اللازمة لخوض غمار الحرب.

وأظهر سلاح المدرّعات المتناغم مع سلاح الجو، قفزة نوعية في أدائه، قياساً على حملة سيناء (١٩٥٦)، وبرهن عن تماثل قادته مع طابع الإيقاع السّريع للحرب الخاطفة المتحركة.

٢- رفعت الحرب من مكانة سلاح الجو الإسرائيلي كثيراً في نظر القادة الصهاينة، فعمدوا إلى تحديثه، لتحلّ طائرات الفانتوم والسكايهوك الأميركية، مكان طائرات ميستير-٤ واواجان الفرنسية المتقادمة. وعشية حرب تشرين ١٩٧٣، «بلغت الميزانية المخصّصة لهذا السّلاح، ٥٢٪ من إجمالي ميزانية الدّفاع»[٣٤].

٣- استخدمت الدبابات الإسرائيلية أسلوب الخرق بالحركة والنيران، والتوغل في العمق العملياتي للخصم. ولكسب الوقت، تركت للمشاة الميكانيكية الزاحفة خلفها، مهمة تصفية جيوب المقاومة المتبقية.

٤- تبيّن أن عدداً كبيراً من طواقم الدبابات الإسرائيلية المصابة بقذائف الخصم، تعرّض للحريق. فتمّ تصنيع ملابس واقية من الأنسجة البلاستيكية، وزّعت على رجال سلاح المدرعات، وأثبتت فعاليتها الوقائية في حرب تشرين ١٩٧٣.

٥- شنّ العدو الحرب بقدرات تسليحية موازية للقدرات العربية تقريباً؛ فالطائرات الإسرائيلية من طرز «ميراج» و«اواجان» و«ميستير-٤» و«فوتور» الفرنسية الصنع، لم تكن بأفضل من الطائرات العربية من طرز «ميغ ٢١-١٧-١٥» و«السوخوي» وقاذفة «اليوشن» و«تي يو ١٦» السوفياتية الصنع. مع الإقرار بأرجحية القدرات الإسرائيلية على مستوى كفاءة الطيارين ورجال الخدمات الأرضية. وكان عديد الطيارين الإسرائيليين يفوق عدد الطائرات القادرة على مهاجمة نظيراتها في مصر والأردن وسورية. لذا تناوب أكثر من طيار على الطائرة الواحدة، بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة. كما أن قدرات دبابات «الباتون» و«السنتوريون» و«السوبرشيرمان» الإسرائيلية، بالكاد توازي دبابات الـ «ت-٥٥» و«ت-٥٤» ، عماد سلاحَيّ المدرعات المصرية والسورية.

لقد كمن الخلل في مكان آخر، بدءاً من برامج التدريب والمستوى العلمي للمقاتل الصهيوني من مختلف الرتب، وصولاً إلى أنظمة السيطرة والقيادة. وإبان الإعداد لحرب تشرين أول ١٩٧٣، تنبّهت القيادة المصرية لهذه المسألة، فجنّدت طلاب الجامعات للتدريب على الصواريخ والمعدات القتالية الحديثة.

٦- أظهرت تجربة «حرب الأيام الستّة»، أن الاستغلال الكبير للحركة والنار هو الذي يقرر نتيجة المعركة، بحيث لم يعد من مجال، لقيام أسلحة ووحدات تعمل بمفردها، بمعزل عن الأسلحة الأخرى، مثل قوات المشاة المحمولة والمدفعية والهندسة... وبناءً عليه، دُمجت جميعها، لتشكّل أجزاءً عضوية من سلاح المدرعات.

لكن بعد ثلاث سنوات على انتهاء الحرب، فُتح جدل في إسرائيل حول ضرورة إعادة النظر ببنية هذا السلاح، وتم نقد النظريات التي بموجبها، تُستخدم المدرعات كسلاح قائم بذاته. وتحت تأثير الانتصار الساحق، وتجارب حرب الدروع المريحة نسبياً في الجبهتين المصرية والأردنية، جرى فصل المشاة الميكانيكية عن المدرعات، بذريعة تسريع حركتها في الميدان. وستثبت حرب تشرين، عقم هذا الإجراء العملاني الذي لم يلحظ خصوصية ظروف حرب حزيران ١٩٦٧، التي لن تتكرر لاحقاً.

الخلاصات الإستراتيجية

١- لبّت الحرب رغبات المشروع الصهيوني بالتوسّع، لاستقدام المزيد من المهاجرين اليهود، وتوطينهم في الأراضي المحتلة الجديدة، فانطلق وحش الاستطيان ولا يزال لابتلاع الضفة الغربية، بما فيها المدينة المقدسة.

٢- طبّق الجيش الإسرائيلي إستراتيجية الحرب الخاطفة بحرفيّة عالية، ضمن خطة محددة الأهداف، بحيث إن كل وحدة قتالية كانت تدرك سلفاً الجزء المتعلّق بها من الخطة. فأتت النتائج لتبرز مزايا تلك الإستراتيجية، ولترفع من مكانة العسكرية الإسرائيلية، في نظر المجتمع الصهيوني والغرب. وبعد انتهاء الحرب، كتب ليدل

هـارت معلّقـاً: «إن غودريـان وروملـ لـم يـدركا الجانـب الأكثـر حذقـاً فـي التقـرّب غيـر المباشـر، بمثـل الدقـة التـي أدركهـا الإسـرائيليون»[٣٥]. وعقّـب الجنـرال إيغـال باديـن علـى كلام الإسـتراتيجي البريطانـي قائـلاً: «لقـد تعلّمنـا جميعـاً لسـنوات طويلـة مـن كتبـك، وكان نجـاح معـارك الأيـام السـتّة شـهادة علـى سـلامة تعاليمـك، التـي لحسـن طالعنـا، لـم يتعلّمهـا العـرب»[٣٦].

٣- فكّت الحرب عقدة ضيق جغرافية الكيان الصهيوني؛ فبعد احتلال صحراء سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية وهضبة الجولان (٦٩,٣٤٧ كلم^{٢}) باتت مساحته أضعاف مساحة فلسطين التاريخية، ما دفع بحاييم هرزوج للقول: «بعد حرب الأيام الستّة، تغير الموقف الإستراتيجي لمصلحة إسرائيل تغيراً جذرياً. فأصبحت، لأول مرة، تتمتّع بعمق دفاعي؛ ففي الجنوب، باتت صحراء سيناء بمثابة عازل طبيعي. وتأمّنت السيطرة على الضفة الغربية، وأُبعدت القوات المعادية عن الشريط الساحلي، وخط «الخصر الضيق» لإسرائيل، والمناطق المحيطة بالقدس. في الشمال، أصبحت المدفعية والمدرعات الإسرائيلية هي التي تهدّد دمشق، على عكس ما كان قائماً من تهديد سوري للجليل الشمالي»[٣٧].

٤- تحسّن الوضع الإستراتيجي للجيش الإسرائيلي، بحيث بات بمقدوره المناورة على الخطوط الداخلية بحريّة كاملة، بعدما أصبحت المستوطنات بعيدة عن خطوط الجبهات. وأضحت حركة الطيران الإسرائيلي أيسر للوصول إلى أي هدف في العمق المصري. عندها، ابتدع إيغال آلون مصطلح «الحدود الآمنة»، التي عرّفها «بأنها الحدود السياسية التي ترتكز على عمق إقليمي وموانع طبيعية، مثل المياه والجبال والصحراء والممرّات الضيقة، التي تحول دون تقدم جيوش برية مزودة بالمدرعات. وهي الحدود التي تسمح بتفعيل وسائل الإنذار ضد اقتراب الطائرات المعادية من ناحية، ومن ناحية أخرى، يُمكن أن تستخدم كقواعد مناسبة للقيام بهجوم مضاد»[٣٨]. يُمثّل كلام آلون دعوة صريحة للتمسّك بالأراضي المحتلة، لا سيما الضفة الغربية والجولان، نظراً لأهميتهما الجيوسياسية بالنسبة إلى الكيان الصهيوني.

٥- على الضفّة العربية، لا سيما المصرية، طغى على إدارة الحرب، التخبّط والارتباك والارتجال. وبرز الأمر جليّاً في الحيرة، ما بين الاستعداد للدفاع أو الهجوم، وبين إصدار الأوامر والأوامر المضادة، بحيث لم تتموضع القوات في مواقع ثابتة حتى عشية الخامس من حزيران. وكثرت الأعطال في المعدّات، لتزيد عن نسبة ٢٠٪ من المدرعات و٢٥٪ من المدفعية. ويعود السبب إلى اضطراب وحدات الشؤون الإدارية، و«المسافات الطويلة التي قطعتها الدبابات والمركبات على سلاسلها، خلال عمليات التبديل الدائمة، بناء على أوامر القيادة العليا»[٣٩].

وفي مقابلة إعلامية صرّح الفريق الشاذلي: «نتيجة الارتباك، صدرت لوحدتي أوامر متضاربة، فاضطررنا للتنقل وتبديل المواقع، خلال الأسابيع الثلاثة التي سبقت الحرب. ما أدّى إلى إرهاق الجنود والتأثير السيّىء على كفاءة الدبابات والآليات»[٤٠]. ويضيف: «نشبت الحرب، بينما القادة الميدانيون كانوا ينتظرون طائرة المشير عبد الحكيم عامر في مطار فايد. وبالطبع، عادت طائرة المشير إلى القاهرة، لاستحالة هبوطها في المطار الذي تعرّض للتدمير»[٤١]. والمعلوم، أن وجود طائرة القائد الأعلى للقوات المصرية في الجو، لمدة ساعة ونصف، «شلّ عمل المدفعية المصرية الحديثة السوفياتية الصنع، التي تطلق قذائف من الأرض إلى السماء»[٤٢].

افتقرت القيادة العسكرية المصرية إلى الرؤية الإستراتيجية الضرورية لقيادة الجيوش، فطغى على نشاطها الأسلوب الاستعراضي الذي لا يمت بصلة إلى علوم الحرب الحديثة. إضافة إلى إصابتها بالعمى الاستخباري، بحيث إنّ المعلومات المتوافرة عن العدو شبه معدومة. أما التّنسيق بين الجيوش العربية الثلاثة فكان رديئاً للغاية، وقد تمّ على عجلٍ عشية الحرب، فأدى إلى تكرار أخطاء هزيمة ١٩٤٨، في مجالات التخطيط المشترك وتعاون الجبهات، وعدم السماح للعدو باستفراد أيّ منها على حدة.

ويقدم حاييم هرزوج خلاصة لحرب حزيران، تختصر أسباب الانتصار والإخفاق على ضفتَيّ الصراع: «إنّ الانتصار في حرب الأيام الستّة كان مذهلاً إلى حدّ أن القيادة الإسرائيلية ميّالة، في بعض الأحيان، لأن تنسب لنفسها بعض الإنجازات التي تحقّقت نتيجة التراخي، ونقص التنسيق وضعف القيادة في المستويات العليا على الجانب العربي، أكثر مما تعود إلى الفعالية الإسرائيلية»[٤٣]. لقد كمن الضعف العربي الأساسي في أسلوب تفكير القادة العسكريين، وسوء إعداد القوات وإدارتها في الميدان، وليس في كمية عتادهم الحربي ونوعيته.

الخلاصات السياسية

وجّهت نتائج الحرب ضربة صادمة للمشروع القومي العربي، ورمزية الرئيس جمال عبد الناصر. وبعد وفاته، اتّخذ هذا المشروع مساراً انحسارياً، لتتمدّد على فراغاته التيارات الراديكيالية والدينية. وتبيّن أن الحماسة الجماهيرية غير المؤطرة، ضمن منظومات فاعلة لا تصرف في ميدان صناعة موازين القوى. وإن النيات الصادقة التي جسّدها عبد الناصر، رمز آمال العرب في عصرهم الحديث، لا تكفي لإحداث تبدّلات بنيوية؛ فقد كشفت حرب حزيران، أن البنية العربية والديناميات المحرّكة لها ما زالت على حالها، ولا تختلف كثيراً عن البنية المتخلّفة المسؤولة عن خسارة فلسطين. وفي دلالة بسيطة على عجزها، فقد جنّدت مصر وسورية والأردن (حوالى٤٠ مليون مواطن) ٢٥٠ ألف محارب، مقابل ٢٣٥ ألف محارب صهيوني من أصل ٢,٥ مليون مستوطن!!!

هــذا يــدل علــى أن تبــدل الشــرائح الحاكمــة وشــعاراتها وأهدافهــا، لــم تفــضِ إلــى تغييــرات بنيويــة مجتمعيــة، تهــزّ مداميــك الفكــر والثقافــة والاجتمــاع والمفاهيــم، وأدوات التفكيــر والمقاربــات الناظمــة للعقــل العربــي. هــذا العقــل عانــى ولا يــزال مرضــاً مزمنــاً،

جعله يتعاطى مع الهزيمة كعجز عسكري صرف، من دون لحظ خلل السيستام بكامله. ويعود القصور في فهم الهزيمة وتشريح أسبابها، إلى غياب وعي الصراع مع العدو برمته، في أوجهه مجتمعة. ولطالما ردّ العرب أسباب هزائمهم أمام إسرائيل إلى فكرة المؤامرة، وإلقاء التبعة على الآخرين، من دون تكلّف دراسة بنية مجتمعاتهم، وما تعانيه مؤسساتها من ضعف، وعجز عن مواجهة نظيراتها في المجتمع الصهيوني. فالعجز العربي يتجلّى أولاً في تخلّف مؤسسته، قبل أن يتبدى في ضعف عسكريته بمواجهة مثيلتهاالإسرائيلية. وإذا أردنا إيجاز الصراع مع العدو بكلمات قليلة نقول: «إنه غلبة مؤسسة صغيرة متطوّرة على مؤسسة كبيرة متخلّفة».

إثر وفاة عبد الناصر، وتبوّء أنور السادات السلطة في مصر، تبدّلت الكثير من القناعات والمفاهيم السائدة، وبدأت الأنظمة العربية، التي طالما «نادت» بتحرير فلسطين، ورفض وجود إسرائيل، تخفّض، تدريجاً من سقف أهدافها، لتكتفي بطلب استرجاع أراضي العام ١٩٦٧، وفقاً للقرار الدولي ٢٤٢!!!

المقاومة الفلسطينية

لم ينل الانتصار الإسرائيلي في حرب حزيران ١٩٦٧، من الإرادة العربية؛ وتعزز دور المقاومة الفلسطينية، التي قامت فلسفتها، في البداية، على الحرب الشعبية كبديل عن حروب جيوش الأنظمة، التي تراجعت مكانتها في الوجدان العربي. وقد نقضت فلسفة المقاومة، الفكرة الصهيونية الزاعمة، بأن الإسرائيليين يقيمون على أرض بلا شعب، نافيةً وجود الشعب الفلسطيني. فجاءت مقاومته المسلّحة بمثابة نفيٍ لهذا النفي، ونفي النفي إيجاب. ويشير موشيه دايان إلى هذا الأمر في حديث صحفي بالقول: «إن الوزن الأساسي للمقاومة الفلسطينية ليس في العمليات «الإرهابية» التي تقوم بها، وليس أيضاً في شخصية حركة التحرير التي أطلقتها، بل في رفع العلم الفلسطيني، وفي تضمين النضال بيننا وبين الدول العربية الموضوع الفلسطيني»[٤٤].

معركة الكرامة

في السنوات الأولى لانطلاق المقاومة، نفذت عشرات العمليات النوعية داخل شريط المستوطنات الصهيونية، المتاخمة للحدود اللبنانية والأردنية والسورية، وتصدّت لتوغّلات الجيش الإسرائيلي، بخاصة على الجبهة الأردنية. وجاءت معركة بلدة الكرامة (٢١ آذار ١٩٦٨) الواقعة شرقي نهر الأردن، ويقطنها ٢٥-٣٠ ألف لاجىء فلسطيني، لتشكّل محطة فاصلة في أداء المقاومة وقدرتها. وقد نجحت إلى جانب الجيش الأردني، في منع العدو من احتلال البلدة، والقضاء على الفدائيين فيها.

ويصف الملك حسين دور المقاومة في تلك المعركة بالقول: «باغت الفدائيون

العدو وهو على وشك إنجاز مهمته، وحصلت على الأثر اشتباكات عنيفة، ما لبث أن انقلبت التحامات بعضها بالسّلاح الأبيض. وروى الإسرئيليون فيما بعد، أن عشرين فدائياً تحصّنوا داخل البيوت، وظلّوا يقاتلون بضراوة إلى أن أُبيدوا جميعاً»[٤٥]. واستخدمت المقاومة تكتيكات حرب العصابات، ونجحت مع الجيش الأردني بتحميل الإسرائيليين «٧٥ قتيلاً ومئتي جريح وتدمير عشرات الآليات»[٤٦].

غداة معركة الكرامة، اكتسبت المقاومة الفلسطينية مشروعية رسمية وشعبية في العالم العربي، ولدى الكثير من الحكومات والكيانات الدولية. وأصبحت منظمة التحرير الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. ويقرّ دايان بهذا المعطى قائلاً: «لقد نجحت المقاومة في أن تكتسب لنفسها شهرة دولية، كحركة تحرير وطنية، وحركة ثورية تقاتل من أجل الحريّة»[٤٧].

العقاب الجماعي

تنبّه الجيش الإسرائيلي إلى أسلوب القتال غير النظامي الذي اعتمدته المنظمات الفلسطينية؛ حتى قبل حرب حزيران ١٩٦٧، فوسّع ملاك ألوية النخب ووحدات المظليين، وأوكلت إليها مهمة الرّد الفوري على النشاطات الفدائية، وتنفيذ إغارات تأديبية بحق سكان القرى والبلدات العربية، المتاخمة للحدود وخطوط المواجهة. ولتعزيز الخبرات الإسرائيلية في هذا المجال، زار موشيه دايان، على رأس وفد عسكري، فيتنام الجنوبية، العام ١٩٦٦، للاطّلاع على الأساليب الأميركية الخاصّة بمكافحة حرب العصابات.

انتهج العدو سياسة العقاب الجماعي، بحق مناطق انطلاق الفدائيين. ونال لبنان الحصة الوفيرة منها، حيث شهدت بلداته الحدودية توغّلات، وعمليات قتل وتدمير منظّمة بحق المدنيين وأملاكهم، وإغارات جويّة شبه دائمة. وكانت العملية الأكثر تحدياً واستخفافاً بحق لبنان، إقدام مجموعات كوماندوس إسرائيلية، نهاية العام ١٩٦٩ على تدمير ثلاث عشرة طائرة مدنية، رابضة فوق مدارج مطار بيروت الدولي،

بذريعة أن فلسطينيين اثنين، انطلقا عبره إلى مطار أثينا، لتنفيذ عملية خطف طائرة تابعة لشركة العال الإسرائيلية!!!

تقصّدت إسرائيل من سياسة العقاب الجماعي، جعل ثمن احتضان المقاومة الفلسطينية من قبل المدنيين غالياً ومكلفاً. وفي تلك المرحلة، اعتمد الجيش الإسرائيلي؛ أسلوب الغارات الجوية ضد المخيمات الفلسطينية، والمناطق المتاخمة لها. وركّز على قوات النخبة المحمولة بطائرات الهيلوكوبتر، لمهاجمة أهداف داخل العمق اللبناني. وأتت الممارسات السلبية لجماعات مسلّحة فلسطينية، لاحقاً، تجاه المواطنين اللبنانيين، لتسهم في تحقيق مُبتغى السياسة الإسرائيلية، الآيلة إلى إحداث شرخ في البيئة الحاضنة للمقاومة.

حرب الاستنزاف

على مقلب آخر، لم يتقبل الرئيس جمال عبد الناصر تجرّع هزيمة حزيران ١٩٦٧، وسعى إلى تكوين إجماع عربي، ولو بالحدود الدنيا، لرفض نتائجها السياسية. وعقدت قمة الخرطوم، الأول من شهر أيلول، العام ذاته التي أعلنت اللاءات الثلاث: لا صلح، لا مفاوضة، لا اعتراف. وبموازاة الجهد السياسي، عمد عبد الناصر إلى إعادة بناء القوات المسلّحة وفق أسس قتالية جديدة. وتمّ التركيز على تطويع خريجي الجامعات، كونهم أقدر على استخدام الأسلحة السوفياتية الحديثة، ولا سيما منظومات صواريخ أرض – جو، بعد أن تبيّن أن أحد أسباب إخفاق الجيش المصري، يعود إلى وجود عدد كبير من غير المتعلّمين في صفوفه. كما سلّم إمرته إلى مجموعة من القادة الأكفّاء، أمثال الفريق محمد فوزي والفريق الشهيد عبد المنعم رياض واللواء سعد الدين الشاذلي واللواء عبد الغني الجمصي وآخرين...

لم يقتصر الرفض المصري على الجانب السياسي، وإعادة بناء الجيش فحسب؛ فبعد أقل من شهر على هزيمة حزيران، اشتعلت حرب الاستنزاف، التي كانت باكورتها معركة رأس العش، حين تصدى الجنود المصريون لقوة إسرائيلية، حاولت تحسين مواقعها في القطاع الشمالي من الضفة الشرقية لقناة السويس. وأتت عملية إغراق المدمّرة الإسرائيلية «إيلات»، في ٢١ تشرين أول ١٩٦٧، لتؤكّد توافر إرداة القتال لدى الجيش المصري.

وخلال عامَيّ ١٩٦٩ – ١٩٧٠، تحوّلت قناة السويس ومدنها إلى منطقة حرب مفتوحة؛ حيث سعُرت حمّى الاشتباكات والتراشق المدفعي، وتزايدت إغارات

الكوماندوس المصري على خطوط مواصلات العدو الطويلة في صحراء سيناء. وعلى سبيـل المثال لا الحصر، «اقتحمت قوّة مصرية (١٠ تموز ١٩٦٩) في وضح النهار موقعاً إسرائيلياً، داخل لسان بورتوفيق في منطقة القناة ودمّرته تماماً، وكبّدت الإسرائيليين خسائر فادحة»[٤٨]. وكان الرد الإسرائيلي على الجرأة الميدانية للقوات المصرية، يتلخص بتدمير مدن القناة، وتنفيذ الغارات الجوية ضد المدنيين في عمق بلاد النيل.

حينذاك، اعتبر رئيس الأركان المصري الفريق عبد المنعم رياض الحرب الدائرة، فرصة لتدريب الجنود على القتال من خلال معمودية نار حقيقية. وكان قدره الاستشهاد في حرب الاستنزاف (٩ آذار ١٩٦٩)، أثناء تفقده المواقع الأمامية، فأصيبت العسكرية المصرية والعربية بخسارة جسيمة. وقد لقّبه السوفيات بالجنرال الذهبي، نظراً لقدراته العالية وكفاءته القيادية المميزة.

أعادت تلك المواجهة الثقة بالنّفس إلى الجندي المصري، وفرضت على الجيش الإسرائيلي خوض نوع من الحروب الطويلة الاستنزافية، لم يألفها من قبل. فلجأ إلى خطة دفاع، تمثّلت ببناء خط بارليف وخط آلون على الجبهتين المصرية والسورية. ونجح الجيش المصري، بتعطيل دينامية نظيره الإسرائيلي، وإرغامه على اللجوء إلى التخندق، والاختباء داخل الحصون الخرسانية، متّبعاً أسلوب القتال الثابت. هذا السلوك، اعتُبر كبحاً للروح الهجومية، بما يتعارض مع إستراتيجية الحرب الخاطفة المتحرّكة. وعلّق عايزر وايزمن بالقول: «إن حرب الاستنزاف تُعدّ فشلاً للإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية»[٤٩].

فـي ذروة حـرب الاسـتـنـزاف طـرأ عامل جـديـد، بـدخـول بطاريات صـواريـخ مضادة للطائرات (سـام) من طـرز «أس – إي٢»، و«أس– إي٣»، و«أس–أي٤» ميدان المعركة. وبفعلها، بـدأت طائرات الفانتوم والسكايهوك، تتهاوى يومياً فـوق جبهة القناة، ليعبّر وايـزمـن بسخط: «عـن أسـطـورة الـصـاروخ الـذي لـوى جناح الـطـائـرة»[٥٠]. وتحت وطأة

تزايد الخسائر الإسرائيلية التي تخطّت الـ ٧٥٠ قتيلاً وآلاف الجرحى، اضطرت القيادة الإسرائيلية لقبول مبادرة وزير الخارجية الأميركية، آنذاك، وليام روجرز، الناصّة في بندها الأول على وقف إطلاق النّار. كما وافق الرئيس عبد الناصر على المبادرة الأميركية لالتقاط الأنفاس، والاستفادة من الهدنة الموقتة، لدفع بطاريات الصواريخ إلى الضفة الغربية من القناة، وتحصينها بالدِشم الخرسانية. وفي حرب أكتوبر ١٩٧٣، برزت أهمية جدار الصواريخ الذي بُني في ذروة حرب الاستنزاف.

حرب الغفران

الجبهة المصرية

تفاجأ الإسرائيليون بتوقيت الحرب، عند «س-١٤,٠٠» ظهيرة ٦ تشرين أوّل ١٩٧٣، خلافاً لتقديرات استخباراتهم التي توقّعت نشوبها عنـد «س-١٨,٠٠» من اليوم ذاته. وكانت الشرارة مع انطلاق ٢٠٠ طائرة مصرية على علو منخفض، لتهاجم أهدافاً معادية من مطارات ومراكز قيادية وتحصينات وبطاريات مدفعية وغيرها. وبعد خمس دقائق، بدأ التمهيد الناري، حيث شارك ٢٠٠٠ مدفع من العيارات كافة، لمدة ٥٣ دقيقة، بدك مواقع العدو فتحوّلت الضفة الشرقية من قناة السويس إلى جحيم ملتهبة.

لم يهدأ دوي المدافع ، إلا مع وصول موجة القوارب الأولى من المهاجمين، قوامها ٤٠٠٠ رجل، إلى خط بارليف. وكانت القوارب تعود إلى الضفة الغربية لتنقل المزيد من المحاربين ورجال الهندسة، الذين عملوا بسرعة قياسية، على جرف الأتربة بواسطة مضخات مياه ضخمة، ذات ضغط عالٍ، لفتح ٨٠ ثغرة في الساتر الترابي الذي يزيد ارتفاعه عن ٢٠ متراً. ومع هبوط الظلام، تم تركيب عشرة جسور ثقيلة عائمة، لتبدأ الدبابات والآليات وفرق المشاة بالتقدم لإقامة رؤوس الجسور.

بحلـول اليـوم التالـي، سـقط خـط بارليـف باسـتثناء موقـع «بودابسـت» الواقـع فـي أقصـى الشـمال، بمواجهـة مدينـة بورسـعيد. ويتكـون هـذا الخـط الممتـدّ علـى طـول الضفـة الشـرقية لقنـاة السـويس (١٧٠كلـم)، مـن ٢٦ موقعـاً حصينـاً، وتجهيـزات هندسـية ومرابـض

للدبابات والمدفعية. واقتصرت خسائر المصريين على ٢٨٠ شهيداً وعشرات الآليات وبضع طائرات، مقابل آلاف الإصابات في الجانب الإسرائيلي، وتدمير نحو ٣٠٠ دبابة وإسقاط ٣٠ طائرة. وبات للمصريين على الضفة الشرقية خمس فرق مشاة تساندها نحو ١٠٠٠ دبابة.

ما أن استفاق الإسرائيليون من هول الصدمة، حتى بدأوا الإعداد للهجوم المضاد، بالتزامن مع وصول القوات الاحتياطية إلى الجبهة. وفي يوم ١٠/٨ قامت ثلاث فرق مدرعة، بقيادة الجنرالات شارون وأدان ومندلر، بهجوم معاكس باتّجاهات متعددة. استمرّ الهجوم حتى منتصف يوم ١٠/٩، لينتهي بفشل ذريع، وخسارة الجيش الإسرائيلي نحو ٢٥٠ دبابة. وقد وصف الرئيس الإسرائيلي حاييم هرتزوغ «ذاك اليوم، بأنه الأسوأ في تاريخ إسرائيل»[٥١].

على الأثر، دخلت الجبهة المصرية مرحلة «الوقفة التعبوية» بحسب تعبير السادات، لتتحوّل الحرب إلى قتال مواقع. وبعد تيقن العدو من محدودية الهجوم المصري، واكتفائه بالاستيلاء على عمق ١٠ – ١٥ كلم شرقي القناة، باشر بتحويل القوات الاحتياطية إلى الجبهة السورية.

الجبهة السورية

في التّوقيت ذاته، قامت ١٠٠ طائرة سورية، وحوالى ١٠٠٠ مدفع من العيارات كافة، بصبّ حممها على المواقع الإسرائيلية في جبهة الجولان (٦٥ كلم) لمدة ساعة تقريباً. على أثر التمهيد الناري، تحرّكت ثلاث فرق مشاة ميكانيكية، تؤازرها فرقتان مدرعتان، لاقتحام خط آلون من ثلاثة محاور رئيسة. هذا الخط الممتدّ على طول الجبهة عبارة عن خندق بعرض ٤ أمتار وعمق ٥ أمتار لمنع الدبابات والآليات من اجتيازه؛ ويحيط به خطّان من الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، وتقع خلفه شبكة من الدشم المحصّنة، محمية بالدبابات والمدفعية.

عملت الفرق السورية على اجتياز الخندق وفتح الثغرات، مستخدمة الدبابات الجسرية والجرافات. وبالرغم من الطبيعة غير الملائمة لحركة الدبابات، أحرزت القوات السورية نجاحات ميدانية، بخاصة الفرقة الخامسة في القطاع الجنوبي. واستولت وحدة كوماندوس سورية على المرصد الإلكتروني في جبل الشيخ، الذي كان بمثابة «عيون إسرائيل»، التي تكشف أجزاء شاسعة من الجنوب السوري حتى ضواحي دمشق. تدخّل الطيران الإسرائيلي بكثافة، لكبح الاندفاعة السورية، فكانت صواريخ السام بالمرصاد، لتسقط العديد من الطائرات.

في صباح اليوم التالي، بدأت الوحدات السورية المتقدّمة على طريق الرفيد – العال باتجاه اليهودية، تشرف على بحيرة طبرية. كما وصلت قوة مدرعة إلى عمق ٢٥ كلم، في منطقة الدبورة المطلّة على سهل الحولة. وفي أقل من ٢٤ ساعة من القتال، دخل الجنود السوريون مركز القيادة الإسرائيلية في كفرنفاخ، بعدما قضوا على ٩٠٪ من لواءي جولاني وباراك، المكلّفين مع اللواء المدرع السابع الدفاع عن هضبة الجولان.

شعر الإسرائيليون بانهيار جبهتهم الشمالية، فأعطى موشيه دايان أوامره، لإرسال معظم الاحتياط إلى هذه الجبهة، التي لا يزيد عمقها على ٢٠ – ٣٠ كلم فقط. وقد «أعطت الأركان الإسرائيلية الأولوية لمرتفعات الجولان. فهذه المنطقة، على عكس سيناء، لا عمق لها، وأي اختراق سوري، يُمكن أن يهدّد تجمعات السكان الإسرائيليين في الجليل الشمالي. من هنا، كان من الضروري إبعاد الجيش السوري بأسرع ما يمكن، ومن ثم تدميره»[٥٢].

الهجمة الردّية

صبيحة ١٠ تشرين أوّل، كثّف الإسرائيليون هجماتهم المضادة في كل الاتّجاهات، بعد استكمال حشد قواتهم الاحتياطية. واضطر السوريون، بعد معارك

ضارية، للانكفاء إلى مواقع انطلاقهم تفادياً للتطويق. وفي ظهيرة اليـوم التالي، بدأ اختراق وحدات العدو في القطاع الشمالي، ساعية للوصول إلى سعسع، إلا أنهم مُنعوا من ذلك. أما علـى طريق القنيطرة – دمشق، فاستطاعت القوات السورية بمؤازرة لواءين عراقيين ولواء أردني، وقف التقدم الإسرائيلي. عند ذاك، أمر الرئيس حافظ الأسد قواته بالاستعداد لهجوم معاكس كبير، لطرد العدو من منطقة الخرق. لكن قبول الرئيس السادات وقف إطلاق النّار، أدخل عاملاً سلبياً على الموقف الميداني، ودفع الجيش السوري للاكتفاء بالدفاع عن مواقعه.

الهجوم الكارثي

أعطى السادات الأوامر لقواته بالهجوم نحو الممرّات الطبيعية (متلا-الجدي- الختيمية) انطلاقاً من رؤوس الجسور، لتخفيف الضغط عن الجبهة السورية. لاقى الأمر معارضة شديدة من الجنرالات المصريين، ووصف الفريق سعد الدين الشاذلي العملية «بالحماقة العسكرية». لكن تحت إلحاح السادات، نُفذ الهجوم صباح ١٠/١٤، وتميّز بالانفعال وسوء التخطيط، إذ كان مطلوباً من ٤٠٠ دبابة مصرية الاندفاع، ومهاجمة ٩٠٠ دبابة إسرائيلية تقف قبالة رؤوس الجسور المصرية، خلافاً لأبسط قواعد الحرب!!!. وبما أن التقدم، تمّ خارج نطاق حماية مظلة الصواريخ، تحوّلت الأرتال المهاجمة إلى فريسة لنيران الطائرات الإسرائيلية التي نشطت بحرية كاملة. وما إن انتصف النهار، حتى تلاشى الهجوم بنتائج كارثية، حيث خسرت القوات المصرية، الكثير من الشهداء والجرحى ومئات الدبابات والعربات، من دون تحقيق أي من أهدافها.

ثغرة الدفرسوار

أغـرت نتائـج الهجـوم المصـري الفاشـل القيـادة الإسـرائيلية، للقيـام بهجمـة معاكسـة (عمليـة الغـزال) واختـراق قنـاة السـويس باتّجـاه الضفـة الغربيـة. ومسـاء ١٠/١٥ تسـلّلت

قوة إسرائيلية بقيادة شارون عبر منطقة البحيرات المرّة، الفاصلة بين وحدات الجيشين الثاني والثالث، وقامت بمهاجمة قواعد الصواريخ المضادة للطائرات وتدميرها؛ فتسنّى لسلاح الجو الإسرائيلي العمل بحرية. ويشير الكاتب محمد حسنين هيكل إلى الأهمية الإستراتيجية لعملية الغزال قائلاً: «بدأ التفكير بعملية محدودة في الغرب، تقوم بها قوة عمل إسرائيلية خاصة، مهمتها تحطيم جزء من شبكة الصواريخ لفتح ثغرة فيها، تستغلّها الطائرات المعادية لتدمير حائط الصواريخ كله، ومن ثمّ تصبح قوات الجبهة المصرية تحت رحمة الطيران الإسرائيلي»[٥٣]. في تلك العملية الجريئة، انقلب التكتيك الإسرائيلي رأساً على عقب، فبدل أن تفتح الطائرة الطريق أمام الدبابة، تكفّلت الأخيرة التي داست بجنازيرها الدشم الخراسانية لقواعد الصواريخ، بتوفير الممرّ الآمن لحركة الطائرة.

خطيئة السادات

ارتكبت القيادة السياسية المصرية خطأً كبيراً، بإفراغ غربي القناة من الفرقتين المدرعتين ٤ و٢١، اللتين تحميان مؤخرتيّ الجيشين الثاني والثالث. وقد تمّ استخدامهما في الهجوم الفاشل، وما تبقّى منهما، تم توضيعه على الضفة الشرقية!!!. ولولا هذا الإجراء المخالف لألفباء العلم العسكري، لما تجرّأ الإسرائيليون على الشروع بمغامرة الوصول إلى الضفة الغربية من القناة.

كان رد الفعل المصري على الهجوم الإسرائيلي مُربكاً وبطيئاً. ولو تمّ التحرّك بسرعة في اليومين الأولين، لقضي على اختراق قوات العدو المقدّرة بـ ٢٠٠٠ جندي فقط. ويقول زئيف شيف: «إنه حتى صباح ١٠/١٧ لم يزد عدد دبابات شارون المتواجدة على الضفة الغربية عن ٣٦ دبابة. وهي قوة تستطيع أن تضرب وتخرّب، لكنها لا تشكل قبضة فولاذية لشن هجوم واسع النطاق»[٥٤].

يوم ١٠/١٦، اقترح الفريق الشاذلي سحب جزء من القوات المتواجدة شرقي

القناة نحو الغرب، للتعامل مع الاختراق الإسرائيلي، فهدّده السادات بتحويله إلى محكمة عسكرية. ويعلّق حاييم هرزوج على السلوك المصري: «بأن رد فعله الأولي، كان يميل إلى اللامبالاة وعدم التصديق، مع غرور أعمى أصاب القيادة المصرية على مستوياتها كافة، منذ النصر الاستهلالي. ووصف الرئيس السادات الهجوم الإسرائيلي بأنه «عملية تلفزيونية» للاستعراض لا أكثر»[٥٥]. وفي ١٠/١٩، كرّر الشاذلي اقتراحه، بسحب أربعة ألوية من الشرق إلى الغرب، بعد أن أصبحت قوة الخرق تزيد عن فرقتين مدرعتين. وكان ردّ السادات عنيفاً: «لن نقوم بسحب أي جندي من الشرق»[٥٦].

طغت على تصرفات السادات حسابات سياسية بحتة، لظنّه أن وجود قواته في شرقي القناة، يُعطيه ورقة رابحة في المفاوضات القادمة، التي كان قد باشر بها سراً مع وزير الخارجية الأميركية هنري كسينجر، من دون مراعاة الموقف العسكري.

لم يلتزم العدو بوقف إطلاق النار في ١٠/٢٢، وسعى لتعزيز مكتسباته في غربي القناة، بمحاولة تمدّده نحو مدينة السويس واحتلالها. لكنه فشل وتكبد مئات الإصابات، نتيجة المقاومة البطولية التي أبداها سكانها والوحدات المدافعة عنها. رغم ذلك، نجح العدو بقطع طريق السويس – القاهرة الدولية، ومحاصرة الجيش الثالث، وقطع الإمدادات عن وحداته. واستغلّ هذه المسألة لابتزاز القيادة المصرية، خلال مفاوضات فكّ الاشتباك.

لم يثبت وقف إطلاق النّار عملياً، إلا يوم ٢٥ تشرين أول، لتضع الحرب الإسرائيلية العربية الرابعة أوزارها؛ تحديداً على الجبهة المصرية. واعترفت إسرائيل رسمياً بأنها خسرت ٢٥٦٩ قتيلاً، وأرقاماً مضاعفة من الجرحى والمعوقين والأسرى. وتمخض عن الحرب رزمة من الخلاصات على المستويين العسكري والبنيوي، أهمها:

الخلاصات العسكرية

١- استردّ الجندي العربي ثقته بنفسه رغم الانتصار المنقوص؛ ففي تلك الحرب حقّق العرب نصف نصر، وتلقوا نصف هزيمة في آنٍ واحد. في المقابل، تركت آثاراً

سلبية على المجتمع الصهيوني، لخصتها مقدمة كتاب «التقصير»، الذي ألّفته مجموعة من الكتّاب الإسرائيليين: «شاهدنا الحرب... شاهدناها تقع، وتمنينا اللحظة التي تنتهي فيها... وعدنا من الحرب لنجد أنفسنا جزءاً من شعب حزين مصدوم وحائر»[٥٧]. لقد أنهت حرب ١٩٧٣ أسطورة «الجيش الذي لا يقهر».

٢- عزّزت الحرب روح التضامن العربي الذي تجلّى بقوة في ردّ فعل الشارع، ومشاركة قوات عربية رمزية في القتال على الجبهتين المصرية والسورية. إضافة إلى استعمال سلاح النفط في وجه الدول الغربية الداعمة للكيان الصهيوني.

٣- لم يستطع العرب قطف ثمار الإنجاز التاريخي، المتمثّل بعبور قناة السويس واقتحام خط آلون، نتيجة أسلوب الرئيس السادات وتدخله الاستعراضي في قرارات إدارة الحرب، وما نجم عنها من أخطاء سياسية وعسكرية، أدّت إلى إجهاض الكثير من نتائجها الإيجابية. وقد لخص هيكل الموقف، آنذاك، بقوله: «إن السياسة في حرب تشرين خذلت السلاح، كما خذل السلاح السياسة في حرب حزيران ١٩٦٧».

٤- نجحت القيادتان العسكريتان المصرية والسورية، بامتلاك عنصرَيّ المفاجأة والمبادأة في تلك الحرب، وذلك بفضل التخطيط الدقيق، وخطة الخداع الإستراتيجية التي اعتمدتاها. وقد فاجأ الأمر موشيه دايان ليقول: «لم يعد العرب عرباً، لقد تعلّموا جيداً دروس المستشارين السوفيات»[٥٨]. ويصف هرزوج تلك العملية بالقول: «إن الفضل يعود في جانب كبير منه لخطة الخداع المعقدة التي مارسها المصريون والسوريون. فقد نجحوا في إقناع القيادة الإسرائيلية، بأن النشاطات العسكرية المكثفة الدائرة غربي القناة، لم تكن سوى سلسلة من المشروعات والمناورات. ينبغي الإشارة إلى أن هذا الخداع، كان واحداً من أبرز خطط الخداع في التاريخ العسكري»[٥٩].

إن نجاح التخطيط الإستراتيجي العربي، لا يطمس الخديعة التي مارسها السادات بحق حلفائه السوريين، حول أهداف الهجوم المصري ومداه: فوفقاً لخطة «المآذن العالية» التي عُرضت على القيادة السورية، كان من المُفترض أن يبلغ الهجوم منطقة

الممرّات الطبيعية. بينما لم تلحظ خطة «بدر» التي خيضت الحرب على أساسها، سوى عبور القوات للقناة، وإقامة رؤوس جسور بعمق ١٠ - ١٥ كلم على ضفتها الشرقية، وهي المساحة المغطاة بمظلة صواريخ السام.

٥- برز دور صواريخ م/ط (السام) وم/د (الساغر) بفعالية في حرب تشرين؛ فأغلب خسائر الدبابات الإسرائيلية (نحو ألف دبابة) ومثيلها من الآليات والمركبات، حدثت بواسطة الصواريخ والقذائف ذات الحشوة الجوفاء. وبعد انتهاء الحرب طرح بعض جنرالات العدو، على بساط البحث، دور الدبابة ومستقبلها. من ناحية ثانية، شكّل استخدام الصواريخ المضادة للطائرات عقدة لسلاح الجو الإسرائيلي، نتيجة فعاليتها بالحد من قدرة المناورة لديه، وإسقاطها ٨٠ طائرة من أصل ١٤٠، هي مجموع خسائره في الحرب.

٦- نتيجة فائض الثقة بالنفس لدى العدو، واستناداً إلى تجربة حرب الدروع التي حظيت بدعم لصيق من سلاح الجو في حرب حزيران ١٩٦٧، كانت الدبابات الإسرائيلية في حرب أكتوبر، تهاجم من دون مواكبة مشاة ميكانيكية ومدفعية ذاتية الحركة، تحمي مجنباتها من قانصي الدبابات. وبذلك أخلّ الإسرائيليون بتعاليم غوديريان النّاصّة على أنّه: «لا تستطيع الفرقة المدرعة امتلاك القدرة القتالية الكاملة، إلا إذا تناسب عدد دباباتها مع عدد سائر الأسلحة الأخرى، من مدافع ذاتية الحركة والمضادة للطائرات، والمضادة للدبابات، وعربات المشاة الميكانيكية»[٦٠]. لكن بعد الهجمات الفاشلة يومَيّ ٨ و٩ تشرين أوّل، وتدمير اللواء المدرع «١٩٠» على جسر «الفردان»، بواسطة الصواريخ والقذائف المضادة للدبابات، في كمين مصري مُحكم، اضطر العدو إلى إلحاق كتيبة مشاة ميكانيكية بكل لواء مدرّع.

الخلاصات البنيوية

أما على المستوى البنيوي، فقد أفرزت حرب حزيران ١٩٦٧، شريحة من الجنرالات الإسرائيليين، تحولت بفعل الانتصارات السهلة التي حقّقتها إلى أبطال

حرب، في نظر المجتمع الصهيوني. وباتت تتمتّع بشهرة وامتيازات، فتحت لها الباب للانخراط في عالم الأعمال وما يحويه من صفقات وإغراءات، فأسهم بإبعادها إلى حد كبير عن شؤون الحرب، ومتابعة الاستعدادات الميدانية. ويشير كتاب «التقصير» إلــى «أن فترة الهدوء والرخاء الطويلة التي اجتاحت إسرائيل بعد حرب الأيام الستة، تسبّبت في خلق ظواهر التلوث والركض وراء الكماليات، والثراء السريع، والهوة الاقتصادية الآخذة بالاتّساع. كل هذه الظواهر تركت بصماتها على الجيش الإسرائيلي»[٦١].

كانت حرب تشرين أوّل ١٩٧٣ بمثابة أول عملية كيّ للعقل الإسرائيلي، الذي استفاق على نتائج، لا تتناسب والقدرات التي رسمها في خياله عن جيشه الأسطوري. فشهدت المرحلة اللاحقة، حرب جنرالات وتحميل مسؤوليات، وتراجع مكانة المؤسسة العسكرية في نظر مجتمع الاستيطان، ما استدعى تشكيل لجنة «إغرانات» للتفتيش عن أسباب الفشل والتقصير. وتمّ تحميل المسؤولية لأركان الحرب على المستويين السياسي والعسكري.

«حرب لبنان الأولى»

استغلّت إسرائيل قيام مجموعة منشقّة عن حركة فتح، بمحاولة اغتيال سفيرها في لندن شلومو آرغوف، لإعلان الحرب المقدسة ضد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. وقد أطلقت على حربها التي اندلعت، صبيحة ٦ حزيران ١٩٨٢، تسمية «سلامة الجليل». وحدّدت هدفاً معلناً لها؛ إبعاد قوات المنظمة مسافة ٤٥ كلم عن الحدود، لضمان أمن مستوطنات الجليل الأعلى.

أما الأهداف الفعلية للحرب الإسرائيلية، التي حظيت برضى واشنطن ودعمها، فتمثّلت بـ:

١- طرد منظمة التحرير، وتدمير بناها السياسية والعسكرية والاجتماعية...

٢- إخراج الجيش السوري من لبنان.

٣- إيجاد حكم موالٍ لتل أبيب في بيروت.

وقد نجح وزير الدفاع أرييل شارون بإقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، «بقدرته على تحقيق تلك الأهداف التي تضمن لإسرائيل سلماً لمدة ٤٠ سنة»[٦٢]!!!

موازين القوى

عمل الجيش الإسرائيلي على توفير التفوّق الكمي والنوعي؛ فحشد «٩٠ ألف مقاتل، و١٣٠٠ دبابة، و١٢٠٠٠ شاحنة، و١٣٠٠٠ مجنزرة وناقلة جند، وعدداً غير محدد من الطائرات والقطع البحرية والمدافع»[٦٣]. وتحدث الجنرال «بن شرايدر»، الذي شارك في معارك الدامور وخلدة «عن ١٥٠ ألف جندي»[٦٤]. وقدرت المصادر

الفلسطينية حجم قوات الغزو:بـ «١٢٠ ألف جندي، و١٦٠٠ دبابة، و١٦٠٠٠ ألف ناقلة جند مدرعة، و٥٠٠ مدفع هاوتزرو ذاتي الحركة، مع مساندة جوية وبحرية هائلة»[٦٥].

في المقابل، أوردت صحيفة «جيروزليم بوست» الإسرائيلية «أنّ قوات منظمة التحرير في الجنوب، تبلغ ٦ آلاف مقاتل وهي تقريباً نصف قوتها العسكرية في لبنان»[٦٦]. إضافة إلى بضعة آلاف من مقاتلي الحركة الوطنية وحركة أمل. واقتصر تسليح هؤلاء، بحسب المصادر الإسرائيلية، على «٨٠ دبابة ت٣٤، و١٥٠ شاحنة وناقلة جند قديمة، و٢٥٠ مدفعاً من مختلف العيارات. فضلاً عن ١٠٠ راجمة محمولة من عيار ١٠٧ و١٢٢، و١٠٠ رشاش مضاد للطائرات، وعشرات صواريخ ستريلا (سام٧)»[٦٧].

أما القوات السورية المرابطة في لبنان، فقُدر عديدها بنحو ٣٠ ألف جندي، بما فيها لواءان من جيش التحرير الفلسطيني. وكانت مسلّحة بـ«٣٠٠ دبابة من طراز ت55و ت٦٢، و٨٠ ناقلة جند ومئات الشاحنات، و٣٠٠ مدفع من مختلف العيارات»[٦٨]. أوردنا هذه الأرقام، للدلالة على اختلال ميزان القوى المتحاربة، عديداً وتسليحاً، لمصلحة الجيش الإسرائيلي، بشكل كلّي وحاسم.

مسارات الهجوم

نفذ الإسرائيليون هجومهم الواسع على ثلاثة محاور رئيسة:

١- المحور الغربي، الناقورة – صور – صيدا – الدامور – بيروت.

٢- المحور الأوسط، النبطية – جزين - عين دارة – طريق بيروت دمشق.

٣- المحور الشرقي، حاصبيا – راشيا – البقاع الغربي.

شهدت عمليات التقدم الإسرائيلية مواجهات عديدة، وتمحورت حول عدد من المعارك البارزة، تركت بصمتها على وجهة الحرب ونتائجها، وهي: معارك عين

دارة، السلطان يعقوب، منصورية بحمدون التي خاضها الجيش السوري، معارك قلعة الشقيف، مخيم عين الحلوة، الدامور، التي استبسل المدافعون الفلسطينيون فيها. ومعركة خلدة المفصلية التي كبحت اندفاعة القوات الإسرائيلية على خط الساحل، والدور البارز لمقاتلي حركة أمل فيها، الذين صمدوا إلى جانب الوحدات السورية والفلسطينية لأيّام، كانت ضرورية للغاية، لاستكمال بناء النطاق الدفاعي حول مدينة بيروت وضواحيها.

تدمير السَّام

لضمان عنصر السيطرة الجوية الكاملة، أقدم سلاح الجو الإسرائيلي، صبيحة ٩ حزيران، على مهاجمة بطاريات الصواريخ السورية من طراز «أس إي- ٢،٣،٦» المنتشرة في سهل البقاع. وقد عمل الإسرئيليون، بمساعدة الخبراء الأميركيين، عقب حرب ١٩٧٣، على فكّ لغز تلك الصواريخ، للثأر منها. وفي سبيل ذلك، قامت طائرة بيونغ ٧٠٧ (*)، مخصّصة للاستطلاع الإلكتروني؛ بالتشويش على رادارات السام، فأصيبت «بالإعماء». عندها، دخلت الطائرات «المسيرة»(**) من نوع «سكاوت» و«ماستيف» مجال عمل البطاريات، لامتصاص الرشقات الأولى من الصواريخ؛ فاسحة المجال لطائرات الفانتوم والسكايهوك المحروسة من مقاتلات أف ١٥، وأف ١٦، لإطلاق صواريخ جو-أرض من مسافة ٢٠ كلم، باتجاه مرابض الصواريخ السورية. وقد أعادت تلك الطائرات الكرّة ثلاث مرات، فدمرت ١٩ بطارية.

وكانـت صواريـخ السـام قـد أُدخلـت إلـى منطقـة البقـاع، إثـر معـارك زحلـة، قبـل عـام علـى الاجتيـاح الإسـرائيلي. ودفعـت عمليـة تدميرهـا القيـادة السـورية إلـى إرسـال طائراتهـا،

(*) عملت مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية على تحويل أربع طائرات أميركية من نوع بوينغ ٧٠٧، لاستخدامها في مهمات التشويش والتنصت، والاستطلاع الإلكتروني والراداري من مسافات بعيدة؛ بحيث تبقى بمنأى عن إمكانية إصابتها بوسائل الدفاع الجوي.

(**) هي طائرات تُقاد عن بعد من دون طيار.

لمشاغلة نظيراتها الإسرائيلية، وتخفيف الضغط عن قواتها البرية التي تعرضت لحمم من النيران. ودارت فوق سهل البقاع معارك جوية غير متكافئة أسفرت عن سقوط نحو ٩٠ طائرة سورية، من طراز ميغ ٢١ و٢٣، لم تكن بمستوى مثيلاتها الإسرائيلية، من طراز أف ١٥ وأف ١٦، في مجالات القيادة والسرعة، والرادار، ومدى الصواريخ؛ فالهوة بينهما تقاس بجيلين كاملين. وقد وصف قائد سلاح الجو الإسرائيلي، آنذاك، الجنرال «ديفيد آرفي» تلك المبارزة الجوية قائلاً: «قاتلت الطائرات السورية في ظروف إستراتيجية وتكتيكية غير مؤاتية لمصلحتها»[٦٩].

حصار بيروت

احتلّ الإسرائيليون الجنوب اللبناني، وقسماً من جبل لبنان الجنوبي، وخط الساحل الممتد من الناقورة حتى الأوزاعـي. ونشروا وحداتهم على خطوط تماس الحرب الأهلية بين شطرَيّ مدينة بيروت وضواحيها، وأحكموا الحصار حولها، لمدة ٦٨ يوماً؛ فأضحت «حرب لبنان الأولى» أطول الحروب الإسرائيلية. وتخلّل عملية الحصار الطويلة عدد من المعارك، أهمها معركتا المطار والمتحف، اللتان مُني الإسرائيلي بخسائر جسيمة فيهما.

حاول العدو احتلال بيروت الغربية وضواحيها الجنوبية، باعتماد تكتيكات القضم التدريجي، ولم ينجح في الدخول إليها إلا بعد انسحاب القوات الفلسطينية واللواء ٨٥ السوري منها، على أثر اتفاق أنجزه المبعوث الأميركي فيليب حبيب بين القيادة الفلسطينية والإسرائيليين. سنكتفي بهذا القدر، وللمزيد عن سير المعارك وتفاصيل يومياتها، أنظر كتاب محمد خواجه، إسرائيل: الحرب الدائمة (دار الفارابي). أما عن خلاصات الحرب فنشير إليها باختصار كالآتي:

خلاصات الحرب

الجانب الإسرائيلي

١ - زجّ الجيش الإسرائيلي بقوة كبيرة متفوقة، على مستوى العديد والتسليح والتنظيم والتدريب واللوجستية والقدرة على المناورة السريعة؛ قبالة خصم محدود الإمكانيات، حيث، كان توازن الأفراد ٦:١ لمصلحة الإسرائيلي، وفي مجال التسليح ونوعيته لا تجوز المقارنة بين الأفرقاء المتحاربين.

٢- لطالما لعب سلاح الجو الإسرائيلي دوراً حاسماً في كل الحروب السابقة، لكن بفارق أنه خلال اجتياح العام ١٩٨٢، تفرّد بالسيطرة المطلقة على سماء المعركة، لا سيما بعد تدمير صواريخ السام، وإخراج سلاح الجو السوري من معادلة الصراع كلياً.

٣- على جري العادة، استخدمت القوات الإسرائيلية تكتيكات الاندفاع والتطويق، الملائمة لحربها الخاطفة؛ بحيث كانت وحدات النسق الأول تتجاوز المدن والمخيمات وعقد المقاومة الحصينة، تاركة مهمة التعامل معها، للنسقين الثاني والثالث، وذلك، من أجل الحفاظ على وتيرة اندفاعها، لملاقاة قوات الإنزالات البحرية والجوية داخل العمق اللبناني.

٤- اتّخذت الهجمات الإسرائيلية المدعومة بالنيران من الجو والبحر والبر، شكل حرب الدروع، فاستخدمت الدبابات تكتيك الاندفاع والانقضاض السريع، لمفاجأة الخصم وشلّ إرادته.

٥- كان الإسرائيليون يمهدون لهجماتهم، باستخدام تكتيك الأرض المحروقة، بغية خفض خسائرهم في الأفراد إلى الحد الأدنى، ولو أدى الأمر لسقوط عدد كبير من الضحايا بين المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين. وعبّر أحد الجنود الإسرائيليين عن

ذلك، لصحيفة «التايمز» الانكليزية بالقول: «نحن نفهم وآمل أن تفهموا أنتم؛ بأننا نعير لموت عسكري إسرائيلي واحد أهمية أكبر من موت مئات الفلسطينيين»[٧٠].

٦- شكّل اجتياح العام ١٩٨٢، فرصة للعدو لاختبار فاعلية الأسلحة الإسرائيلية والأميركية على الأراضي اللبنانية. فقد نشطت طوال أيام الحرب، الطائرات المسيرة ذات المنشأ الإسرائيلي، في مهام الاستطلاع وتوجيه القوات. وشكّلت المعارك التي دارت في البقاع وبعض القرى الجبلية مناسبة لاختبار فعالية دبابة ميركافا-١ ميدانياً. في تلك الحرب، استخدم الإسرائيليون القنابل العنقودية والفسفورية والألغام المضادة للمشاة، لإنزال أكبر نسبة من الإصابات بين صفوف المقاتلين والأهالي على السواء.

للمرة الأولى، جُربت القنابل الفراغية في قصف أهداف داخل مدينة بيروت، منها بناية «عكر» في محلة الصنائع، حيث قُتل عشرات المدنيين تحت الركام. «وتقارب القدرات التدميرية لهذه القنبلة إمكانيات السلاح النووي التكتيكي»[٧١].

٧- شاركت البحرية الإسرائيلية بفعالية، خلافاً لدورها المحدود في الحروب السابقة. وقد ركزت جهودها على ثلاث مهام رئيسة:

أولاً، القصف البحري لمساندة العمليات البرية في المناطق الساحلية.

ثانياً، إشراك فرق الكوماندوس البحرية في مهام خاصة.

ثالثاً، قامت السفن بنقل القوات والمعدات والذخائر والتموين، لكسب الوقت وتخفيف الضغط عن خطوط المواصلات. ونفّذت القوات البحرية عدداً من الإنزالات، أهمها: إنزال كتيبة من الجنود مع دباباتها، عند مصب نهر الأولي، فجر ٦ حزيران، لقطع طريق الجنوب، وتأمين رأس جسر للقوات المتقدّمة من محورَيّ الزهراني والنبطية.

عززت حرب «لبنان الأولى» مكانة السلاح الإسرائيلي، لا سيما الطائرة المسيرة ودبابة الميركافا والتقنيات الالكترونية؛ ففتحت أمام تل أبيب أبواب التصدير إلى العديد من الدول وخصوصاً أميركا اللاتينية.

الجانب الفلسطيني

١- على المقلب الآخر، لم تمتلك المقاومة الفلسطينية إستراتيجية مواجهة، ترتقي إلى مستوى تحديات حرب بحجم اجتياح العام ١٩٨٢. ومنذ الساعات الأولى، لبدء الهجوم الإسرائيلي، فقدت القيادة الفلسطينية قدرة السيطرة والتحكّم بوحداتها المبعثرة، في الجنوب اللبناني، التي لم تتعدّ فعاليتها الميدانية حدود التكتيك القتالي. لكن المعارك التي رافقت حصار بيروت، رفعت من مستوى الأداء القيادي للمقاومة الفلسطينية وحلفائها، بحيث يمكن وصف خططها القتالية بالعملياتية، وهي منزلة بين منزلتَيّ الإستراتيجية والتكتيك.

٢- وقعت المقاومة الفسلطينية تحت إغراء تضخم الجسم القتالي والتسليحي، وجنحت نحو تبنّي كلاسيكات القتال النظامي قبالة الجيش الأقوى في الشرق الأوسط؛ فكانت الغلبة الكاسحة إلى جانبه. وإذا تتبّعنا سير المعارك التي خاضتها المقاومة وحتى الجيش السوري، آنذاك، نجد أن الفضل في النجاحات الميدانية المحقّقة تعود إلى اتّباع أساليب حرب العصابات، بواسطة المجموعات الصغيرة المزوّدة بالصواريخ والقاذفات، التي تسبّبت بإيقاع الخسائر في الدروع الإسرائيلية.

وفي تقويمه للأداء الفلسطيني، عبّر رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال رفائيل ايتان، عن ارتياحه إلى «أن المنظمة كانت تتجه نحو النظامية، لأن هذا الأمر يعطي إسرائيل فرصة أفضل لعزل قوات المنظمة وتدميرها»[٧٢]. وفي السياق، كتب الصحافي هرش غودمان «لقد خسرت القوات الفلسطينية ميزات حرب العصابات المتمثّلة بالحركية والمرونة وعدم الظهور للعيان، من دون أن تكسب ميزات الجيش النظامي»[٧٣].

لم تفلح المقاومة الفلسطينية في ابتداع نمط قتال خاص بها، يلحظ خصائص قدرات العدو وقدراتها، ويتلاءم مع مسرح العمليات، على غرار ما فعلته المقاومة اللبنانية فيما بعد.

٣- لكي لا نقع في فخ جلد الذات؛ إن تفادي العيوب المشار إليها، لم يكن ليغير في وجهة الحرب ونتائجها، بل كان سيصعب الموقف الميداني على الإسرائيلي، ويزيد الكلفة البشرية والمادية عليه. فميزان القوى العسكري، حدّد سلفاً من هو الفائز، وما تبقى يُدرج في خانة تحسين شروط المعركة، والتعديل النسبي في نتائجها. ورغم ذلك، لم تكن الحرب نزهة، «فقد خسر الجيش الإسرائيلي ٣٢٢ قتيلاً و١٩٠٠ جريح، وثمانية جنود أسرى»[٧٤]. كما «فقد ١٣٥ ناقلة جند و١٤٠ دبابة من طراز م-٦٠ وميركافا»[٧٥].

٤- أدّى الاجتياح الإسرائيلي إلى إخراج منظمة التحرير من معادلة الصراع العسكري مع العدو، بعدما فقدت نفوذها السياسي، وقواعدها العسكرية في لبنان، وتوزعت قياداتها ومقاتلوها على المنافي العربية.

هذا في الجانب الفلسطيني، فماذا عن الشريك السوري في تلك الحرب؟

الحرب غير المتماثلة

استخلصت القيادة السورية دروس اجتياح العام ١٩٨٢، الصعبة والمكلفة في آن واحد. وبدأت البحث عن سبل التوازن مع الإسرائيلي، خارج منظومة الحرب الكلاسيكية. وبعد مضي سنوات على الاجتياح، كتب عوفر شيلح: «لم يجهل الضباط الإسرائيليون أن الرئيس حافظ الأسد أدرك، العام ١٩٨٢، أن العرب ليسوا بحاجة إلى سلاح جوّ، نظير ذاك الذي تملكه إسرائيل شرطاً لموازنة قوّتها. وفي مستطاعهم تحقيق التوازن بواسطة صواريخ ثقيلة وكثيرة، تُطلق على الجبهة المدنية في إسرائيل، تلحق الضرر بها، وتردعها عن شنّ الحرب»[٧٦].

منذ العام ١٩٨٢، لوحظ جنوح الجيش السوري المبكّر نحو الصواريخ ذات المسار المنحني، في إطار سعيه لبناء ذراع طويلة قادرة على ضرب العمق الإسرائيلي، تعويضاً عن ضعف سلاح الجوّ لديه. وبالفعل، حصل حينها، على صواريخ أرض –

أرض من طراز «٢١ - SS» الروسية الصنع، مداها ١٢٠ كلم، تطال مدن شمال إسرائيل ووسطها. كما عمد إلى ملء ترسانته التسليحية بأنواع أخرى من الصواريخ، لا سيما المضادة للدبابات. هذا التبدّل الجوهري في أساليب التفكير والمفاهيم والتسليح لدى الجيش السوري، حدث بفضل تجربة المعارك التي خاضها في لبنان، وأظهرت عقم أساليب القتال بأدوات الحرب الكلاسيكية (الطائرة والدبابة) تجاه عدو متفوّق.

وأدّى خروج مصر من دائرة الصراع مع العدو كلياً، وتخلّي معظم الدول العربية عن التزاماتها القومية، إلى تعزيز المنحى الجديد لدى الجيش السوري. وبعد انهيار الاتّحاد السوفياتي، فُقد أي أمل بتحقيق توازن إستراتيجي كلاسيكي مع العدو. وبدأت تتبلور لديه، تدريجاً وببطء، معالم إستراتيجية الحرب غير المتماثلة، التي تجري الصراعات على أساسها، بين قوتين غير متساويتين في القدرات كماً ونوعاً. ويسعى الطرف الضعيف فيها، لإظهار قصارى قدرته على الصمود، بينما الطرف القوي يعمل على الاستفادة القصوى من تفوّقه التكنولوجي، وكثافة نيرانه ودقّتها، لتحقيق الغلبة سريعاً.

في الألفية الثالثة، غدت إستراتيجية الحرب غير المتماثلة، مرتكز المذهب العسكري السوري، وبوسع أي مراقب لحظ افتراق دمشق عن إستراتيجية الحرب الكلاسيكية، والابتعاد عن اقتناء أدواتها، بصورة شبه كليّة. وأشار التقرير السنوي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، لعام ٢٠٠٩، إلى أنه: «بينما لا تزال إسرائيل تواصل شراء طائرات مقاتلة حديثة، وطائرات مراقبة، وطائرات إنذار مبكّر، وتسرّع من وتيرة تزويد الجيش بالأنظمة المضادة للصواريخ، وبناقلات مدرعة ودبابات أكثر حماية، تقوم سورية من جانبها بزيادة مخزونها من المدفعية الصاروخية والأسلحة المضادة للدبابات»[٧٧].

هـذه الأسـلحة المشـار إليهـا تتناسـب تمامـاً، مـع إسـتراتيجية الحـرب غيـر المتماثلـة التـي لا تحتـاج إلـى طائـرات مقاتلـة، ولا إلـى مدرعـات ثقيلـة، نظـراً لتفـوّق العـدو البيّـن

في هذين المجالين. ولكي لا تهدر دمشق المال والجهد في غير مكانهما، عملت على خط تسلّح مغاير، توفّر من خلاله الوسائط المضادة والكابحة لعناصر القوة الإسرائيلية. وأتت «حرب لبنان الثانية» بالنسبة إليها، بمثابة رؤية نجمة القطب في مسير ليلي، لتؤكد صوابية الطريق الذي سلكته.

الآفاق الجديدة

تمايزت «حرب لبنان الأولى» عن سابقاتها، فشكّلت محطة فاصلة في تاريخ الصراع العسكري مع العدو. وقد شهدت خليطاً متنوعاً من القتال، فهي تشبه الحروب العربية الإسرائيلية السّابقة من حيث الأداء الكلاسيكي. وفي الوقت ذاته، فتحت آفاقاً جديدة، رسمت ملامح الحروب المقبلة. وكانت باكورتها «حرب لبنان الثانية»، التي والفت بين أنماط القتال «الغواري» في أغلبها وبعض أساليب القتال التقليدي. وسنتطرق إليها في فصل لاحق.

وتبقى الخلاصة الأهم، التي تمخضت عنها «حرب لبنان الأولى»، هي انبثاق مارد المقاومة اللبنانية، كفعل استجابة للتحدّي الإسرائيلي، والتي غدت علامة فارقة مضيئة في فضاء الصراع مع إسرائيل.

لم تأتِ «حرب لبنان الأولى»، بجديد على مستوى الإستراتيجية، فبقيت شبيهة مثيلاتها الإسرائيلية السابقة، باعتمادها إنموذج الحرب الخاطفة ومتفرعاتها من سرعة ومناورة، وتوازن الحركية والنيران، المُعبَر عنها بتناغم جهدَيّ قوى الجوّ والبرّ. إن الخلاصات التي أفضت إليها، بقيت في سياق التكتيكات والإجراءات العملانية من دون المسّ بجوهر الإستراتيجية، شأنها شأن المتغيرات التي أفرزتها حروب ١٩٥٦ – ١٩٦٧ – ١٩٧٣.

لقد صنّفنا «حرب لبنان الأولى» بالحرب الفاصلة، لأن ما أتى بعدها من حروب أميركية نبّهت العقل الإستراتيجي الإسرائيلي، ووسّعت مداركه الفكرية، لصوغ نظرية

قتال جديدة؛ تجمعُ بين مزايا الحرب الخاطفة بكلاسيكاتها المعهودة، وبين حقائق ثورة التكنولوجيا التي شهدها العقد الأخير من القرن الماضي. وكان لنتاج تلك الثورة، من وسائط قتال فائقة الدقة، أُختبرت في الحروب الأميركية على العراق ويوغسلافيا، الأثر الفعّال على تطور الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية.

ولكي تتضح الصورة أكثر، سنفتح هلالين بين فصول الحروب الإسرائيلية، لنقارب باقتضاب ثورة التكنولوجيا، التي طالما شكّلت عبر التاريخ، شحنة دافعة لتطوير فنون الحرب.

مراجع الفصل الثاني

١- ممدوح رحمون، نتذكر فلسطين التي أضعناها، صحيفة السفير، ٢٠١١/١٠/٨.

٢- أحمد خراج الطايع، صفحات مطوية من فلسطين، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٣، ص٥.

٣- صائب الجبوري، محنة فلسطين وأسرارها العسكرية والسياسية، مطبعة دار الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٠، ص٢٧١.

٤- اللواء حسن البدري، الحرب في أرض السلام، مرجع سابق، ص٨٣.

٥- المرجع ذاته، ص ٨٣.

٦- عبد القادر ياسين، كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت،١٩٧٥،ص ٢١٢.

٧- محمود عزمي، القوات المدرعة الإسرائيلية عبر أربع حروب، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٥، ص ٨١.

٨- اللواء الركن خليل سعيد، تاريخ حرب الجيش العراقي في فلسطين، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٥٦، ص٨٧.

٩- اللواء حسن البدري، الحرب في أرض السلام، مرجع سابق ص ٥١، نقلاً عن فتحي رضوان، الانسان العربي في السلم والحرب، ص٥٠٧.

١٠- ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، مرجع سابق، ص ١٣.

١١- المرجع ذاته، ص١٣.

١٢- بريان بوند، الفكر العسكري عند ليدل هارت، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

١٣- العسكرية الصهيونية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص١٦٧، نقلاً عن كتاب: إسرائيل سنوات التحدي، ص٤٩.

١٤- المرجع ذاته، ص ٢١٢.

١٥- العماد حسن توركماني، الحرب وفن الحرب، الأولى للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص٢٣٢.

١٦- مذكرات شارون، مكتبة بيسان، ترجمة انطوان عبيد، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص١٨٠.

١٧- محمود عزمي، القوات المدرعة الإسرائيلية، مرجع سابق، ص١٧٢.

١٨- المرجع ذاته، ص١٧٢.

١٩- حاييم هرزوج، الحروب العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص١٦٧.

٢٠- العسكرية الصهيونية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

٢١- المرجع ذاته، ص٢٠٦.

٢٢- المرجع ذاته، ص٢٠٦.

٢٣- المرجع ذاته، ص ٢١٩.

٢٤- محمود عزمي، القوات المدرعة الإسرائيلية عبر أربع حروب، مرجع سابق، ص١٧٩.

٢٥- إدغار اوبالانس، الحرب الثالثة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص٣٢.

٢٦- مذكرات شارون، مكتبة بيسان، مرجع سابق، ص١٨١.

٢٧- القوات الجوية الإسرائيلية، دراسة خاصة صادرة عن الجيش اللبناني، ص١.

٢٨- هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مركز الدراسات الفلسطينية؛ بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٦، ص ٦٥٧.

٢٩- موشيه دايان، حرب الغفران، ترجمة دار الجليل للنشر، عمّان، الطبعة الأولى، ١٩٧٦، ص ٣٢.

٣٠- فيك فانس وبيار لوير، الملك حسين حربنا مع إسرائيل، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٨، ص٧١.

٣١- حاييم هرزوج، الحروب العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص٢١٣.

٣٢- محمود عزمي، القوات المدرعة الإسرائيلية عبر أربع حروب، مرجع سابق، ص٣٢٧.

٣٣- بسام العسلي، غودريان، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص٥٢.

٣٤- إيليا زعيرا، حرب يوم الغفران، ترجمة المكتبة الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٦، ص٢٨.

٣٥- بريان بوند، الفكر العسكري عند ليدل هارت، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

٣٦- المرجع ذاته، ص٢٤٨.

٣٧- حاييم هرزوج، الحروب العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص٢٢١.

٣٨- صحيفة معاريف، مقالة الحدود الآمنة، ١٩٧٠/٦/٣٠.

٣٩- إدغار أوبلانس، الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة، لندن، ترجمة دار الجليل، عمان، ١٩٧٢، ص١٠٠.

٤٠- أحمد مسلماني، المصري اليوم، ٢٠٠٦/٩/٢٦.

٤١- المرجع ذاته.

٤٢- فيك فانس وبيار لوير، الملك حسين – حربنا مع إسرائيل، مرجع سابق، ص٨٥.

٤٣- حاييم هرزوج، الحروب العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص٢٢١.

٤٤- العسكرية الصهيونية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص٣٢١، نقلاً عن مجلة «بمخية» الإسرائيلية، ١٩٦٨/٥/٢٨.

٤٥- فيك فانس وبيار لوير، الملك حسين حربنا مع إسرائيل، مرجع سابق، ص١٢١.

٤٦- المرجع ذاته، ص١٢١.

٤٧- الصهيونية العسكرية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص٣٢١.

٤٨- زئيف شيف، نشأة وتطور القوات الجوية الإسرائيلية، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٢، ص٦٣.

٤٩- سليمان رشيد سليمان، الإستراتيجية النووية الإسرائيلية، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص١١.

٥٠- عايزر وايزمن، السماء ليست الحدود، دار الجليل للنشر، عمّان، الطبعة الأولى، ١٩٧٨، ص٤٠٤.

٥١- هآرتس، ١٩٧٣/١٠/١١.

٥٢- حاييم هرزوج، الحروب العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص٣٤٥.

٥٣- محمد حسنين هيكل، الجنرال والغزالة، صحيفة الأنوار اللبنانية، ١٩٧٤/١/٢٥.

٥٤- زئيف شيف، هزة أرضية في أكتوبر، تل أبيب، ترجم في القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٤، ص١٩٧.

٥٥- حاييم هرزوج، الحروب العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص٣١٧.

٥٦- سعد الدين الشاذلي، حرب أكتوبر، منشورات الوطن العربي للطباعة والنشر، باريس، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص٢٦٧.

٥٧- مجموعة من المؤلفين الإسرائيليين، التقصير، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٤، ص٩.

٥٨- جاك بينودي، تساحال، مرجع سابق، ص١٣٩.

٥٩- حاييم هرزوج، الحروب العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص٣٧٣.

٦٠- بسام العسلي، غوديريان، مرجع سابق، ص١٧٣.

٦١- مجموعة من المؤلفين الإسرائيليين، التقصير، مرجع سابق، ص ١٦٣.

٦٢- جاك بينودي، تساحال، مرجع سابق، ص ١٥٧.

٦٣- زئيف شيف، صحيفة هآرتس، ١٩٨٢/٦/١١.

٦٤- مقابلة مع صحيفة همشمار الإسرائيلية، ١٩٨٢/٨/٢٧.

٦٥- يزيد الصايغ، الاجتياح الإسرائيلي- دراسات سياسية وعسكرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص٩١.

٦٦- صحيفة جيروزليم بوست الإسرائيلية، ١٩٨٢/٦/٧.

٦٧- صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، ١٩٨٢/٦/٧.

٦٨- المرجع ذاته.

٦٩- باتريك سيل، الأسد والصراع على سورية، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٩٧، ص٦١٥.

٧٠- ليونيد بارشيف، الحرب الخاطفة على الطريقة الإسرائيلية، كومبيو نشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١، ص٩٣.

٧١- المرجع ذاته، ص ١٠٤.

٧٢- يزيد الصايغ، الاجتياح الإسرائيلي، دراسات سياسية وعسكرية، مرجع سابق، ص٩٤.

٧٣- المرجع ذاته، ص٩٤.

٧٤- المرجع ذاته، ص٩١.

٧٥- ليونيد بارشيف، الحرب الخاطفة على الطريقة الإسرائيلية، مرجع سابق، ص٩٨.

٧٦- عوفر شيلح، صحيفة معاريف الإسرائيلية، ٢٠١٠/٥/٢٨.

٧٧- التقرير الإستراتيجي السنوي، معهد أبحاث الأمن القومي، ترجمة باحث للدراسات، ٢٠١٠، ص٢٦٥.

الفصل الثالث

التكنولوجيا

التقدم التقني مثل فأس في يد مجرم.

ألبرت آينشتاين

منذ القدم، تفرض الحروب قوانينها على صناع أدواتها، بما يلائم احتياجاتها، مثلما تفرض تِقنيات الأسلحة الحديثة على فنون الحرب، إلزامية لحظها والتكيّف معها؛ فولدت علاقةٌ جدليةٌ لا تنفك، ما بين صيرورة تطور التكنولوجيا ومسار الحروب. وقد شهدت المجتمعات البشرية خلال تاريخ صراعاتها اللامتناهية، قفزات تقنية هائلة، نقلتها من مجالدة السيف والترس إلى الحرب الإلكترونية. ولكي يتتبّع المرء قفزات التكنولوجيا العسكرية في تسارعها، يحتاج إلى الكثير من الإحاطة والمعرفة. لذا سنكتفي بالإشارة «برقياً» إلى أهم وثباتها المفصلية التي غيّرت وجهة الحرب كلياً، وأثّرت في علم الإستراتيجية وتكتيكاتها.

لقد كان المحارب في العصور الغابرة، يُمضي معظم حياته ليشهد تقنية جديدة، بالكاد تحدث فارقاً بسيطاً في أسلوب قتاله؛ إلى أن شكّل عصر البارود في القرن السادس عشر «لحظة حاسمة»؛ إذ أسّس اكتشافه لبناء الجيوش النظامية المحترفة، التي حلّت مكان المرتزقة وجباة الضرائب الإقطاعيين. وأصبحت تلك الجيوش

حاجة ضرورية للإمبراطوريات الاستعمارية التي احتلّت بلاداً شاسعة، بقوّات قليلة العديد، لكنّها مسلّحة ببنادق، قبالة سكانها الأصليين المزودين بأسلحة بدائية. وعلى سبيل المثال، «أثناء غزو القوّات البريطانية بقيادة الجنرال كيتشر، للسودان، العام ١٨٨٩، استخدمت رشاشات مكسيم في معركة أم درمان، في مواجهة قوّات الدولة المهدوية المسلّحة بالبنادق القديمة والسّهام والخناجر. فاندحر الجيش السوداني، وهلك ٢٠ ألفاً منه»[١].

ومهّد اختراع المحرك البخاري لظهور القطار المسلّح، فانتفت الحاجة إلى بناء القلاع الحصينة المرتبطة بحروب القرون الوسطى. وتهافتت الدول الصناعية على مدّ خطوط سكك الحديد، لتسرّع حركة القوّات، وعمليات نقلها من جبهة إلى أخرى. حينها، تلاشى تنظيم القوات وفق مربّعات مرصوصة قبالة بعضها بعضاً. لكن القطار المسلّح لم يوسع هامش المناورة، بل ضاقت مع طول خطوط القتال الشّبيهة بقصبة تنفس طويلة؛ تعاني انسداداً في نهايتها.

لم تحظَ المناورة بالمدى الرحب الذي تتوق إليه، إلا مع رصف الطرق المعبّدة التي تفرّعت وتشعّبت بظهور محرّك الديزل الدافع لعربات نقل الجنود. وفيما بعد، ظهرت الدبابة بجنزيرها الذي طوى التضاريس الطبيعية، ومدفعها القادر على إصابة الأهداف المعادية من مسافة عدة كيلومترات. وبات بمقدورها الانتقال إلى الهجوم الفوري من دون لزوم التمهيد الناري، الذي طالما نبّه العدو إلى بدء الهجوم عليه.

بهذا، أعادت الدبابة المسلّحة بالدرع والحركة والنار عنصر المفاجأة، ملكة الفن الحربي عبر العصور، إلى المعركة من جديد، بعد أن رُكنت في الحرب العالمية الأولى على الرف، من جراء افتقار القوّات إلى الحركة والسرعة. وحرّرت الدبابة حركة التشكيلات القتالية من قيد الطرق الإسفلتية، جاعلة مدى المناورة بلا حدود. وقلبت علم التكتيك رأساً على عقب، بإعطاء المناورة معنىً مختلفاً؛ كونها تقاتل على الأجنحة والقلب، وتتقدم مبدّلة اتّجاهها مثلما تشاء، تتّبعها بقية صنوف الأسلحة من

هندسة ومدافع ذاتية الحركة ومشاة ميكانيكية. ترافق ذلك مع تحليق الطائرة القاذفة في الفضاء اللامتناهي، لتتوافر كل مقوّمات الحرب الخاطفة السريعة كنظرية وتطبيقات، لبت احتياجات المعركة الحديثة، ودفعت بالعلوم العسكرية قُدماً إلى الأمام.

وكان مطلع القرن العشرين، قد شهد ظهور الطائرة والدبابة، اللتين لم تبرز ميزاتهما العملانية، إلا في منتصف الثلاثينات مع إبصار المحرك الانفجاري النور. وقد وجدتا في الحرب العالمية الثانية، فرصة إثبات قدراتهما على تغيير طبيعة الحرب، من سكونية الخنادق وخطوط التّماس إلى السرعة والحركة؛ فغدتا من الشروط الحاسمة لتحقيق الغلبة في الحروب اللاحقة.

الحرب والتكنولوجيا

بناءً على تجارب معارك الدبابات في الحرب الكونية الأخيرة، أنتج الألمان القذيفة ذات الحشوة الجوفاء، القادرة على الاختراق والتدمير في آن واحد. كما زودوا دباباتهم بمحرك الديزل المبرّد بالهواء لإطالة ساعات خدمته، وبالمدفع عيار ١٠٠ ملم، لتفعيل القدرة النارية ومدى الرمي. بعد عقود على انتهاء تلك الحرب، طورت إسرائيل في ميدان آخر، نتيجة خلاصات حرب ١٩٧٣، تكنولوجيا مبتكرة شملت أسلحة موجهة ونظم قتال إلكتروني ومنظومات القيادة والسيطرة. وأسهم تعاون هذه الوسائل في تدمير بطاريات الصواريخ السورية أرض - جو خلال «حرب لبنان الأولى». ومنذ ذاك الحين، عُرف «أنه لا يمكن بواسطة التكنولوجيا تحسين الوسائل القتالية ضمن إطار العقيدة القتالية القائمة فحسب، بل أيضاً يمكن تغيير العقيدة القتالية نفسها»[٢].

لقد سقنا هذين المثلين المتباعدين زمنياً، لنبيّن مدى الترابط بين تجارب الحروب وتطورات التكنولوجيا العسكرية، التي يتحكّم بآليات علاقتهما المزمنة والمعقدة، تطور نظم الأسلحة والأسلحة المضادة لها. ويُعبّر عنها بوضوح، صراع الصاروخ

والطائرة، والقذيفة ذات الحشوة الجوفاء والدبابة، وبرامج الحرب الإلكترونية ومنظومات تعطيلها ومكافحتها...وغيرها من وسائط الصراع المتقابلة في صيرورة تطورها.

ويدلل بيتر سينجر على المسافة الطويلة التي قطعها التطور التكنولوجي عبر العصور بالقول: «لدى القاذفة الحديثة قدرة على القتل تعادل نصف مليون ضعف قدرة المحارب الروماني الذي كان يحمل سيفه بيده». ويضيف، «خلال القرن العشرين، ازداد مدى نيران المدفعية وفاعليتها ٢٠ ضعفاً، والنيران المضادة للدبابات ٦٠ ضعفاً»[٣].

أدّى تضاعف سرعة المركبات الآلية، وتطور فعالية الأسلحة، إلى توسع ميدان المعركة، وازدياد هامش المناورة فيها. ففي حروب ما قبل التاريخ، كانت تغطية منطقة بمساحة ملعب لكرة القدم، تستلزم حوالى ٥٠٠ محارب. لكن مع حلول الحرب العالمية الأولى، تراجع العدد إلى جنديين فقط، ليصبح، بوسع جندي أو اثنين، خلال الحرب العالمية الثانية تغطية مساحة خمسة ملاعب مجتمعة. وأثناء غزو العراق «كانت نسبة عدد الجنود إلى الأرض تعادل تقريباً ٧٨٠ ملعباً للجندي الأميركي الواحد»[٤]. مع حلول الألفية الثالثة، تسارعت وتيرة التكنولوجيا، لتقاس بالأشهر وحتى الأسابيع؛ بعدما كانت تقاس بالأجيال والعقود والسنين؛ والدلالة «إن تقنية العام ٢٠٠٠، كانت أكثر تقدّماً وتعقيداً وتكاملاً مع حياتنا اليومية بنحو ألف مرة، مقارنة بتقنية العام ١٩٠٠»[٥].

إسرائيل والتكنولوجيا

هذا التطور الهائل في مجالَيّ التكنولوجيا وفنّ الحرب، استحوذت عليه الدول الصناعية دون غيرها، ما أتاح لها إخضاع بلدان وشعوب لسلطانها، وفي قلبها إقليمنا العربي. وبما أن أغلب المهاجرين الصهاينة من نسيج تلك الدول، فقد قدموا إلى

فلسطين، متأبطين بذرة الثقافة الغربية، كما أشرنا آنفاً. فكان من السهل عليهم التماهي مع المعرفة التكنولوجية، في وقت سابق على ولادة كيانهم.

في منتصف ثلاثينات القرن الماضي، وبالتّزامن مع التحوّل الذي شهدته العسكرية الصهيونية، بانتقالها من مفهوم الدفاع إلى الهجوم، «أنشأت منظمة الهاغاناه مصانع سرية، تولّت إنتاج قنابل يدوية ورشاشات ومدافع هاون وبنادق وذخائر متنوعة»[٦]. وبعد الحرب العالمية الثانية، قرر الرئيس الأميركي هارى ترومان إقفال بعض المصانع الحربية، «ما أتاح للصهاينة، الحصول على كميات كبيرة من الآلات المستخدمة وتهريبها إلى فلسطين، بمعرفة المسؤولين البريطانيين»[٧]. ويقول بن غوريون:«بأقل من مليون دولار، اقتنينا عتاد معامل حربية يساوي عشرات الملايين، والذي نُقل إلى فلسطين كاملاً سالماً»[٨]. وتشير دراسة مصرية إلى أن المصانع الحربية الإسرائيلية، في العام ١٩٤٨، «كانت تنتج ١٠٠ رشاش خفيف يومياً، إضافة إلى نحو ١٥٠ ألف قنبلة يدوية شهرياً»[٩]. وفي السياق، استولى الصهاينة، بعد انسحاب الجيش البريطاني، على الآلات التابعة له، والمخصّصة لصنع الأسلحة الخفيفة مثل رشاشات «ستن» والألغام والقنابل اليدوية والذخائر...

إستراتيجية التسلّح الإسرائيلية

بعد نشوء الكيان والجيش، في العام ١٩٤٨، وضع الإسرائيليون إستراتيجية تسلّح، تتناسب مع قدراتهم المالية والصناعية، وتلبّي احتياجات ترسانتهم العسكرية، وقوامها عنصران رئيسان اثنان:

الأوّل: قيام الصناعة العسكرية بإنتاج المستطاع من متطلبات الجيش الإسرائيلي، لتحقيق قدر من الاستقلالية والاكتفاء الذاتي. وقد اتّسع قطاع هذه الصناعة كثيراً، ليزيد في وقتنا الحاضر عن ١٥٠ مؤسسة، أكبرها شركة «الصناعات العسكرية الإسرائيلية»، وشركة رفائيل (هيئة تطوير الوسائل القتالية)، وشركة «الصناعات الجوية الإسرائيلية».

وإلى جانب الاتّساع الكمي، ارتفعت معايير الجودة والنوعية، خلال العقود المنصرمة، لا سيما في مجالات تِقنيات الحرب الإلكترونية، والأقمار الصناعية، والطائرات من دون طيار، ودبابات الميركافا، والمدافع الذاتية الحركة، والصواريخ، والقذائف، ومنظومات الاعتراض الصاروخي، وغيرها من وسائط القتال.

وتعاونت الصناعات العسكرية الإسرائيلية مع شركات أميركية وغربية، للاستفادة من خبراتها والتكنولوجيا المتطورة لديها. ولم تكتفِ بتوفير جزء لا بأس به من متطلبات المؤسسة العسكرية، بل نجحت في تصدير فائضها إلى الخارج.

الثاني: شراء الأسلحة الأساسية من الدول المتقدّمة، بخاصة الطائرات المقاتلة، والدبابات، والغواصات، وغيرها من الوسائط الحربية التي يصعب تصنيعها داخل الكيان الصهيوني، نظراً لكلفتها الباهظة، والنقص في التكنولوجيا الفائقة التطور.

وخلال العقدين الأولين من عمر الكيان، تحكّمت العلاقة بين هذين العنصرين بإستراتيجية التسلّح الإسرائيلية من حيث التوسّع أو الانقباض. فعند توافر سهولة الحصول على الأسلحة المتطورة من الخارج، كان يقل الاهتمام الإسرائيلي بالتصنيع الداخلي، ليعود ويرتفع منسوبه في حالات تراجع الإمدادات العسكرية من دولة الرعاية، كما حصل مع فرنسا، غداة حرب حزيران ١٩٦٧.

الصناعة العسكرية الإسرائيلية

لقد شهدت الصناعات العسكرية الإسرائيلية في مسار تطورها وثبتين رئيستين:

الوثبة الأولى

لم تضع اتفاقيات الهدنة المبرمة بين الكيان الصهيوني ودول الطوق العربية (١٩٤٩) حداً للنزاع المسلّح؛ فبقي التوتر مسيطراً على فضاء المنطقة. وفي ظل هذا المناخ، أُبرمت صفقات السّلاح ما بين فرنسا وإسرائيل، وقابلها صفقة السّلاح

التشيكية (١٩٥٥) مع مصر الناصرية. وبادرت تل أبيب إلى تعزيز مجهودها الحربي في مجال التكنولوجيا؛ «فطورت شركة رفائيل أسلحة قتالية، خصوصاً في ميدان الدفع النفاث والحشوات الجوفاء، بينما بدأت «الصناعات الجوية الإسرائيلية» إنتاج الأسلحة الخفيفة والمدافع والذخيرة»[١٠].

في عقدَيّ الخمسينات والستينات من القرن الماضي، حافظت القيادة الإسرائيلية على وتيرة متوسطة لصناعاتها العسكرية، من دون الارتقاء بها إلى مستوى إنتاج الأسلحة الرئيسة من طائرات ودبابات ومدفعية ثقيلة. وذلك، نظراً لتوافر مصدر تسليح فرنسي، جاهز لتزويدها بأحدث نظم السّلاح، وبأسعار أقل من كلفة التصنيع المحلي. وركزت، آنذاك، على تطوير برنامجها النووي، وإنشاء المفاعلات اللازمة لتشغيله[*]، بمساعدة فرنسية وأميركية. واقتصر الإنتاج العسكري على الرشاشات الخفيفة وقذائف الهاون والقنابل اليدوية والذخائر، وبعض قطع الغيار وصيانة المركبات. وعملت تلك الصناعات على تحديث دبابات الشيرمان والمعدات السوفياتية التي غُنمت في حملة سيناء العام ١٩٥٦.

لكن في نهاية الستينات، أعادت القيادة الإسرائيلية النظر بإستراتيجتها التصنيعية، لتسجّل أول وثبة نوعية إثر بروز عناصر جديدة، منها:

١- إقدام شارل ديغول، غداة حرب الأيام الستة، على قطع الإمدادات العسكرية، بما فيها تسليم «٥٠ طائرة ميراج متطورة، وعدد من الزوارق المزودة بالصواريخ، وقطع الغيار»[١١]. فكان للقرار الفرنسي وقع سلبي على جيش العدو، المنخرط في حرب الاستنزاف قبالة نظيره المصري. وبرز في تلك الفترة، الرأي القائل، بألا تعتمد إسرائيل على مصادر التّسليح الخارجية فقط، وعليها تطوير قدراتها الذاتية لإنتاج نظم الأسلحة الرئيسة، وتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي.

حينــذاك، اتُّخــذ القــرار بتصنيــع مقاتلــة نفاثــة «لافــي»، ولــم تثبــت جدارتهــا، وتــمّ

(*) وهي ديمونا، ناحال، سوريك، ريشون، لزيون، التخنيون، النبي روبين.

الاستغناء عنها، لترثها طائرة «كفير»(الفهد)، التي أسهمت شركة جنرال إلكتريك الأميركية في صناعتها. وهي أنموذج عن «الميراج-٥» الفرنسية، نجحت المخابرات الإسرئيلية بسرقة تصاميمها. وسعى العدو، أيضاً، لإنتاج مدافع ذاتية الحركة، ودبابة ميدان تحل مكان دبابة «تشيفتين» البريطانية. وكان عليه الانتظار إلى ما بعد «حرب الغفران»، للحصول على دبابة «الميركافا-١». لكن تبين له، لاحقاً، أن كلفة الإنتاج فاقت التوقعات؛ «إذ بلغت نحو مليونين من الدولارات مقابل مليون دولار لدبابة «م-٦٠» الأميركية»[١٢].

كما أنتجت شركة رفائيل، في تلك الفترة، صواريخ جو-جو، وحاسبات إلكترونية (كومبيوتر) لضبط نيران المدفعية، ونظم الحرب الإلكترونية الجوية والبحرية. وطورت «شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية، زوارق الصواريخ، وصاروخ بحر-بحر (غبريئيل)، وأجهزة التنصت ومنظومات الحرب الإلكترونية، والإلكترونية المضادة، التي منحت الجيش الإسرائيلي تفوقاً تكتياً في ساحات القتال»[١٣]. وعملت هذه الشركة على توفير الصواريخ والذخائر وقطع الغيار اللازمة لقطاعات الجيش المختلفة.

٢- بعد حرب حزيران ١٩٦٧، تبوّأ الجيش الإسرائيلي مكانة عالية في نظر المجتمع الصهيوني وحلفائه الغربيين. وازدادت طلبياته من المعدات والأسلحة ذات المنشأ الأميركي والإسرائيلي. ونتيجة انتصاره الحاسم، تعززت ثقة العديد من الجيوش الأجنبية بقدراته القتالية والتسليحية؛ فأقبل بعضها على شراء أنواع شبيهة بالأسلحة التي استخدمها في تلك الحرب، سواء أكانت صناعة إسرائيلية أم غربية. ومثالاً: «ساعدت مساهمة طائرة ميراج الفرنسية في انتصار إسرائيل، على بيع ما يزيد عن ١٢٠٠ طائرة من هذا النوع، في السنوات الخمس عشرة اللاحقة»[١٤]. من الطبيعي، أن تحتل الأسلحة التي تبرهن عن فعالية في القتال، صدارة أسواق مبيعات الوسائط الحربية.

أما منتوجات الصناعات العسكرية الإسرائيلية، فلم تُفتح الأبواب الواسعة أمامها، إلا بعد حرب ١٩٧٣، على أثر توسع مجالاتها، وارتقاء جودتها ومعاييرها.

٣- بعد انتصار الجيش الإسرائيلي في حرب حزيران، تعزز دوره في عملية صوغ السياسة العامة، في الكيان الصهيوني. وبات يملك اليد العليا في القرارات الكبرى، مع تبوّء جنرالاته المتقاعدين، المصنفين كأبطال حرب، أعلى المراكز في الدولة. وقد انسحب الأمر على قطاع الصناعات العسكرية؛ فتسلم جنرالاتٌ أغلب مجالس إداراتها، لتشهد تطوراً ملحوظاً على مستويات الإدارة والتنظيم والإنتاج، والإلمام المهني الدقيق، بحاجات القوات المسلحة في إسرائيل والدول المستوردة.

٤- استفادت الصناعات العسكرية الإسرائيلية ولا تزال، من الخبرة الأميركية، عبر التعاون بين شركات إنتاج الأسلحة في البلدين، على مستوى نقل التكنولوجيا والبرامج المشتركة . ولتسهيل عمليات التعاون، فتحت بعض الشركات الأميركية فروعاً لها في إسرائيل. ويجزم الباحث الفلسطيني حسين أبو النمل: «بأن التكنولوجيا الأميركية في متناول يد إسرائيل، سواء بحكم الاتفاقيات العلمية، أو بحكم وسائلها الملتوية، التي تمكنها من الحصول على التكنولوجيا الأميركية التي يحظر الكشف عنها»[١٥]. ويضيف أبو النمل «لعلّ الإسهام الأخطر للولايات المتحدة هو تمكين إسرائيل من أهم صناعات العصر، إذ انتقلت بفضل مساعدتها، من عصر البحث النووي إلى العصر الصناعي النووي»[١٦]. إضافة إلى الهبات المالية الأميركية السخية التي تربو، حالياً، على ٤ مليار دولار سنوياً، يُستهلك جزء منها على تطوير برامج الأسلحة، لا سيما منظومات الاعتراض الصاروخي. وعلى سبيل المثال:«في العام ٢٠١٠، قدمت إدارة أوباما مساعدة تقنية بقيمة ٢٠٥ ملايين دولار لشراء بطاريات من منظومة القبة الحديدية»[١٧].

وللدلالة على فضل التكنولوجيا الأميركية في تطوير الصناعة الحربية الإسرائيلية، سنكتفي بالإشارة إلى قطاع الطائرات من دون طيار، حيث تُعد إسرائيل من الدول

الرائدة في مجاله عالمياً. وقد بدأت باقتناء هذا النوع من الطائرات العام ١٩٧١، حين حصلت من الولايات المتحدة على طائرتَيّ «فايربي» و«شكار». بعدها، عملت على إنتاج طائرات «سكاوت» و«ماستيف» و«ايمبكت»، مستخدمة تصاميم طائرة «بايونير» الأميركية. كما أنتجت طائرة «شمشون» الشهيرة، وهي نموذج مُطوّر عن طائرة «ماكسي ديكوى» الأميركية.

الوثبة الثانية

كان على الصناعات العسكرية الإسرائيلية أن تنتظر عقدين من الزمن، لتنطلق في وثبتها الثانية، لكن هذه المرة بزخم أكبر، وسط معطيات سياسية وعلمية ملائمة للغاية. وقد ارتكزت على عاملين رئيسين:

الأول: نتج عن تفكك الاتحاد السوفياتي، تدفق مئات آلاف المهاجرين اليهود إلى فلسطين. وكان من بينهم، عشرات آلاف العلماء والأكاديمين والأطباء والمهندسين والخبراء الفنيين الذين قدموا عصارة معارفهم وخبراتهم للكيان الصهيوني، من دون أن يتكلف قرشاً واحداً على تعليمهم وإعدادهم المهني. وبلغ «عدد المهندسين المهاجرين خلال فترة (١٩٩٠-٢٠٠٢)، ١٠٢,٤٠٠ مهندس، ليضيفوا طاقة إنتاجية كانت إسرائيل تحتاج إلى عشرات مليارات الدولارات لتوفيرها»[١٨]. وعلى الرغم من كون العاملين في الصناعة العسكرية، «لا يشكلون سوى ٣٠٪ من القطاع الصناعي، و٨٪ من اليد العاملة في الكيان الصهيوني، فإن نحو نصف العلماء والمهندسين الإسرائيليين يرتبطون بهذه الصناعة»[١٩]. ما يشير إلى توجيه مبرمج للنخب العلمية باتّجاه قطاع الصناعات العسكرية.

هذا يفسّر لنا أحد أسباب تألّق الكيان الصهيوني في مجال إنتاج الطائرات من دون طيار، وغيره من الصناعات الإستراتيجية خلال تسعينات القرن الماضي. وقد حملت هجرة تلك المرحلة، فيضاً من الكفاءات العلمية والهندسية التي لا تقدر بثمن،

وبأعداد هائلة جعلت الدولة العبرية واحدة من أكبر خزانات العلم في العالم. ومن البديهي، أن ذلك وحده لا يفسّر الوثبة الثانية، التي لا بد من التأكيد على استنادها إلى بنية تحتية متطورة، أُقيمت خلال العقود الماضية.

تتميز إسرائيل عن محيطها العربي، أنها ليست مستهلكة للتكنولوجيا الحديثة فقط، بل ومساهمة في إنتاجها أيضاً. فهي تنفق على الأبحاث والمراكز الجامعية المتخصّصة مثل الجامعة العبرية في القدس ومعهد «التخنيون» في حيفا...نحو ٢٪ من ناتجها القومي (٢٨٠ مليار دولار). وهذا «وضع الدولة العبرية في المصاف الأول للدول الأكثر إنفاقاً على الأبحاث»[٢٠].

الثاني: في العقدين الماضيين، سجّلت الصناعات العسكرية الإسرائيلية توسعاً وتطوراً، كماً وكيفاً، بفعل تحفيز التعاون العلمي والمهني مع الشركات العسكرية الأميركية. وأتاح هذا التعاون للإسرائيليين الاستفادة من «ثورة الشؤون العسكرية» التي شهدتها التكنولوجيا الأميركية في مجالات الأسلحة العالية الدقة ووسائل الحرب الرابوتية والحرب الإلكترونية. ويعني هذا المصطلح، أن إدماج تكنولوجيات متقدمة في القتال سيفضي إلى تغييرات في الإستراتيجية والمذاهب العسكرية المعمول بها، وسيؤدي إلى ثورة في إدارة الحروب، وبالتالي الزوال التدريجي «لبنية الحرب التقليدية المحكومة بطائرات يقودها طيارون ودبابات وما شابهها»[٢١].

على الرغم من مرور عقدين ونيف على هذه «الثورة»، يعتقد بعض القادة الأميركيون، أن مفاهيمها لا تزال ضبابية وتحتاج إلى مزيد من التجارب الميدانية لاتّضاح معالمها، وإثبات صوابية مرتكزاتها. والمفارقة، «أنها عصارة جهد مفكرين عسكريين سوفيات، إبان ثمانينات القرن العشرين، في معرض دراستهم التطورات التي حدثت في الغرب»[٢٢]. لكنها أبصرت النور كنظرية على يد إستراتيجيين أميركيين، في لحظة «الانفجار المعلوماتي»، وتحت تأثير تداعيات تفكك الاتحاد السوفياتي،

ونتائج حروب الخليج. وقد فتحت الباب للحروب غير التماسية، المرتكزة على النيران الدقيقة والبعيدة، بحيث يمكن تدمير الخصم من دون الاشتباك المباشر معه.

أما بالنسبة إلى الصناعة العسكرية، فقد بشّرت تلك النظرية بنهاية برامج إنتاج الأسلحة التقليدية، والتركيز على منظومات الحرب الإلكترونية. ويُسجل للصناعات العسكرية الإسرائيلية انخراطها القوي في مجال إنتاج أدوات هذه الحرب. وليس سراً، أن تل أبيب تُورد للجيش الأميركي «أشباه الموصلات والنواقل، والدارات الإلكترونية، والحساسات السلبية، والمعلومات المتعلقة بالاندماج النووي، ومعالجة الإشارات، وإدماج المعلومات. ويرى البنتاغون، أن قدرات إسرائيل في هذه الميادين، مساوية لقدرات حلف الناتو»[٢٣]. وتصنّف أغلب هذه المعدات الحساسة في خانة الحرب الإلكترونية.

الأبعاد الثلاثة

سعت إسرائيل من خلال تطوير صناعاتها العسكرية إلى تحقيق ثلاثة أبعاد رئيسة؛ إستراتيجية واقتصادية وسياسية.

أولاً: البعد الإستراتيجي

أ- على الرغم من تعدد مصادر التسليح المتوافرة للجيش الإسرائيلي، وضع، منذ عقود، نصب ناظريه، تأمين الاستقلالية والاكتفاء الذاتي النسبي، من خلال تطوير الصناعات العسكرية، لتلبية القدر الأكبر من احتياجاته. «فالتطوير الذاتي والإنتاج المحلي هدفا، قبل كل شيء، إلى إعتاق إسرائيل من الاعتماد الكلّي على مصادر تزوّد أجنبية بالوسائل القتالية»[٢٤]. وأعطى العدو لهذا الهدف مفهوماً ردعياً، يرهب الأعداء من خلال إظهار صورة إسرائيل المتفوقة على محيطها.

ويقول الباحث يتسحاق بن يسرائيل:«تعتبر القوة التكنولوجية والتصنيعية أحد

العناصر في تكوين صورة الردع. ومن منظار القدرات، فإن مساهمة الصناعة الأمنية المحلية في الردع هي حصيلة للمهارات ذاتها التي تضمن تفوقاً تكنولوجياً، وتحقّق الاستقلالية»[٢٥]. وفي هذا الخصوص، نظّم مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، ندوة للجنرال عاموس يادلين، قال فيها: «تبلور في الجيش الإسرائيلي، وبصورة أساسية كعبرة من حرب يوم الغفران، أن التميّز التكنولوجي هو عامل مصيري في القدرة على ردع العدو، والتغلّب عليه عند الحاجة. وتجسّد الأمر بالصورة الأوضح في تنمية وتطوير عاملَيّ التفوق الجوي والتفوق الاستخباراتي. والتفوق في هذين المجالين، تحوّل إلى حجر الزاوية في الأمن القومي الإسرائيلي»[٢٦].

سعت شركات السّلاح الإسرائيلية ولا تزال، إلى مجاراة نظيراتها الأميركية والغربية من حيث معايير التقنية والجودة والدقة. فهي تُغلب الكيف على الكم، للإبقاء على تميزها وتفرّدها بين «منافسيها»، حفاظاً على تفوقها النوعي. وبعد حرب تموز ٢٠٠٦، ركزت على إنتاج منظومات الاعتراض الصاروخي، كهدف إستراتيجي لحماية الجبهة الداخلية؛ فعملت على تطوير منظومات «حيتس» و«أرو» المخصّصين لاعتراض الصواريخ البالستية والمتوسطة المدى. كما أنتجت القبة الحديدية، لإسقاط الصواريخ القصيرة المدى، ضمن مسافة ٤-٧٠ كلم. (للمزيد أنظر محمد خواجه - إسرائيل الحرب الدائمة).

في الأشهر الأخيرة، سرّبت الصحف الإسرائيلية معلومات عن سعي حثيث لشركة رفائيل، لإنتاج جهاز ليزر صلب IRON BEOM (الأشعة الحديدية) يعمل بواسطة الكهرباء، للتعامل مع قذائف الهاون والصواريخ القصيرة المدى، والطائرات الصغيرة غير المأهولة. ويقدر المسؤولون الأمنيون الإسرائيليون، بأن هذا الجهاز لن يدخل الخدمة قبل حلول العقد القادم.

ب- لا تكتفي الصناعات العسكرية الإسرائيلية بابتكاراتها وإنتاجها فقط، بل وتتدخل في رسم تصاميم بعض الأسلحة المستوردة، وإدخال تعديلات عليها لكي

تتكيف مع تضاريس الطبوغرافيا الشرق أوسطية، وطبيعة المهام الملقاة على عاتق قواتها المسلّحة. وقد سبق وأدخلت تعديلات على طائرات الميراج والفانتوم وأف-١٥ وأف-١٦، ودبابة أم-٦٠ وغيرها من وسائط القتال المتوافرة لدى الجيش الإسرائيلي؛ «لأن منظومات الأسلحة الأميركية مصممة طبقاً للمذهب العسكري الأميركي، وسيبقى هناك مجالات لا تتوافر فيها أجوبة ملائمة لحاجات إسرائيلية محددة ذات أهمية حاسمة»[٢٧].

كما عملت الصناعات العسكرية على تحديث الأسلحة المتقادمة، وكذلك غنائم الحرب من دبابات ومركبات سوفياتية الصنع. وفي السياق، أبرمت خلال العقد الماضي، عقوداً مع دول مثل تركيا والهند والبرازيل والصين، لتطوير منظومات السّلاح لديها، لا سيما في مجال الإلكترونيات.

ج- تُقدّم إسرائيل نفسها كخبيرة في الحروب ذات الحدة المنخفضة، ونشاطات مكافحة «الإرهاب». وهي تعرض خدماتها على شركات السّلاح الأميركية والغربية للاستفادة من خبراتها، وإنتاج الوسائل الخاصة بالتعامل مع هكذا أنواع من الحروب. وتسعى إلى فتح الأبواب أمام الشركات الأجنبية، للولوج أكثر في عالم التكنولوجيا الفائقة التطوّر. وقد نجحت تل أبيب في جذب عدد من الشركات العالمية مثل «أبل» و«سامسونغ» و«ياهو» و«غوغل» و«مايكروسوفت» التي افتتحت فروعاً لها في المدن الإسرائيلية. وهي تراكم خبرات معرفية متقدّمة من خلال تعاون هذه الشركات مع نظيراتها الإسرائيلية؛ بخاصة في مجال الأبحاث.

د- تعمل الدولة العبرية على تحسين جودة الصناعات العسكرية لديها، ملتزمة المعايير العالية، لتعزيز مكانتها لدى الشركاء الأميركيين والغربيين وبقية المستوردين الأجانب، الذين تزايدت مشترياتهم من الأسلحة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة.

ثانياً: البعد الاقتصادي

أ- اعتبار الصناعات العسكرية جزءاً حيوياً من الاقتصاد الإسرائيلي، وأن اتّساع مجالاتها وتحسن نوعيتها، سيؤدي إلى تعزيزه حتماً.

ب- توفير فرص العمل لأكثر من مئة ألف مهندس وفني وعامل، موزعين على حوالى ١٥٠ شركة، تشكّل مجمع الصناعات العسكرية.

ج- التأثير الإيجابي لتطور التكنولوجيا العسكرية على مجالات الصناعات المدنية، لا سيما في ميدان الأبحاث. وقد «أسهم القطاع الأمني في الجيش الإسرائيلي والصناعات العسكرية، في نمو صناعة مدنية فائقة التكنولوجيا، على أساس تطبيقات طُوّرت بالاستفادة من ثمرة الأبحاث العسكرية»[٢٨]. كما تقوم برفد القطاع المدني بكوادر من ذوي الخبرة في مجال الاختراعات والتصنيع.

د- تسعى الصناعات العسكرية الإسرائيلية، كغيرها من شركات السّلاح لتحقيق الأرباح، عبر زيادة الإنتاج وتوفير أسواق جديدة لرفع قيمة إجمالي صادراتها إلى الخارج. وتصدّر تل أبيب أكثر من ٦٠٠ صنف عسكري إلى نحو ٦٠ دولة في العالم، من ضمنها دول أوروبية متطوّرة. وأظهر تقرير على موقع صحيفة هآرتس الإلكتروني «أن إسرائيل هي المصدر الأول للطائرات غير المأهولة في العالم، حيث غزت أسواق حوالى ٤٠ بلداً، منها بريطانيا وكندا وتركيا وكورية الجنوبية وفرنسا والصين والبرازيل وأستراليا... وبلغت قيمة صادراتها في هذا الحقل ٤,٦ مليار دولار خلال ثماني سنوات، أي ١٠٪ من مجمل مبيعاتها العسكرية»[٢٩]. وهي تُصنّع عشرة أنواع من هذه الطائرات، أكثرها رواجاً وفعالية طائرتا «هيرون» و«هرمس٤٥٠»؛ والأخيرة مزودة بصواريخ «هيل فاير» المحمّلة على أجنحتها، وقد اختبرت بفعالية في «حرب لبنان الثانية».

أما عن قيمة الصادرات العسكرية، فبحسب تقرير نشر في صحيفة «غلوبس» الاقتصادية الإسرائيلية، أشار إلى «أن عقود صادرات إسرائيل الأمنية في العام ٢٠١٠، زادت عن ٧,٣ مليار دولار. وهي تقارب صادرات العام الذي سبقه، ومعروف أن

حوالى ٨٠٪ من إنتاج صناعة السّلاح الإسرائيلية معدٌّ للتصدير، وأن الصادرات تسمح لها بتطوير أسلحة خاصة بالجيش»[٣٠].

إن السّلاح مثل أي سلعة يخضع لحسابات الجدوى الاقتصادية، وكلما زاد حجم الإنتاج، انخفضت كلفة «الوحدة الاقتصادية». هذه المعادلة تُجبر إسرائيل على تجنب إنتاج الأسلحة الرئيسة مثل الطائرات والدبابات والمدفعية على نطاق واسع، حتى لو توافرت القدرة التصنيعية لديها. وتجدر الإشارة إلى قيام الجيش الإسرائيلي، في فترات متباعدة، ببيع الأسلحة المتقادمة لديه إلى دول في العالم الثالث، بعد إخضاعها للصيانة والتحديث.

ثالثاً: البعد السياسي

في سبعينات القرن العشرين، عملت إسرائيل على تحسين علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع العديد من الدول النامية في أفريقيا وأميركا اللاتينية وشرق آسيا، مستغّلة توريد منتجاتها العسكرية إليها. وفي أغلب الأحيان، استعانت الدول المستوردة ببعثات من المدربين والمستشارين الإسرائيليين، لاستيعاب تقنيات الأسلحة الجديدة، ما وفّر فرصة جدّية لتطوير العلاقات بين الدولة العبرية والدول المعنية. لكن بعد إقدام مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على توقيع اتفاقيات «سلام» مع الإسرائيليين، شُرّعت الأبواب على مصاريعها، وسقط حرم التعامل معها من أغلب الكيانات الدولية. لذا نجد اليوم دولاً مثل روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، تُقيم أفضل العلاقات مع الدولة العبرية، بما في ذلك المجالان العسكري والتسليحي.

التكنولوجيا الأميركية

لكي تكتمل الصورة، سنضيء بسرعة على آخر تحديثات التكنولوجيا العسكرية الأميركية، التي تُعتبر شريان وريد الجيش الإسرائيلي، للحفاظ على تفوقه النوعي.

وحالياً، هناك العديد من صفقات السّلاح المنوي توريدها إلى الجيش الإسرائيلي، حيث من المقرر أن يتسلّم سربين (٢٤ طائرة) من طراز «أف - ٣٥» الشبحية، ذات المهـام المتعددة (مقاتلة وقاذفة ومطاردة)، نهاية العام ٢٠١٧، ليكون الجيش الأول بعد نظيره الأميركي الذي يحصل على هذا النوع من المقاتلات الأكثر تطوراً في العالم. فهي عصية على الرصد الراداري، وبمقدورها تنفيذ مهام على بُعد آلاف الأميال من قواعد انطلاقها.

تُعد إسرائيل مساهمة، ولو بقدر محدود، في إنتاج هذه المقاتلة؛ فقد نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت عن البنتاغون «أن المورّد الوحيد لخوذ طائرات «أف-٣٥» سيكون إسرائيل، عبر صفقة قيمتها أكثر من مليار دولار على مدى ١٠ سنوات. وستزود الخوذ بنظام (HDMS) الذي وضعته شركة «ألبيت» الإسرائيلية وشركة «روكويل كولينز» الأميركية»[٣١]. وبموازاة صفقة مقاتلات «أف-٣٥»، «وافقت الولايات المتحدة على أن تبتاع بدورها، معدات من الصناعات الدفاعية الإسرائيلية، تصل قيمتها إلى نحو ٤ مليارات دولار»[٣٢].

كما اتفق نائب وزير الدفاع الأميركي كريستين فوكس ومدير عام وزارة «الدفاع» الإسرائيلية دان هيل على «بيع واشنطن لتل أبيب الطائرة النفاثة الحوامة الهجين من نوع (V-22 OSPAREY) التي لم تُزود الولايات المتحدة بها أي دولة أخرى»[٣٣]. وتُعد أول طائرة تعمل بتقنية المراوح القابلة لتغيير الاتّجاه؛ إذ تجمع بين القدرة على الإقلاع والهبوط العمودي مثل الطوافات، وسرعة التحليق العالية. وفي السياق، باعت الولايات المتحدة لإسرائيل قنابل ذكية خارقة للتحصينات من طراز «جي بي يو-٢٨»، يمكنها اختراق الإسمنت الخرساني حتى عمق ٢٠ قدماً. وكذلك قنبلة القطر الصغير «جي بي يو-٣٩»، القادرة على الاختراق حتى ٦ أقدام. وتسعى إسرائيل لتزويد ترسانتها بهذا النوع من القنابل، لاستخدامها في حال مهاجمة الأهداف النووية الإيرانية.

إن الغاية الأميركية من تزويد الكيان الصهيوني بأحدث ابتكارات التكنولوجيا الفائقة التطور، هي ضمان تفوقه على محيطه العربي والشرق أوسطي. وتعريف التفوق النوعي وفقاً للقانون العام ١١٠-٤٢٩، الصادر عن الكونغرس سنة ٢٠٠٨، يعني: «قدرة إسرائيل على التصدي لأي تهديد عسكري نظامي حقيقي من أي دولة فردية أو ائتلاف محتمل من الدول أو من فاعلين غير دوليين، والتغلّب عليه مع تكبّد الحد الأدنى من الأضرار والإصابات، من خلال استعمال وسائل عسكرية متفوقة مملوكة بكميات كافية؛ بما فيها القدرات في مجالات الأسلحة والقيادة والتحكّم والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع»[٣٤]. وتضمّن القانون المشار إليه، فقرة تفيد بأن بيع أو تصدير المواد الدفاعية أو الخدمات الدفاعية لأي بلد في الشرق الأوسط، مشروط بعدم التأثير سلباً على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل.

لقد توسّعنا قليلاً في شرح مسار الصناعة العسكرية الإسرائيلية وتطورها، نظراً لأهميتها في توفير قدرات الجيش الإسرائيلي، وانعكاس ذلك على إستراتيجيته العسكرية. كما أشرنا إلى أحدث ابتكارات التكنولوجيا العسكرية الأميركية، كغيض من فيض ما تملكه الولايات المتحدة، التي لن تبخل عن توريدها إلى الكيان الصهيوني، الحليف الإستراتيجي الأثبت في الشرق الأوسط. وسنرى، لاحقاً، في تكملة الفصل الثاني من الحرب، الأثر البيّن لابتكارات التكنولوجيا الفائقة التطور على إستراتيجية الجيش الإسرائيلي وعقائده القتالية، في حربه اللاتماسية.

مراجع الفصل الثالث

١- لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، دار الفارابي، بيروت، الطبعة التاسعة، ٢٠٠٧، ص٢٨٧.

٢- الصناعات الأمنية الإسرائيلية، إعداد أحمد خليفة ورنده حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٣، ص١٦-١٧.

٣- بيتر سينجر، الحرب عن بعد، دور التكنولوجيا في الحرب، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص١٦٦.

٤- المرجع ذاته، ص ١٦٦.

٥- المرجع ذاته، ص ١٦٨.

٦- شيمون بيريز، حروبنا مع العرب، مرجع سابق، ص ٩٥.

٧- المرجع ذاته، ص ٩٦.

٨- يوري إيفانوف، احذروا الصهيونية، وكالة نوفستي، موسكو، ١٩٦٨، ص١٠٠.

٩- محمد فيصل عبد المنعم، فلسطين والغزو الصهيوني، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٠، ص٢٢٣.

١٠- يورام وأمنون نويباخ، المجمع العسكري الصناعي في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٧.

١١- المرجع ذاته، ص٣٠.

١٢- المرجع ذاته، ص٣١.

١٣- المرجع ذاته، ص٣١.

١٤- المرجع ذاته، ص١١.

١٥- حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤، ص١٧٢.

١٦- المرجع ذاته، ص١٧٢.

١٧- جيريمي شارب، المساعدات الخارجية الأميركية لإسرائيل، ترجمة نسرين ناضر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٨.

١٨- حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١٣٩.

١٩- إحسان مرتضى، الأمن القومي الإسرائيلي، باحث للدراسات، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦، ص٢٢٥.

٢٠- حلمي موسى، صحيفة السفير، ٢٠١٣/٥/٣١.

٢١- الصناعات الأمنية الإسرائيلية، إعداد أحمد خليفة ورنده حيدر، مرجع سابق، ص٣٩.

٢٢- المرجع ذاته، ص٣٩.

٢٣- عبد الكريم ابراهيم، الصناعات العسكرية الإسرائيلية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص٥٢.

٢٤- الصناعات الأمنية الإسرائيلية، إعداد أحمد خليفة ورنده حيدر، مرجع سابق، ص١١.

٢٥- المرجع ذاته، ص٤٩، نقلاً عن يتسحاق بن يسرائيل، العقيدة الأمنية ومنطق بناء القوة، مجلة معراخوت، ص٣٣.

٢٦- حلمي موسى، صحيفة السفير، ٢٠٠٩/١٢/١٥.

٢٧- الصناعات الأمنية الإسرائيلية، إعداد أحمد خليفة ورنده حيدر، مرجع سابق، ص٤٦.

٢٨- المرجع ذاته، ص٢٤.

٢٩- صحيفة القدس العربي، نقلاً عن موقع هارتس، ٢٠١٣/٥/١٩.

٣٠- حلمي موسى، صحيفة السفير، نقلاً عن صحيفة غلوبس، ٢٠١٣/٦/٢٧.

٣١- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠١٣/١٠/١٤.

٣٢- جيريمي شارب، المساعدات الخارجية الأميركية لإسرائيل، مرجع سابق، ص٢١.

٣٣- صحيفة السفير، ٢٠١٤/١/١٧.

٣٤- جيريمي شارب، المساعدات الخارجية الأميركية لإسرائيل، مرجع سابق، ص١٤.

الفصل الرابع

تأثيرات حروب الآخرين

أحدثت حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء) أو ما عُرف بمعركة «تحرير الكويت» (١٩٩١) تغييراً جوهرياً في العقل الإستراتيجي الإسرائيلي، الذي رصد مجرياتها بانتباه شديد فأذهلته نتائجها. وقد نشبت في مناخ دولي شهد تفكّك الاتحاد السوفياتي، وانحسار مظلته الشرق أوسطية، عن دول عربية مثل العراق وسورية؛ ما شجع الولايات المتحدة على ممارسة دور الشرطي، ومعاقبة كل من «يخل» بالقواعد الدولية الجديدة التي حدّدت أطرها.

وإذا أمعنا النظر في خطة «كيلع» التي خيضت «حرب لبنان الثانية» وفقاً لمضامينها، وفيما بعد «خطة عوز»، لوجدنا جذورهما المفاهيمية تعود بشكل كبير إلى خلاصات تلك الحرب؛ وهي كناية عن حملة جوية كثيفة امتدت طوال ٤٣ يوماً. حينذاك، شنّت نحو ١١٠٠ طائرة تابعة للتحالف الدولي (٣٤ دولة) بقيادة الولايات المتحدة نحو١١٠ آلاف غارة، فضلاً عن مئات صواريخ التوماهوك المجنّحة.

تكفّلت النيران الغزيرة والعالية الدقة، بخلخلة مفاصل الجيش العراقي، الذي فقد حوالى ٧٠ ألف قتيل، وعشرات آلاف الجرحى والأسرى، وتدمير نحو ٧٠٠٠ مدرعة وعربة قتال، إضافة إلى خسائر قاتلة لحقت بالمدنيين والبنى التحتية. في حين

اقتصرت الخسائر الأميركية على ٢٩٤ قتيلاً، وتدمير عشرات الدبابات والمركبات، وتحطّم عدد من الطائرات.

ونظراً لاختلال ميزان القوى، استغلّ الأميركي حرب العراق لاختبار منظومة أسلحته الحديثة، وتصرف وكأن المعركة الدائرة مجرد ميدان للرمي التدريبي على أهداف حية. ولأن القدرات العراقية وفعاليتها كانت متدنية للغاية، فبدا النزاع وكأنه يدور بين جيشين، تفصل بينهما فجوة تسليحية تقاس بقرنٍ كامل.

في تلك الحرب، استخدم الأميركيون وسائط الحرب الإلكترونية بكثافة غير مسبوقة، شلّت أسلحة الخصم ومنظومات السيطرة والقيادة لديه. وتحوّلت «من مجال نشاط بعض الاختصاصيين إلى مجال القادة والأركان»[١]. وأطلق الجنرال نورمان شوارزكوف على حرب العراق تسمية «الحرب التقنية» قائلاً: «لم يكن من الممكن أن أقوم بكل ذلك لولا توافر الحواسيب»[٢].

على ضوء نتائج حرب الخليج الثانية، انطلقت نقاشات حيوية بين صفوف الجنرالات والخبراء الإسرائيليين، لإعادة النظر بخطط الجيش وبنيانه الذي تضخم كثيراً، بعد حرب ١٩٧٣، لا سيما في عهد رئيس الأركان الأسبق الجنرال «موتي غور». وراجت دعوات، لضرورة الاستغناء عن عدد من قطعاته البرية، ليصبح أكثر مرونة وديناميكية، انطلاقاً من أن تلك الحرب لم تشهد معارك دبابات حقيقية. وفي ظل هذا المعطى الميداني، «لم تعد هناك حاجة لقوات مدرعة كبيرة تملكها إسرائيل؛ وبحسب مصادر أجنبية فإن إسرائيل تملك أكثر من ثلاثة آلاف دبابة»[٣].

شملت دعوات تحديث الجيش وتطوير قدراته، تعديل بعض مفاهيم حربه الخاطفة، وأهمها مبدأ توازن الحركة والنار لمصلحة مفهوم تكثيف النيران الدقيقة. حينها، عبّر رئيس الأركان الجنرال أيهودا باراك عن الرؤية الجديدة قائلاً: «يلزمنا جيش صغير وذكي، لا مكان فيه لمن لا يطلق النيران»[٤]. وكان باراك قد استلهم الكثير من أفكار سلفه الجنرال دان شومرون حول الجيش الصغير والذكي. ودعا لإجراء

إصلاحات بنيوية، «لتكوين جيش مختلف وبمفاهيم مختلفة؛ بشكل يسمح بإدارة حرب عصرية. ولذا يجب إجراء تغييرات في البنية البشرية عبر اتّباع قواعد ومقاييس متشدّدة في اختيار المرشحين من الضباط، والعمل على إبقاء هذه النخبة في الخدمة الدائمة»[٥].

وعمد باراك إلى تطوير رؤيته: «إن نظرية الجيش الإسرائيلي تقوم على أسس فعالة، والجمع بين الخطط البرية والجوية... نقطة التشديد يجب أن تكون على إطلاق النار، وليس على المناورة العسكرية، أو حسم المعركة معه باحتلال الأرض. ولتطبيق النظرية، من الضروري إيجاد جيش تكنولوجي أكثر، ومهني أكثر، أو كما يحبّ أن يكرر قادة الجيش مقولة شومرون: المطلوب جيش صغير وذكي». ويضيف باراك، «سيناريو حرب أكتوبر، لن يتكرر في المستقبل المنظور، وحتى يتمكن الطرف العربي من العودة إليه، عليه إيجاد قواعد اقتصادية وتكنولوجية مشابهة لتلك التي تملكها إسرائيل»[٦].

بعد ذلك كرّت السُبحة، فتحدث الخبير عوفر شيلح قبل أكثر من عقد زمني، عن الجيش «المهني المحترف» كبديل عن «جيش الشعب» الذي بشّر به بن غوريون. ودعا إلى تطعيم التفكير العسكري الإسرائيلي بعقلية جديدة حيث «لا لزوم بعد اليوم للقوة الهائلة لإطلاق النار، واحتلال المزيد من المناطق، وبدلاً عن ذلك، يجب إجراء تشريح لتركيبة العدو، والكشف عن نقاط الضعف والتركيز عليها، لكي يتم إسكاته فعلياً»[٧]. واعتبر شيلح، «أن الوحدة العسكرية القائمة على أسس الحروب السابقة، تشكيلة مضى عليها زمن طويل، والحرب الجديدة تتطلب بناء وحدات صغيرة، ومرونة أكثر من السابق. هذه المرونة، لن تقتطع من قدرة الوحدات على خوض القتال في ظروف مختلفة، كالمناطق المفتوحة والمهجورة والسكنية. وبناء هذه القوة سيشكل جمعاً لقدرات الوحدات الصغيرة ذات الخبرات الكبيرة، كل في مجالها لتحقيق هدف في غاية التخصيص والتحديد»[٨].

أما الخبير زئيف شيف، فدعا إلى تغيير بنية القوات، بالتركيز على الاستخبارات والوحدات القتالية الملائمة، وتزويدها بالسلاح المناسب بهدف التصدي للتهديدات المفترضة. وتوقّع شيف، «أن يقلّ عدد الدبابات، لكن مع التشديد على أن الدبابات القليلة بالقياس إلى الماضي، ستكون أحسن من حيث قدراتها القتالية وتحصينها»[٩]. أما رئيس الأركان الأسبق الجنرال موشيه يعلون، فاعتبر العلاج يكمن في تغيير الذهنية، وقال: «لقد أسسنا بالفعل جيشاً أكبر وأقوى بعد حرب الغفران سنة ١٩٧٣، عما كان عليه قبلها، والآن يجب أن نؤسس جيشاً آخر، أقل عدداً في حجم القوات، وأكثر قدرة من النواحي التكنولوجية والتقنية، ليكون متساوياً في قوته مع حجم التهديدات التي تتعرض لها إسرائيل»[١٠]. وكانت الغاية الجامعة في تلك المرحلة، بين آراء كبار الضباط والخبراء في الدولة العبرية، بناء جيش حديث وقوي «لا يرد على التهديدات فقط، بل يمنع نشوبها أيضاً. لأن الجيش الضعيف يدفع باتجاه نشوء التهديدات وتحقيقها»[١١].

ومنذ ذلك الحين، أصبحت مصطلحات مثل الجيش الصغير والذكي، والجيش المهني والقوي، قيد التداول بين القادة وأهل الاختصاص الصهاينة، وراح يطفو على السطح عند كل منعطف أو مناقشة خطة خمسية جديدة، لاعتقادهم أن هكذا جيش بمقدوره خوض الحرب وكسبها، من دون دماء أو دموع لدى الجانب المهاجم.

الأنموذج المنشود

لقد رأى الصهاينة في عملية عاصفة الصحراء أنموذجاً مختلفاً عن حربَيّ كوريا وفيتنام وحروبهم الكلاسيكية مع العرب، التي جرت جميعها في ظل اصطفاف أغلب الدول والكيانات بين معسكرَيّ الحرب الباردة. فتبين لهم للمرة الأولى، إمكانية سحق الخصم بواسطة النيران البعيدة، وإحراز النصر، عملياً، قبل الشروع في العمليات البرية. لقد وجد الإسرائيليون في هذا الأنموذج ضالتهم، كونه يتناسق مع قدراتهم

النارية العالية الدقة التي يوفرها سلاح الجو، ويتناسب مع تركيبة كيانهم الحساسة تجاه الخسائر البشرية.

هذا يدل على قيام علاقة وثيقة ما بين رغبتهم في «تصفير» أرقام ضحاياهم وبين تعلّقهم الشديد بالتكنولوجيا لدرجة التقديس. ويحمل الأمر بين طيّاته نقاط إيجاب وسلب في آن واحد؛ فحرص العدو على أرواح جنوده ميزة تُحسب له، لكنّ المبالغة في الحرص تُفضي إلى الارتباك وفقدان المبادرة، وتكشف هشاشة البنية الإسرائيلية، وتردّدها تجاه تقديم التضحيات. وبحسب ادعاء الخبراء الصهاينة، فإن هذه الجزئية كانت من أسباب فشل جيشهم في «حرب لبنان الثانية».

من ناحية أخرى، يبدو أن الجيش الإسرائيلي باعتماده، منذ مطلع الألفية الثالثة، خططاً تُغلب النيران الدقيقة على المناورة، قد قرر المضي في ركب نظرائه الأميركي والروسي والفرنسي وغيرهم، الذين سبقوه على خطى بناء الجيش الصغير والذكي. وبموجب تلك النقلة، عمل على تنحيف القوات البريّة من ضمن عملية إعادة هيكلة أذرعة الجيش المختلفة، وتحديث قدراتها في مجالات: التسليح، القيادة والسيطرة، أنظمة المعلومات، الاتصالات، الاستخبارات، الاستطلاع، بالارتكاز على التكنولوجيا المتقدّمة.

ما كان بإمكان الجيش الإسرائيلي الإقدام على خطوة جريئة كهذه، لولا متغيرات الجيوإستراتيجيا التي شهدتها المنطقة، بعد الغزو الأميركي للعراق. ويقول الضابط السابق في سلاح الجو آفييام سيلاع: «إن التهديد من قبلِ الدول العربية أصبح غير موجود؛ فسورية لا تشكل خطراً، ومصر والأردن وقّعتا اتفاق سلام، والجيش العراقي انتهى. وهذا يشجع على القيام بالمغامرة المحسوبة، بتجميد العديد من القدرات العسكرية التي سبق تطويرها من أجل الحروب الكلاسيكية، عبر إنهاء فرق المدرعات، وتجميد الطائرات المقاتلة»[١٢].

الحرب النظيفة

لقد أجرى الجيش الإسرائيلي تطبيقاته الأولية على الأنموذج المنشود خلال عمليتَيّ تصفية الحساب (١٩٩٣) وعناقيد الغضب (١٩٩٦) ضد المقاومة في الجنوب اللبناني. رغم ذلك، لم يتحول ذاك الأنموذج إلى خيار معتمد قابل للتطبيق العملاني لدى هذا الجيش، إلا بعد إثبات فعاليته العالية مرة ثانية، وذلك في الحرب الأميركية على يوغسلافيا (١٩٩٩). حينها، شنّت نحو ألف طائرة تابعة لحلف الناتو عشرات آلاف الغارات على مدى ٧٨ يوماً متتالية، فضلاً عن مئات صواريخ التوماهوك المجنّحة، المنطلقة من الغواصات الأميركية في بحر الأدرياتيك. وتركزت هجماتها على منظومات الدفاع الجوي، ومقرات قيادات وأركان القطع العسكرية، والثكنات، والاتصالات، ومصافي تكرير النفط، واحتياط الوقود، وخطوط المواصلات لعزل أقليم كوسوفو وتقطيع أوصاله. «وبلغ حجم الطيران القاذف الإستراتيجي الأميركي المشارك في العملية، ٢٠٪ من قوامه القتالي الكلّي»[١٣]. ولعب النشاط الإلكتروني دوراً هاماً في الحملة الجوية، التي شاركت فيها ٣٠ طائرة متخصّصة بالحرب الإلكترونية. وتضمنت إجراءات تلك الحرب، «إدخال فيروسات ومعلومات كاذبة إلى منظومات الحاسوب للدفاع الجوي اليوغسلافي عبر الشبكات ذات الموجات القصيرة، مما ساعد على إبطال عمل الدفاع الجوي في البلاد»[١٤].

لقد تم كسب الحرب، للمرة الأولى في التاريخ، باستخدام القوة الجوية والصواريخ ذات الدقة العالية فقط. وأظهرت حرب يوغسلافيا أن النماذج القديمة لوسائط الدفاع الجوي، لا قيمة عملانية لها ضد الطيران والصواريخ من الأجيال المتقدّمة، إذ اقتصرت خسائر الناتو على سقوط بضع طائرات، من دون مقتل أي من ملاحيها؛ فكانت حصيلة الخسائر البشرية في صفوف الناتو صفراً... لذا أطلق بعضهم عليها تسمية «الحرب النظيفة»، حيث أُجبرت القوات الصربية رغم خسائرها البشرية المحدودة، على الإذعان للشروط الأميركية، والخروج من أقليم كوسوفو، من دون الحاجة إلى عمليات برية.

الحرب على «الإرهاب»

حلّت الألفية الثالثة، حاملةً بين طياتها ثلاثة أحداث بارزة: انتفاضة الأقصى الفلسطينية (٢٠٠٠)، وتفجيرات ١١ أيلول ٢٠٠١، وغزو العراق (٢٠٠٣). وكالعادة، عمدت إسرائيل إلى استثمار تلك الأحداث، بإعلان تماهيها مع موقف الإدارة الأميركية؛ فضمّت إلى قاموس مصطلحاتها الحربية مفردات جديدة، حول الحرب الوقائية والإجهاضية والعقابية. ونجحت في إيهام قطاعات واسعة من الرأي العام الأميركي والغربي، بأن حربها على الفلسطينيين هي جزء من الحرب الأميركية على الإرهاب. ولجأت إلى القوة المفرطة لقمع الانتفاضة السلمية، مستخدمة طائرات أف-١٦ ومروحيات الأباتشي والدبابات والمدافع... ولم تتوانَ عن هدم المنازل وتجريف الأراضي الزراعية وبناء الجدار الفاصل. وجاءت تفجيرات مانهاتن كهدية لإسرائيل، لكي تنكّل بالفلسطينيين، مستغلة المناخ الدولي الرافض «للإرهاب».

«حرية العراق»

في آذار ٢٠٠٣، حصلت عملية «الحرية للعراق»، وكانت مختلفة عن معركة «تحرير الكويت»، إذ اقتصر التمهيد الناري على ١٥ ساعة فقط، حصل خلالها توجيه ضربات جوية وصاروخية كثيفة؛ وفي إثرها، بدأ تحرك القوات الأميركية البرية، وعديدها ٢٩٠ ألف جندي، أي نحو نصف القوى المشاركة في عملية «عاصفة الصحراء». وهذا دليل حسّي على مدى تطور التكنولوجيا خلال عقد ونيف من الزمن. وقد عملت القوات الأميركية على تفادي تجمعات القوى العراقية، مندفعة كالسهم نحو بغداد، لتخترق خلال أربعة أيام على بدء العملية، نحو ٤٢٠ كلم، أي أكثر من ١٠٠ كلم في اليوم الواحد.

تميزت تكتيكات القوات المهاجمة بالحسمية وسرعة الحركة والضرب على مؤخرة الخصم ومجنباته. ولتسريع وتيرة المعركة، نفذت عمليات إنزال كثيفة على

المفاصل الإستراتيجية في عمق العدو، لتقطيع أوصال الوحدات العراقية وعزلها عن بعضها بعضاً. واستعملت وسائط الحرب اللاتماسية، من نيران ذات دقة عالية، وقوة تدميرية هائلة، ومدى رمي بعيد، ومنظومات قيادة واتصال مؤتمتة، توفر سبل السيطرة المرنة على القوات والأسلحة المختلفة.

في عملية «الحرية للعراق»، «تم استخدام ١٥,٥٠٠ صاروخ وقنبلة جوية، ٧٠٪ منها ذات دقة عالية، فيما بلغت نسبة النيران الدقيقة من مجمل الذخائر التي تم إطلاقها في أثناء عملية «عاصفة الصحراء» ٧٪ لا غير»[١٥]. إذا صحّت هذه الأرقام، فهذا دليل آخر، على مدى تطور تكنولوجيا الصواريخ والقنابل الموجهة!! ولا شك أن الأمر كان موضع رصد وانتباه الإسرائيليين، لتزيد غوايتهم بالتكنولوجيا، وتقديسهم لها كحل سريع لمعضلات حروبهم اللاحقة.

الحرب عن بعد

على وقع الحروب الأميركية والانبهار بنتائجها، فُتحت النقاشات ونُظمت عشرات المؤتمرات داخل أروقة هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي. وسار رئيسها شاوول موفاز (١٩٩٨-٢٠٠٢) على خطى من سبقه، فشكّل فريق عمل موسّعاً ضم ٥٠٠ ضابط، من بينهم ١٥ برتبة لواء، وظيفته تعديل العقيدة العسكرية، بما يتلاءم مع متغيرات أوضاع الدول العربية المنخرطة في الصراع ضد إسرائيل. على وقع تلك المتغيرات، اعتبر بعض قادة الدولة العبرية «أن النزاع العربي الإسرائيلي وصل إلى نهايته، وأن التطورات الكونية والإقليمية توفر نافذة الأمل لنشوء بيئة أكثر أمناً لها»[١٦]. وأصدر ذاك الفريق رزمة توصيات، أهمها: «إحداث تغيير في بنية الأركان العامة، وتوحيد عمليات التدريب البرية، واعتماد خطة إصلاحات في مجال الطاقة البشرية الدائمة والاحتياطية»[١٧].

في الفترة ذاتها، صدرت توصيات عن فريق عملٍ موازٍ مؤلّف من نحو ٧٠ متخصّصاً، منها:

١- «التمسّك بقاعدة الجيش الصغير والمتطور، مع إدخال أجهزة ونظم قتالية حديثة، والتزود بالأسلحة المتطورة العالية الدقة.

٢- التشديد على الأهمية القصوى لمبدأ «التفوّق والردع».

٣- استمرار تبني مبدأ الحرب الخاطفة والقصيرة، لاعتبارات إسرائيلية بحتة.

٤- اعتماد مبدأ «الضربة الوقائية» ضد القوى العربية والإسلامية التي تخلّ، إستراتيجياً، بالتوازن في مجال أسلحة الدمار الشامل والتسلح النووي»[١٨].

ولاستكمال نتائج عمل الفريقين المشار إليهما، وتأثراً بخلاصات حرب يوغسلافيا، شكل شاؤول موفاز، صيف ١٩٩٩، «لجنة بحث» برئاسة الجنرال غابي أشكنازي، خلُصت إلى وضع أسس مفهوم «تفعيل القوة»، للتعامل مع الجبهة اللبنانية التي كانت تقض مضاجع الإسرائيليين ولا تزال. وارتكز المفهوم القتالي الجديد على «المزج المتزامن بين النيران الدقيقة والجهد البرّي الذي تبدّل مضمونُه، بحيث لم يعد يعني الزج بتشكيلات مدرعة كبيرة في مواجهات مفتوحة وواسعة، والاستعاضة عنها باستخدام وحدات برية صغيرة ضد الأهداف التي تعصى على سلاح الجو»[١٩].

تطابق مفهوم «تفعيل القوة» مع الرؤية اللاحقة لوزير الدفاع الأميركي الأسبق رونالد رامسفيلد القائل: «اليوم، يمكن للسرعة وخفّة الحركة والدقّة أن تحلّ محل الحجم الكبير، بحيث أصبح من الممكن فعل ما هو أكثر، بما هو أقلّ»[٢٠]. هذا الرأي، يتناسق تماماً مع فكرة الجيش الصغير والذكي. وتدريجاً، بات مضمون مفهوم «تفعيل القوة» أساس المذهب العسكري الإسرائيلي، والمتحكّم بمفاصل إستراتيجيته، ليس بغرض التعامل مع الجبهة اللبنانية فقط، بل مع كل الأعداء المحتملين.

ولادة خطة كيلع

تتمظهــر الإســتراتيجية العســكرية الإســرائيلية عبــر الخطــط الأركانيــة التــي تقــرّ كل خمــس ســنوات، وتُرســم مــن خلالهــا أهــداف السياســة العســكرية وآليــات تطبيقهــا،

ومجالات استخدام القوة، التي تتناسب مع طبيعة التحديات التي يواجهها الكيان الصهيوني. وتلحظ كل خطة جديدة المتغيرات التي حدثت في المرحلة السابقة، والناجمة عن نتائج الحروب وتبدلات الجيوإستراتيجيا. وفي هذا السياق، كان من الطبيعي أن يعمد رئيس الأركان، آنذاك، الجنرال موشيه يعلون إلى تعيين فريق عمل «طاقم التفكير الآخر»، غداة غزو العراق مباشرة.

وبعد جولات من النقاشات المغلقة، أصدر ذاك الفريق كُتيّباً بعنوان «جزيئات ديناميكية»، أوجز فيه رؤيته تجاه المخاطر المستقبلية المتمثّلة بحركات المقاومة، وكيفية مواجهتها بواسطة أسلوب «القتال المتفرق». وهي تُصنّف، أي حركات المقاومة، في خانة المخاطر المنخفضة وفقاً للتعريف الإسرائيلي. وبحسب مضمون الكتيّب، فهذا النوع من القتال لا يحتاج فرقاً مدرعة لإخضاع الخصم، إذ يكفي استخدام نيران سلاح الجو، والمسح الاستخباري، والصواريخ العالية الدقة، ووحدات برية نخبوية (جزيئات ديناميكية) لتدمير قوة العدو والسيطرة على أرض المعركة. وبموازاة مشروع طاقم التفكير أعدت، آنذاك، شعبة العمليات في هيئة الأركان خطة «كاسحة الجليد»، وفحواها التوليف بين نيران سلاح الجو، ونشاط وحدات نخبوية.

بعد عقد ونيف من عصف الأفكار الإسرائيلية، المتأثرة بالتجربة الأميركية في حروب العراق ويوغوسلافيا، ولدت خطة «كيلع» (الانطلاقة) القائمة على فكرة «الحرب عن بعد». وقد صُدّقت في هيئة الأركان صيف العام ٢٠٠٣، وأهم مضامين تلك الخطة، الآتي:

١- خفض حجم القوات البرية العاملة بنسبة ١٠٪، وتسريح ٨٩ ضابطاً برتبة عميد، وعشرات الضباط برتبة عقيد من قوى البر. كذلك الاستغناء عن وحدات احتياطية، وإلغاء كتائب حراسة المستوطنات، وتقليل أيام التدريب الاحتياطي.

٢- إلغاء ما عرف بقيادة الجبهة الوسطى، وتقليص موازنة القوات البرية خلال سنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٦، نحو٣٠٪.

٣- الاستغناء عن بعض برامج إنتاج دبابة «ميركافا-٤»، وناقلات جند مدرعة، والصواريخ المضادة للدبابات، والمدافع، تدريجاً، خلال السنوات الخمس اللاحقة.

٤- تطوير القدرات القتالية وأسلحة الردع، بخاصة في مجال الطيران والصواريخ المجنّحة، ومنظومات القيادة والسيطرة، والإنذار المبكر.

٥- إعادة تأهيل القوات المسلحة وتدريبها، لاستيعاب البرامج والأسلحة الحديثة.

٦- الإبقاء على الميزانيات المخصّصة للأبحاث والتطوير، خصوصاً في مجال الأقمار الصناعية والطائرات من دون طيار.

ترافق إقرار خطة كيلع مع حالة الركود التي شهدها الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تراجع الناتج القومي بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٢ من ١١٤ مليار دولار إلى ١٠٢ مليار دولار. من ناحية أخرى، اعتبر قادة العدو، بعد غزو العراق وتفكيك جيشه، أن المخاطر الكلاسيكية قد انخفضت إلى حدّ التلاشي، وأنّ بقية الدول العربية تعاني الإحباط والضعف، وبات جلّ اهتمامها ينحصر بالحفاظ على أوضاعها الداخلية، ولا تملك الإرادة أو القدرة على مواجهة القوة الإسرائيلية. وبالتالي، بات من الممكن إعادة النظر بهيكلية الجيش، وخفض الأعباء والنفقات بنحو ٦٠٠ مليون دولار سنوياً.

«حرب لبنان الثانية»

فشل الاختبار

في أعقاب فشل «حرب لبنان الثانية»، صبّ أغلب الجنرالات والخبراء الإسرائيليين جام غضبهم على خطة كيلع، منتقدين أسلوب إدارة الحرب، ومغالاة القيادة العسكرية في الاعتماد على سلاح الجو، وإهمال دور الجهد البرّي. وتم تحميل القدر الأكبر من المسؤولية إلى الجنرال دان حلوتس، القادم من سلاح الجو إلى رئاسة هيئة الأركان. علماً، أن مفهوم كيلع صدّق في عهد موشيه يعلون، كما أشرنا سابقاً. واتُهم حلوتس بعدم إدراك الفروق الواضحة بين طبيعة الخصم (حزب الله) الغامضة وهرميته اللامركزية، وبين التركيبة الكلاسيكية المكشوفة لكل من الجيشين العراقي واليوغسلافي.

وعلّق الخبير العسكري عميرا ربابورات على أسباب الفشل قائلاً: «لقد تبنّى الجيش الإسرائيلي المقاربة التي ترى أن سلاح الجو المدعوم باستخبارات قوية هو الحل لكل المشاكل؛ فالسّلاح الذي ولد كمساند للقوات البريّة تحوّل إلى السّلاح المفترض به أن يهزم العدو»[٢١]. ورأى الباحث الإسرائيلي العقيد رون طيرا: «إن المشكلة تكمن في التبنّي الحماسي الزائد عن الحد للنظرية الأميركية Effects Based Operation»[٢٢].

بدوره، اعتبر الباحث الأميركي ديفيد جونسون «أنه قبل العدوان على لبنان،

وقعت ثلاثة أحداث أثّرت على الإسرائيليين في توقّعاتهم بشأن مستقبل الحروب، وهي حرب كوسوفو وغزو أفغانستان وغزو العراق. هذه الحروب كشفت عن ثورة في الشؤون العسكرية؛ بخاصة في مجال الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وشن الغارات المحدّدة. كل هذا، عزّز لدى بعض المسؤولين الإسرائيليين اعتقاداً بأن الهجوم الجوي يعتبر وسيلة ناجحة لكسر عزيمة العدو، وتحديد نتائج النزاع سلفاً، من غير خسارة ضحايا كثر وأضرار جانبية، ومن دون تكلفة عالية، تؤثر على الرأي العام»[٢٣].

كان عدد من جنرالات سلاح الجو الأميركي، قد صاغوا نظرية مستخلصة من خبراتهم في حروب العراق ويوغسلافيا وأفغانستان، وحدّدوا ثلاثة شروط لنجاحها:

أ- وجود بُنى واضحة للعدو، لديه قدرات متدنّية دون مستوى القوة المهاجمة.

ب- لهذه البُنى مفاصل حسّاسة يمكن تحطيمها.

ج- أن تكون البُنى والمفاصل معروفة لدى الطرف المهاجم[٢٤].

من البديهي، أن هذه الشروط لا تنطبق على المقاومة اللبنانية ذات البنية الغوارية، حيث لا تبرز المفاصل الحسّاسة فيها، ولا يملك العدو الكثير من المعلومات عنها. ويؤكد ضابط الموساد السابق إليعازر تسفرير «أن إسرائيل بذلت محاولات حثيثة لاختراق حزب الله، لكنها واجهت صعوبات كبيرة وفشلت في جمع المعلومات عنه»[٢٥].

من جهته، علّق العقيد طيرا على خطأ التماثل مع النظرية الأميركية، ولو بحلّة مفهوم كيلع الإسرائيلي، قائلاً: «على خلفية نجاح هذه الأفكار عبر حروب كلاسيكية، هناك من وقع في وهم إدارة حرب من خلال احتكاك قليل وثمن زهيد. لقد سعت إسرائيل لإحداث تغيير في لبنان، فأدارت المعركة ضد مجموعات حرب عصابات ليس لها بنى أو مفاصل، وكانت معرفتها بالبنى العسكرية الخاصة بحزب الله محدودة جداً»[٢٦].

لا شك أن حرب الخليج الثانية، عززت من انبهار الإسرائيليين بدور سلاح الجو، إلا أن نظرة التفاخر بإنجازاته، سابقة بعقود على حدوث تلك الحرب. إذ يُورد شموئيل غوردن[*]: «كان للنجاح الإسرائيلي بتدمير معظم القوة الجوية العربية، خلال ساعات في حزيران ١٩٦٧، أثر كبير في التغيير الجذري الذي طرأ على العقيدة القتالية للجيش الإسرائيلي، تجلى بالتركيز على دور الطائرات. أما بعد حرب الخليج الثانية، فقد أُعيدت النقاشات حول مسألة أهمية القوة الجوية ووزنها، وتضمّنت تساؤلات حول إمكان إخضاع العدو بالقوة الجوية وحدها»[٢٧]. إن سلاح الجو بالنسبة إلى العدو ليس قوة رائدة في الجيش الإسرائيلي وحسب، بل هو ضامن عنصرَيّ التفوق والردع الإستراتيجيين؛ بحسب نظرية اللواء يسرائيل تال.

إضافة إلى ما ورد أعلاه، نعتقد أن عنصر الجغرافيا كان من الأسباب التي أفشلت الحرب على لبنان، وتم إغفالها من قبل الخبراء الذين انتقدوا الإخفاق الإسرائيلي؛ فالقوة الأميركية المتطوّرة خاضت حروبها الأخيرة بعيدة آلاف الأميال عن ديارها. ولم يكن بوسع القوات العراقية أو اليوغسلافية المحدودة القدرات، الانتقام بتوجيه نيرانها الصاروخية، وغيرها من وسائط القتال، ضد أهداف في القارة الأميركية.

هذا المعطى لا ينطبق على الجغرافيا اللبنانية المتاخمة لفلسطين المحتلة؛ فالرد الرئيسي للمقاومة ضد العدوان الشرس تمثّل بالاستهداف الصاروخي لجبهته الداخلية، وإرباك الحياة فيها وشلّها. حينها، أُعطب أحد المكونات الرئيسة في عقيدته القتالية الناصّة على إبعاد النيران عن العمق الإسرائيلي، وحصرها بأرض الخصم.

وكان اللواء يسرائيل تال قد تنبّأ، في وقت مبكر، من خلال كتابه (أقلية مقابل أكثرية) بخطر الصواريخ المنحنية، وحذّر «من خلل ميزان القوى لغير مصلحة إسرائيل بسبب دخول صواريخ أرض-أرض إلى المنطقة. فهذه الصواريخ تعوض العرب التفوق الإسرائيلي الجوي، وتكسبهم حالة من التوازن الإستراتيجي مع الجيش

(*) عقيد طيار احتياط، ومن كبار باحثي مركز جافي الإسرائيلي.

الإسرائيلي»[٢٨]. وإلى جانب تعزيز سلاح الجو، يوصي اللواء تال «باقتناء منظومة صواريخ قادرة على ضرب أهداف إستراتيجية حيوية للأعداء البعيدين»[٢٩]. علماً، أن الترسانة الإسرائيلية تحوي آلاف الصواريخ من طراز آرو وتوماهوك وغيرها.

الردع المتبادل

ارتكزت نظرية القوة الإسرائيلية على قدرة الردع المسبق الذي يمنع الخصم من التفكير بالهجوم والمواجهة. وقد نجحت الدولة العبرية في فرض قوتها الردعية على معظم الجيوش العربية، بينما سجلت فشلاً واضحاً إزاء قوى المقاومة. وفي السابق، تركّز مفهوم الردع لديها على صنع الحروب الشاملة، والظهور بمظهر القوة الحاسمة تجاه الأعداء. وكانت تكرر، دوماً، أن بإمكان العرب اختيار لحظة بدء الحرب، لكن الجيش الإسرائيلي، وحده، من يحدد مداها ونتائجها. و«ارتكزت كلمة السرّ التي وقفت خلف نجاح مفهومه للردع، على اعتراف الخصم بأنه سيدفع ثمناً باهظاً جداً، إذا مسّ بإسرائيل، وهذا ما حال دون إطلاق مئات الصواريخ العربية على عمقها. لكن عندما تطلق المقاومة اللبنانية ثلاثة آلاف صاروخ على الجليل وحيفا والخضيرة، دون أن يتمكن الجيش الإسرائيلي من جني الثمن، فإن الردع سيتصدّع بالتأكيد وسيتضرر»[٣٠].

لهذا يعتقد خبراء إسرائيليون أن دولتهم فشلت في تثبيت معادلة الردع، قبالة قوات حرب العصابات المسلّحة بالصواريخ المنحنية، و«حرب لبنان الثانية» خير شاهد على ذلك. ويعزو بعضهم السبب إلى أن الجيش الإسرائيلي في العقدين الأخيرين، وبعد جنوحه نحو فكرة الحرب النظيفة، لم يعد مستعداً لدفع الثمن، وتحمّل سقوط ضحايا بين صفوف جنوده. هذا الأمر أدركته المقاومة جيداً، وعملت على استغلاله لتثبيت قواعد اشتباك قائمة على فكرة «الردع المتبادل»، رغم التفاوت الهائل في موازيين القوى.

النسر والثعبان

لقد نفذ سلاح الجو الإسرائيلي في حرب لبنان الثانية قرابة ١٧,٠٠٠ غارة، أي بمعدل مرّة ونصف عدد غاراته على الجبهتين المصرية والسورية خلال حرب تشرين أول ١٩٧٣. هذا فضلاً عن مئات آلاف قذائف المدفعية، وملايين القنابل العنقودية التي انتشرت في سهول الجنوب ووديانه، وأدت إلى سقوط عشرات الإصابات، بعد انتهاء الحرب. واستهدف الإمطار الناري الإسرائيلي المنبعث من الجو والبحر والبرّ، البُنى المدنية ومواقع محتملة للمقاومة.

وقد تبيّن فيما بعد، أن الجزء الأكبر من قوّات المقاومة بقي سليماً، بفضل كفاءة مقاتليها، وتركيبتها الشبيهة بقوات حرب العصابات. في دلالة على محدودية قدرة الطائرة الحديثة، تجاه مجموعات صغيرة سريعة الحركة، بإمكانها تبديل مواقعها خلال بضع دقائق، وهي الوقت الفاصل ما بين عملية رصد الهدف وقدوم الطائرة للتعامل معه. إن حرب الطائرة في مواجهة مقاتل حرب العصابات تشبه صراع النسر مع الثعبان، بحسب توصيف الكولونيل الأميركي صموئيل غوردون»[٣١].

يقدّر بعض الخبراء، بأن لا حاجة في المستقبل للطائرات والدبابات من أجل التصدي لمجموعات بحوزتها أسلحة خفيفة، وعبوات ناسفة، ويشعر هؤلاء «بميل لوضع منظومات السّلاح المتطورة والذكية جانباً، لأنها غير ناجعة في الصراع ضد المنظمات الثائرة»[٣٢]. ومن المتوقع أن يركّز العدو في المواجهات المقبلة أكثر فأكثر على الطائرات غير المأهولة، لأنها تجمع خاصتَيّ الاستطلاع والنيران معاً، وبمقدورها التعامل الناري الفوري مع الهدف، عند لحظة رصده واكتشافه.

بعد فترة وجيزة على اندلاع الحرب، اعترف الجنرال دان حلوتس، بعجز سلاح الجو عن إتمام المهمة وحده، قائلاً: «الطائرة لا يمكنها أن تغرس علماً على تل؛ أحياناً، هناك حاجة لأن ينظر الجنود إلى العدو في عينيه ويواجهوه»[٣٣]. لقد صعّبت تركيبة المقاومة على العدو عملية جمع المعلومات الاستخبارية عنها، وتحديداً عن أماكن

مراكز القيادة والسيطرة لديها، وتموضع مجموعاتها المقاتلة؛ فهي تُشبه التنظيمات الغوارية من حيث البنية الشبحية، واستقلالية وحداتها من الناحيتين العملانية واللوجستية. وتُقاد من قيادات ميدانية تملك حيز المبادرة العالية، في استنساب الأسلوب الأفضل لخوض المعركة، خلافاً للوحدات النظامية التي تُدار بآليّات إمرة مركزية. وكان جنرال بريطاني قد شبّه مواجهات حرب العصابات، كمن «يمسك بمادة لزجة، كلما ازدادت القبضة عليها سالت من بين الأصابع»[٣٤].

يدرك الإسرائيلي أن حزب الله لا يملك قواعد ومعسكرات ثابتة وظاهرة، على غرار تجربة المقاومة الفلسطينية في هذا المجال، لذا يجد صعوبة بالغة في تحديد الأهداف للانقضاض عليها وتدميرها بواسطة الطائرات. هذا المعطى الجوهري، «أدّى إلى إخفاق الحرب على لبنان صيف ٢٠٠٦، وكشف العطب الذي بدأ يدبّ في عقيدة الجيش القتالية، وعن العقم في التعامل مع حرب عصابية، وبيّن ضعف قدرة سلاح الطيران على تحقيق إنجازات على الأرض»[٣٥].

صراع الإرادة والآلة

لقد أثبتت المقاومة أهمية العنصر البشري الكفوء في المعركة، وقدرته على منع العدو من استغلال تفوقه التقني، وحجب النصر عنه. وبرز جلياً عجزه عن تحقيق أهداف حربه، رغم قدراته الهائلة التي لا تجوز مقارنتها بقدرات الخصم المحدودة. ما جعل الخبير الإسرائيلي يؤئيل ماركوس يعنون مقالة له «من فرط القوة طار العقل»، ويقول:«كشفت الحرب أمامنا جيشاً كبيراً وغنياً، لكنه غبي بدلاً من الجيش الصغير والذكي»[٣٦].

هـذه الخلاصـة، تجـاري قـولاً لأحـد الجنـرالات الأميركييـن الذيـن قاتلـوا فـي العـراق:«إن منتجـات التقنيـة العاليـة لا تجـدي نفعـاً مـع عـدو مشـتّت مثـل تنظيـم القاعـدة؛ بغـض النظـر عـن عـدد القنابـل الحارقـة للتحصينـات التـي يمكنـك أن تلقيهـا مـن بعيـد؛ فـإذا

كنت لا تعرف أين يختبىء أحدهم، فلن يكون ثمة جدوى»[٣٧]. وفي السياق، قال أحد قادة المارينز في العراق:«إن الحروب الوحيدة التي خسرتها الولايات المتحدة، كانت ضد أعداء غير تقليديين، يستخدمون تقنية أسوأ»[٣٨].

هذان الرأيان الأميركيان ينطبقان بدقة أكبر على المقاومة اللبنانية، المشهود لها بحسن التنظيم والتكتّم والتخطيط والمتابعة، وتركيز كل الجهد على العدو، لسبر أغوار عقله والتماس مخططاته. بينما تنظيم القاعدة أشبه بكيان كونفدرالي، كل أمير فيه يعمل وفقاً لارتباطاته ومصادر تمويله، من دون التنسيق مع نظرائه من أمراء التنظيم. وما نشهده في سورية والعراق، الآن، يثبت صحة ما نقوله.

بالعودة إلى المقاومة، فقد كشفت حرب تموز ٢٠٠٦، أن قاعدة بياناتها عن العدو لا تقل بدقّتها مضاهاةً لبنك أهداف العدو عن توزع قياداتها ووحداتها المقاتلة. وهذا أمر نادر الحصول في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي. وما ندعيه، يؤكّده تقرير أميركي يفيد بأن: «البيانات الاستخبارية وفّرت لمقاتلي حزب الله معلومات تكتيكية حسّاسة حول النيّات، ووضع القوات البرية الإسرائيلية وأمكنتها. وتمكن مقاتلو حزب الله المسلحون بهذه المعلومات من إحباط الهجمات الإسرائيلية»[٣٩].

الكم والنوع

في العام ١٩٧٩، وقف وزير الخارجية الإسرائيلية الأسبق أبا إيبان أمام الكنيست يتباهى، متحدّثاً عن تفوق النوع اليهودي على الكم العربي. وما تفوّه به، تحوّل مع الوقت إلى مسلّمة تبناها الإسرائيليون والغربيون وشرائح عربية واسعة. وقد برز التفوق الإسرائيلي، جليّاً، في أغلب منازلات الدولة العبرية الحربية في مواجهة العرب، فضلاً عن الميادين الأخرى، العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والزراعية... وهذا الأمر، سمح لتلك الدولة بردم الهوة مع العرب في مجالات الجغرافيا والديمغرافيا والثروات...

ولكي لا نقع في فخ جلد الذات، أسهم تبعثر القدرات العربية في مجالات شتى، بإبراز مزايا النوعية اليهودية؛ ولو كان العرب متحدين، لانتفى أصل الفكرة من أساسها، ولما سمح لهذه «النوعية» بإيجاد موطىء قدم لها في فلسطين. لكن انطلاقاً من واقع الفرقة والضعف العربيين، نجحت إسرائيل باستغلال تفوقها النوعي إلى حده الأقصى، لا سيما في الجانب العسكري.

لكن إبان «حرب لبنان الثانية»، انقلبت معادلة الكم والنوع رأساً على عقب، وتعطل السحر حتى في مجالات تفوقه؛ حين نجح بضعة آلاف من مقاتلي المقاومة، بصدّ عشرات آلاف الجنود الإسرائيليين، من بينهم ألوية نخبة مثل: جولاني، جفعاتي، ناحال، ووحدة إيغوز... ناهيك عن فرقة مدرعة وبعض أسلحة الجو والبحر،ومُنع هؤلاء جميعاً من تحقيق أي من أهداف حربهم على لبنان. وقد أقرّت لجنة فينوغراد بهذا الأمر، في تقريرها النهائي، حين تحدّثت، بوضوح، عن إخفاق الجيش الأقوى في الشرق الأوسط، بإخضاع عدة آلاف من مقاتلي حزب الله.... فسجّل للمرّة الأولى في تاريخ الصراع الطويل، تقدم النوع العربي على الكم الإسرائيلي.

كعب أخيل

إن الدليل الأقوى على بقاء بنيان المقاومة سليماً، رغم إعصار النار الإسرائيلي، تجسّد بنشاط وحداتها الصاروخية التي بقيت حتى الساعات الأخيرة من القتال، تُصلي شمال فلسطين المحتلة ووسطها بمئات الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى. فأسقطت مكوّناً أساسياً من العقيدة القتالية لإسرائيل التي منذ ولدت، عملت على «تجنيب الداخل أي هجوم خارجي، وحرصت على خوض حروبها كلها بنقلها فوراً إلى أرض الأعداء. وبقي هاجس الأمن يفرض توفير قوة عسكرية رادعة للجيوش العربية، وتمت حماية الفضاء الإسرائيلي بتطوير سلاح الطيران والدفاع الجوي، كقوة هجومية ودفاعية»[٤٠].

لقد كشفت صواريخ الكاتيوشا وفجر وفاتح وشبيهاتها التكتيكية المحدودة الفعالية والمتدنية الدقة، البطن الرخو للكيان الصهيوني المتمثّل بالجبهة الداخلية. ولم تنجح كثافة الغارات الجوية، وتوغلات ألوية النخبة داخل منطقة القشرة الحدودية في كبح النيران المنحنية، ما دفع بخبراء إسرائيليين لانتقاد الأداء العسكري بالقول: «كيف يمكن لدولة هزمت سبع دول عربية سنة ١٩٤٨، ودمرت ثلاثة جيوش عربية سنة ١٩٦٧ في غضون ستة أيام، أن تقف هذا الموقف المربك أمام حزب الله؟ من كان يُصدّق أن تنظيم عصابات مكوّناً من بضع مئات من المقاتلين، ينجحون في شلّ نصف دولة، بعمليات قصف لعشرات ومئات الصواريخ يومياً. عن أي ردع يتحدث قادة الجيش؟»[٤١].

بعد انتهاء الحرب، باتت الجبهة الداخلية الشغل الشاغل لقيادته؛ فأجرت عشرات المناورات الدورية والطارئة؛ أبرزها مناورة «نقطة تحول» التي تجري سنوياً، ويشارك فيها كل المجتمع والجيش الإسرائيليين. والقصد منها تحضير المستوطنين للوقاية من نيران الصواريخ البالستية والمنحنية، استعداداً للحرب المقبلة. كما سخرت هذه القيادة القدرات التكنولوجية الإسرائيلية والأميركية مجتمعةً لتطوير منظومات الاعتراض الصاروخي، مثل القبة الحديدية والعصا السحرية وحيتس٢ وحيتس٣...(للمزيد، أنظر محمد خواجه، إسرائيل الحرب الدائمة)، إلى جانب الاستعانة بالمنظومات الأميركية من طراز «باك٣» و«إيجيس» و«ثاد».

وقد درجت العادة بعد حرب لبنان الثانية، على قدوم قطع من الأسطولين السادس والخامس الأميركيين إلى السّاحل الفلسطيني، حاملةً على متنها منظومات صاروخية، لإجراء مناورة «جونيفركوبرا»، بمشاركة آلاف الضباط والجنود من سلاحَيّ الدفاع الجوي في البلدين. وذلك لاختبار قدرة أحدث نظم الاعتراض الصاروخي في العالم، وفحص عمليات ربط المنظومات لدى الجيشين الإسرائيلي والأميركي، وتدريبهما على أساليب العمل الميداني المشترك. وقد وعدت واشنطن تل أبيب بإرسال هذه القطع البحرية فوراً، في حال تعرضها لأي حرب صاروخية!!..

يشكّك الخبراء الإسرائيليون بفعالية منظومات الاعتراض الصاروخي، لا سيما بعد عجزها عن وقف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، على الرغم من نجاحها بإسقاط بعضها، خلال عمليات «عمود السحاب» و«كسر الصمت» وغيرها. ويكفي أن يصل ٢٠-٣٠٪ من الصواريخ المنطلقة إلى أهدافها لتحقيق الغاية منها، ألا وهو شلّ الحياة في المناطق المضروبة، وإجبار المستوطنين على الهروب إلى مناطق آمنة أو الاختباء في الملاجىء. ويتحدث الجنرالات الإسرائيليون عن امتلاك المقاومة اللبنانية وحدها نحو ١٠٠ ألف صاروخ، بعضُها يغطي مداه كامل الجغرافيا الفلسطينية. ويقول عوزي روبين(*): «إن الدولة في حال الحرب، ستتعرض لتهديد ألف صاروخ بعيد المدى، يمكنها أن تُلقي معاً ٥٠٠ طن من المواد المتفجرة تصيب كل نقطة في البلاد، وهو تهديد يساوي في مفعوله هجوماً من ١٢٠ طائرة قتالية في الوقت ذاته»(٤٢).

أساليب قتال المقاومة

خرج الجيش الإسرائيلي إلى الحرب ضد «عدو قادر، ومنظم، وصارم، ويعرف كيف يتهرب، ويقف أمامنا باستمرار. كان مختلفاً هذه المرة عن الفلسطينيين، والسوريين، والمصريين، والأردنيين، بل هو أقسى وأعنف من الجميع، وهم عناصر حزب الله. هذه حقيقة: فهم مهنيون، يستعدون باستمرار للقيام بعمليات، وينفذونها على نحو كامل ودقيق، ويقومون بكل خطوة بشكل تفصيلي، لأنهم يمتلكون القدرة النفسية والعملية لتنفيذها»(٤٣).

هذا التوصيف الدقيق للمقاومة اللبنانية، صادر عن الخبيرين العسكريين الإسرائيليين ألوف بن وعاموس هارئيل، نقلاً عن انطباعات جنود إسرائيليين شاركوا في معارك مارون الراس وبنت جبيل وعيتا الشعب... ويدل الكلام الإسرائيلي على مدى الجهد الذي بذلته المقاومة لإعداد مقاتليها تعبوياً ونفسياً وقتالياً. أما الخبير

(*) خبير الصواريخ، ورئيس إدارة مشروع حيتس السابق في وزارة الدفاع.

سيلفر بلوتسكر فكان أكثر عمقاً في قوله: «إن نصر الله ومقاتليه يعرفون إسرائيل جيداً، واستطاعوا تحديد نقاط ضعفها بدقة؛ مما يثبت أن نصر الله تمتع بنوع من العبقرية العسكرية ما بعد الحديثة؛ فجيش العصابات المنضبط، والمستتر عن العيون، الذي يستخدم الأسلحة المضادة، هو فعلاً جيش المستقبل، وعبره أنتج نصر الله «فيلماً حربياً» تجدر دراسته جيداً؛ فنظريته القائلة إن إسرائيل مجتمع بيت العنكبوت، نظرية ستضطر الدولة لمواجهتها»[٤٤].

لجأت المقاومة في «حرب لبنان الثانية» إلى تكتيكات بسيطة، تغلب الأساليب البدائية عليها، أحياناً، لكنها فعالة ومربكة لآلة الحرب الإسرائيلية الضخمة. فقد مارست أساليب الإغارات النارية، وتنظيم الكمائن المتنقلة، وزرع النسفيات، وتلغيم الممرّات الإجبارية، وعدم الثبات في نقطة محدّدة. كما استخدمت الصواريخ المضادة للدبابات التي أجبرت العدو على تغيير تكتيكاته المعتادة؛ فعلى أثر الخسائر التي منيت بها ألويته المدرعة، لا سيما في وادي الحجير، اضطر لدفع وحدات المشاة والمظليين إلى الطليعة، لتأمين المسارب والطرق أمام تقدم المدرعات. وذلك بفعل «العبوات الضخمة التي لا تتحمل أي مدرعة قوتها التفجيرية، وصواريخ م/د من طراز «كورنيت» و«ميتيس». ومن أجل تنفيذ عملية برية، صار لزاماً على قيادة الجيش تجنيد قوات كبيرة، خصوصاً من جنود الاحتياط ذوي الخبرة القتالية»[٤٥].

طغى على أسلوب قتال المقاومة «النمط الثالث»، الذي يجمع بين مزايا الحرب النظامية، بما يعني التمسّك بالجغرافيا وخوض مواجهات مكشوفة مع العدو، كما حصل في عيتا الشعب وبنت جبيل وعيناتا... وبين حرب العصابات التي شهدتها أزقة بلدة عديسة والغندورية وفرون وغيرها... لقد نجحت المقاومة من خلال قصف عمق العدو، باستدراجه إلى زج قواته البرية في المعركة، وخوض قتال تماسي قبالة مجموعاتها المتحركة. وكان يظنّ أن بالإمكان تدميرها عن بعد بواسطة النيران الجوية، من دون الحاجة إلى جهد برّي، لخفض خسائره إلى الحد الأدنى، مستلهماً التجارب

الأميركية. وعندما كان يواجه مقاومة شرسة في الميدان، يلجأ إلى سلاح الجو لقصف البنى التحتية والأهداف المدنية في لبنان.

غداة توقف العدوان، اضطر العدو لإعادة النظر بإستراتيجيته النارية وخططه العملانية، والبحث من جديد عن خطة تلبي متطلبات الجولة المقبلة، انطلاقاً من دروس الحرب. وخلاصة القول، إن مجموعات المقاومة التي خاضت حرب تموز ٢٠٠٦، لو كانت وحدات نظامية واضحة المعالم لنجح الطيران الإسرائيلي، بتدميرها في اليوم الأول من الحرب. هذا الكلام يخصّ بعض اللبنانيين المطالبين بإلحاق عناصر المقاومة بالجيش، أو توضيعها ضمن كنف الدولة مباشرة. وإذا أُخذ بهذا الرأي غير المهني، نفقد عنصر الردع الرئيسي في وجه إسرائيل، من دون إضافة عنصر قوة إلى الجيش اللبناني؛ بل على العكس سنحمله والدولة مجتمعين، في أي مواجهة، عبئاً لا طاقة لهما على تحمله. ومن الأجدى التمسّك بصياغة إستراتيجية دفاعية تقوم على مبدأ التكامل مع لحظ هامش كل طرف فيها...

العدوى السلبية

لقد تعاملت الدولة العبرية مع فشلها الحربي بطرائق مماثلة لتعامل العرب مع هزائمهم، في حروبهم الكلاسيكية قبالتها؛ حين حصروا المشكلة بأسباب عسكرية وتقنية بحتة، متجاهلين تخلّف بنيتهم المجتمعية وقصورها أمام بنية العدو المتطورة. ومن يرصد جيداً كيفية تعاطي المراتب السياسية والعسكرية الإسرائيلية مع هزيمة «حرب لبنان الثانية»، يجد أن الذرائع مقتصرة على خطأ المفاهيم، ونقص التدريب، وفقدان التنسيق، وسوء استخدام القوات البرية!. وبهذا تجاهلت السبب الحقيقي للفشل المتجسد بانقلاب معادلة الكم والنوع، وتبدّل طبيعة الخصم في الجهة المقابلة. هذا الخصم، بحسب تعبير سونّ زي، عرف نفسه وعرف عدوه، وعلى أساس هذه المعرفة أعدّ منظومات قوته، وتحضيراته، وأساليب مقاومته، والسُبل الفُضلى لاستثمار مردود قدراته البشرية والتسليحية إلى الحد الأقصى.

أردنا بإطلالتنا على بعض خلاصات «حرب لبنان الثانية»، تبيان فشل خطة كيلع في وجه تنظيم غواري. وهي تشبه إلى حد ما خطة عوز التي نشك أن تكون حظوظها أفضل من سابقتها، في حال اختبارها ضد قوى المقاومة ميدانياً.

عودٌ على بدءٍ

إن الانتقادات الشديدة الموجّهة لقادة الحرب وخطة كيلع، فضلاً عن توصيات لجنة فينوغراد، حثّت رئيس الأركان الجنرال غابي أشكنازي الذي خلف دان حلوتس بعد استقالته، للبحث عن خطة بديلة تكون أكثر ملاءمة لحرب الثأر المحتملة على الجبهة اللبنانية وغيرها. وفي الذكرى الأولى للحرب، عقدت هيئة الأركان ورشتها السنوية يومَيّ ٢١ و٢٢ آب ٢٠٠٧ في القاعدة الجوية «سرفين»، عقب أسابيع من النقاشات التحضيرية ضمن أروقة الأركان. وقد خلُصت إلى إقرار خطة «تايفن» لسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٢.

خطة تايفن

فرضت طبيعة الأعداء المتنوعة وإستراتيجياتهم القتالية المتمايزة، على القيادة العسكرية الإسرائيلية مقاربات مختلفة، تلحظ تعدد أساليب المواجهة، وتبين أن إسرائيل بحاجة إلى جيش مركّب يحوي، ضمن هيكله، جيوشاً عديدة، لمواجهة التحديات المختلفة (حرب كلاسيكية، حرب عصابات، انتفاضة جديدة...)، بحيث تتطلب مواجهة كل منها أسلوب قتال خاصاً، وتأهيلاً مختلفاً. هذا الأمر، يفترض تغييراً في بنية الجيش الذي أُنشىء في الأصل لمواجهة جيوش كلاسيكية. وأشارت صحيفة هآرتس في تعليقها على الخطة إلى: «أنه من أجل العيش بمستوى معقول من الأمن، وتأمين الاستعداد والدفاع اللازمين، لا بد من بناء جيش متعدد الأهداف، يمكن من خلال عمليات تنسيق بسيطة أن ينحرف من مهمة إلى أخرى»[٤٦].

افترض الإسرائيليون أن تعيد خطة تايفن المستخلصة من دروس «حرب لبنان الثانية»، البريق إلى القوات البرية التي خضعت خلال السنة التي سبقت إقرارها إلى تدريبات ومناورات مكثفة. وأهم مندرجاتها:

١- تشكيل فرقة + لواء مدرع جديدين، ما يعني الحاجة إلى نحو خمسمائة دبابة إضافية. لذا لحظت تايفن إنتاج المزيد من دبابات الميركافا، ولا سيما «سيغن-٤».

٢- تزويد الجيش الإسرائيلي بمئات ناقلات الجند المدرعة من طراز «سترايكر» الأميركية و«تايغر» الإسرائيلية.

٣- إعادة المخصّصات المقتطعة في السنوات الماضية، إلى ميزانية القوات البرية، مع الحرص على أن لا يكون تفعيل قدراتها على حساب سلاح الجو، الذي يبقى درة أسلحة الجيش الإسرائيلي.

٤- إدخال تحسينات على مئات الدبابات المستخدمة.

٥- تطوير نظام الحماية ضد الصواريخ المضادة للدروع من طراز «سترة الريح» وتركيبه على الدبابات وناقلات الجند المدرعة.

٦- تطوير منظومة القبة الحديدية المضادة للصواريخ القصيرة المدى.

٧- تحسين التفوق النوعي للقوات البحرية، وتعزيز سيطرة إسرائيل على سواحلها.

٨- الاحتفاظ بالتفوق النوعي لسلاح الجو، وتزويده بطائرات أف-٣٥ الأميركية الصنع، وتعزيز منظومات الطائرات غير المأهولة.

ولأن تل أبيب تصنّف طهران في مقدم أعدائها، وتعتبر خطرها له طابع وجودي، تشدّد على تطوير سلاح الجو (الذراع الطويلة) للرد على «تهديداتها». فأي حرب محتملة بينهما سيكون مسرحها السماء، نظراً لانتفاء إمكانية المواجهة البرية بين الطرفين، لعدم وجود مسرح عمليات مشترك. فهما لا يملكان حدوداً جغرافية متلاصقة، وإن جمعهما مدى إستراتيجي واحد.

جيش المناورة

أعادت خطة تايفن إلى الجيش الإسرائيلي روحية المناورة والحركة والنار، وحملت في طياتها إلغاءً عملياً لمفاعيل خطة كيلع، ونظرية «الحرب عن بعد»، وفكرة الجيش الصغير والذكي. وأرجعته إلى المربع الأول في إستراتيجيته القائمة على الحرب الخاطفة السريعة، وعمادها تقوية القوات البرية إلى جانب سلاح الجو. هذا ما أكده أشكنازي بالقول: «لا يوجد بديل عن القوات البرية، لا في الجيش الإسرائيلي، ولا في غيره من الجيوش. إن التغييرات التكنولوجية والتحديث، والنيران الموجّهة عن بعد، وتعزيز قوة الأسلحة الجوية والبحرية، لا يمكنها أن تشكّل بديلاً من القوات البرية»[٤٧].

لم تقتصر الحماسة للخطة الخمسية الجديدة على أشكنازي وجنرالاته، فقد علّق أيهود باراك عليها قائلاً: «هذه الخطة تعزز قوة الجيش الإسرائيلي، وتكيّفه لمواجهة التحديات التي تنتصب أمام الدولة. وهي تشكّل رافعة للتجديد والبناء وتحسين التفوق النوعي»[٤٨]. كما أنه «ركّز بقوة على ضرورة شمول نظام الخدمة العسكرية جميع الإسرائيليين، من دون تفريق بين متدينين وعلمانيين. ودعا إلى إلغاء الإعفاء الممنوح لطلاب المدارس الدينية، من أجل تصحيح الخلل في نظام الخدمة العسكرية الإسرائيلية»[٤٩].

لا تتناسق هذه الآراء لقائد إسرائيلي مخضرم مثل باراك مع حماسته المفرطة، مطلع تسعينات القرن العشرين، لفكرة الجيش الصغير والذكي، ونبذه لجيش الشعب!! ولا شك أن تبدل نظرة باراك وغيره من جنرالات العدو تجاه تركيبة الجيش والإستراتيجية الأنسب له، حصلت بفعل تأثيرات «حرب لبنان الثانية» وتداعياتها الثقيلة على العقل الإسرائيلي.

الاستدارة الثانية

لم تكن خطة تايفن التي أعادت الروح إلى القوات البرية موضع إجماع لدى المراتب القيادية الإسرائيلية بشقّيها المدني والعسكري. وكان بعضهم لا يزال يراهن على التكنولوجيا وقدراتها العالية في توفير الإجابات عن الأسئلة الصعبة التي أفرزتها «حرب لبنان الثانية». ورأى شيمون بيريز (الرئيس الحالي للكيان الصهيوني) بعد إقرار تايفن، في مقالة نشرتها صحيفة الغارديان «أنّ على إسرائيل استخلاص الدروس من حرب لبنان، وإعادة النظر في مقاربتها للمسائل العسكرية». وأضاف، «اختبرنا في لبنان شكلاً جديداً من أشكال القتال، يتطلب التركيز على التكنولوجيا الجديدة، بخاصة الإنسان الآلي المُسيّر عن بعد، الذي يعمل في ساحة المعركة، مع الدعوة للاحتفاظ بقوانا الدفاعية التقليدية، لمواجهة أي هجوم محتمل من جيش كلاسيكي»[٥٠].

على أرض الواقع، باشرت الصناعات العسكرية «بتوظيف أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا الصفرية (NANO TECHNOLOGY)، كأداة مناسبة للرد على تحديات أسلوب حزب الله القتالي»[٥١]. ونشرت جريدة معاريف تقريراً يشبه أفلام الخيال العلمي، يتحدث «عن تطور تكنولوجي، يُمكّن من إخفاء الجنود والدبابات والطائرات، وعن سلاح إلكتروني يُمكّن من كشف المسلحين وتفجيرهم بكبسة زر، وعن جهاز شخصي يتبع الجنود ويجر وراءه الذخيرة والتموين. إضافة إلى عاكس يبين للجنود ما يجري خلف الجدران من الجانب الآخر»[٥٢].

سرّعت الرهانات التكنولوجية في ولادة خطة عوز، التي فرضت على الجيش الإسرائيلي استدارة نصف دائرية، مطيحةً خطة تايفن ورؤى أشكنازي، حول بعث الروح في جيش الشعب، ومعها كل الجهد المبذول، خلال السنوات الماضية، من تدريبات ومناورات واستحداث وحدات برية جديدة. وهذا يعني أن العقيدة القتالية الإسرائيلية، خضعت في غضون عقد زمني تقريباً إلى ثلاث مراجعات متتالية، عبّرت عنها خطط كيلع وتايفن وعوز. حصلت المراجعة الأولى في أعقاب الغزو الأميركي

للعراق العام ٢٠٠٣، والمراجعة الثانية أتت بعد حرب صيف ٢٠٠٦، أما الثالثة فأحدثها «الربيع العربي»، لا سيما تداعيات انفجار الوضع في سورية.

ما إن أبصرت خطة عوز النور، حتى بدأ أهل الاختصاص والإعلام في الكيان الصهيوني، التبشير بمفاهيم ومصطلحات حقبة ما قبل «حرب لبنان الثانية»؛ فعاد الحديث عن الجيش الصغير والذكي، والحرب غير المتناظرة، والحسم بواسطة النيران الكثيفة، لا سيما نيران سلاح الجو والصواريخ المجنّحة المتطورة.

إذا نظرنا إلى لبّ خطة عوز، لوجدنا روحية كيلع قابعة في أعماقها، وكأن تلك الحرب لم تحدث قطّ، وخلاصاتها ودروسها لم تكن موضع تمحيص ومتابعة على مدى أشهر. وهذا يدفعنا للتساؤل: لمَ هذه القفزات القطعية المتناقضة في مفاهيم وخطط العسكرية الإسرائيلية؟ أهي ناتجة عن سوء تقدير وارتباك تجاه تبدّل نوعية المخاطر، أم عن رؤية تلحظ متغيرات جيو-سياسية مستجدّة، يشهدها العالم العربي في زوبعة ربيعه؟ وهل هذه المتغيرات كافية لتبرير الحيرة المفاهيمية لدى العدو؟ وما هي خطة عوز، حدودها وتناقضاتها؟ وهل تحقق هذه الخطة ما عجزت عنه سابقاتها؟ وما حدود تأثيراتها على قوى المقاومة، واللبنانية منها تحديداً، التي برهنت عن مرونة وتكيّف عاليين تجاه المتغيرات؟ وماذا عن الأسباب الموجبة لتبنّي خطة عوز وتوقيتها؟ للإحاطة بمصفوفة الأسئلة هذه، والسعي لالتقاط أجوبتها، لا بد من قراءة مندرجاتها، وفحص مدى جدواها قياساً على تجارب الحروب الإسرائيلية السابقة، وكذلك الإضاءة على متغيرات البيئة الإقليمية المحيطة بها.

قراءة خطة عوز

١- تسريح خمسة آلاف جندي نظامي.

٢- وقف استخدام سلاح المدرعات دبابات قديمة يعود تاريخها إلى ستينات القرن الماضي، وإخراجها من الخدمة خلال السنوات الخمس المقبلة تدريجاً.

٣- إدماج وحدات من المدفعية وتقليص عديد قواتها.

تشير البنود الثلاثة، بوضوح، إلى نية تقليص ملاك سلاح البرّ مستقبلاً. وبهذا الخصوص كتب عوفر شيلح «عن خفض ميزانية القوات البرية بنسبة نحو ٢٥٪، وتخفيض المناورات التي تكلف ميزانيات طائلة»[٥٣]. وشيلح صاحب كتاب «لماذا يجب إحداث ثورة في الجيش الصهيوني؟». وهو من أكثر المتحمسين لفكرة الجيش المهني المحترف، ويعبّر عن رأي شريحة من الخبراء الإسرائيليين، الذين يعتقدون أن حيز العمليات البرية، سيضيق كثيراً في نزاعات المستقبل. ويقترح هؤلاء، العناية أكثر فأكثر بوحدات النخبة والقوات المنقولة جواً، كونها أكثر ملاءمة لخوض القتال قُبالة تنظيمات مُقاومة، تجنح نحو الحرب غير المتماثلة.

في السياق، يرى عميرا ربابورات أن خيار الجيش الإسرائيلي هذه المرّة، بتنحيف قواته البرية لا رجعة عنه. ويؤكد «أنه على الرغم من خشية انهيار اتفاقية السلام مع مصر في السنوات المقبلة، لن تتم العودة إلى الجيش الكبير، وإنما سيصغر باستمرار. وفي السنوات الماضية، تعالت أصوات داخل الجيش تدعو إلى ثورة: تقليص دراماتيكي في إنفاق منظومة الجيش البري، على ضوء تغير التهديد وغياب أي جيش نظامي يقف على امتداد حدودنا»[٥٤].

هذان الرأيان يعبّران، بوضوح، عن تأثر صانعي الإستراتيجيات الإسرائيليين بنظرائهم الأميركيين الذين يعتبرون «أن جيش القرن الواحد والعشرين يجب أن يتفكك إلى وحدات أصغر وأخف وأكثر عنفاً، تملك وسائط قتال مأهولة وغير مأهولة، وتتواصل عن طريق شبكة حاسوبية هائلة»[٥٥]. والنظرة الأميركية الإسرائيلية المشتركة، تجاه تركيبة الجيش وتسليحه ليتكيّف مع حروب المستقبل، منشأها تسارع وتيرة تطور التكنولوجيا العسكرية، حيث لا يمر يوم من دون تحقيق سبق تقني في مجال ما، كان إنجازه يحتاج سنوات في ما مضى. وقد وصف عالم الفيزياء الإنكليزي «آرثر كلارك» وتيرة التطور الحاصلة بالسحر.

لا تُخفي عظمة التكنولوجيا ووسائطها الفائقة الدقة، قصورها في القتال غير الكلاسيكي قبالة خصم غواري التنظيم (الحرب الثورية). وبرزت الدلالة جليّة في حروب العقد الماضي، بشقّيها الأميركي والإسرائيلي. هذا ما استخلصه رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، الجنرال «راي أوديرنو» أمام المؤتمر السنوي لرابطة قدماء الجيش الأميركي بالقول: «إنه حتى مع استخدام الطائرات غير المأهولة، والقنابل الذكية، تبقى الحروب صداماً بين إرادات البشر، وتتطلب في نهاية الأمر، اللجوء إلى استخدام القوات البرية على الأرض. والتكنولوجيا لن تحلّ المشكلة وحدها، فهناك رأي يقول إنه إذا وقفنا من بعيد، واستخدمنا صواريخ شديدة الدقة، سيؤدي الأمر إلى استسلام العدو. في رأيي هذا افتراض خاطىء»[٥٦].

إن خلاصة القائد الأعلى رتبة في الولايات المتحدة، تشير إلى أن نظرية «الثورة في الشؤون العسكرية» لا تزال ضبابية وتحتاج إلى المزيد من التجارب الميدانية لاتضاح معالمها، وإثبات صوابية مرتكزاتها. ومرتكز هذه الثورة هو أسلوب القتال عن بعد، دونما تماس أو اختلاط مع العدو على المستويين العملاني والتكتيكي. واعتبر قائد البحرية الأميركية الأسبق، الجنرال جيريميا بوردا، «أنها جعلت النار والمناورة شيئاً واحداً»[٥٧]. وكانت خطة كيلع الإسرائيلية قد انبثقت في ظل وهج نظرية الثورة في الشؤون العسكرية.

٤- إحالة أسراب من الطائرات القديمة على التقاعد، مثل مقاتلات الفانتوم وكفير وسكايهوك، نظراً لقلّة جدواها القتالية، واستنزاف صيانتها موازنة سلاح الجو، وإلحاق أفراد طواقمها بقسم التدريب، ودمج بعضهم مع أسراب طائرات حديثة. وسيتوقف سلاح الجو، بموجب خطة عوز عن استدعاء جزء من طياري الاحتياط. في المقابل، سيتم تزويده بسربين من طراز أف-٣٥، نهاية العام ٢٠١٧، وشراء طائرات صهريج من طراز «كي-٣٥» للتزود بالوقود في الجو. وتعزيز أسطول الطائرات غير المأهولة، التي يتنبأ الخبراء بأنها ستصبح عماد سلاح الجو الإسرائيلي قبيل العام ٢٠٢٥.

٥- خفض عدد السفن الحربية، لا سيما القديمة غير الملائمة لمتطلبات المعارك البحرية الحديثة، والاستعاضة عنها بتعزيز سلاحَيّ الطرّادات السريعة والغواصات «لتحويل القوات البحرية من حرس سواحل إلى ذراع مقاتلة»[٥٨]. وفي السنوات الأخيرة، عُمل على تزويد الأسطول البحري الإسرائيلي بخمس غواصات من طراز دولفين ٨٠٠ الألمانية الصنع، تسلّم ثلاثاً منها، والبقية قبل نهاية العقد الحالي. والمفارقة، أن اثنتين منها ترسوان قبالة شاطىء مملكة البحرين!!!، في نطاق الاستعداد لحرب محتملة ضد الجمهورية الإسلامية في إيران. هذه الغواصات مجهزة لإطلاق صواريخ كروز توماهوك الجوالة، وكذلك صواريخ بعيدة المدى يُمكن تجهيزها برؤوس نووية. وتبلغ كلفة الواحدة منها مليار دولار، دفعت ألمانيا الاتحادية ثلث ثمنها كهبة للدولة العبرية.

٦- إنتاج المزيد من منظومات الاعتراض الصاروخي، مثل القبة الحديدية، والعصا السحرية، وحيتس ٢، وحيتس ٣ وغيرها، لتوفير أقصى الحماية للجبهة الداخلية من خطر الصواريخ البالستية والمنحنية من الطُرز كافة. وكما أشرنا آنفاً، تعزز هذا التوجّه لدى القيادة الإسرائيلية على أثر «حرب لبنان الثانية»، بعد تيقّنها من تحول هذه الجبهة إلى هدف مباشر للأعداء، لا يقلّ خطورة عن الجبهة العسكرية. وليس سراً، أن هؤلاء في محور الممانعة قد حذوا حذو المقاومة اللبنانية، باقتناء الترسانات الصاروخية على أنواعها، لتكون عماد إستراتيجيتهم التسليحية في النّزاعات المقبلة.

٧- زيادة الاستثمار في الشُّعب الاستخبارية، والأسلحة العالية الدقة، لا سيما الطائرات والصواريخ البالستية والجوالة. وتنصّ خطة عوز على توظيف الجيش مبالغ كبيرة لشراء أجهزة متطورة، لتنظيم وترتيب المعلومات الاستخبارية التي تردُ من مناطق الشرق الأوسط كافة، ونقلها كمعلومات دقيقة، بعد «فلترتها» إلى القوات الميدانية مباشرةً.

كما تقضي الخطة برصد موارد كبيرة لتطوير قدرات الجيش على القتال

الإلكتروني والسيبري من الناحيتين الدفاعية والهجومية. ويقدّر الخبراء، أن يحتل القتال السيبري، لاحقاً، المساحة الأوسع في النّزاعات المستقبلية؛ وبحسب تصنيفهم، هو الجيل السابع من الحروب التي تُدار من خلف شبكات الحواسيب. وبدل إرسال الفرق المدرعة لتحطيم العدو واحتلال أرضه، سيتم إرسال «الفيروسات» لشل برامج منظوماته المعلوماتية، وتعطيل كل مناحي الحياة لديه.

تتميز الحرب عبر الفضاء الإلكتروني بكونها بلا نار أو دخان، وغزواً بلا جيوش، وميدان معركة فسيحاً لا يقتصر على مكان النزاع وحدوده الجغرافية، بل يمتد مع اتّساع الفضاء الإلكتروني، ويتخطّى سيادة الدول وحدودها. ولا يوجد مقاتلون مسلّحون في مثل هذا النوع من الحروب، بل أهداف منوي تدميرها، وهي خليط ما بين مدني وعسكري. ومن آليات الهجوم الإلكتروني تعطيل الموقع لدقائق، لتقوم مجموعة أخرى بمسح الداتا منه وسرقتها. وتقتصر عدّة الحرب الإلكترونية على فأرة ولوحة مفاتيح وشاشة حاسوب موصول بشبكة الإنترنت.

إن الحرب السيبرية لن تختصر بجبهة القتال فقط، بل ستطال كل مناحي المجتمع الحديث الذي من سماته، ربط مفاصله الحيوية بالحواسيب الإلكترونية. هذا المعطى سيغير طابع الحرب كلياً؛ فجميع الوزارات والإدارات والشركات والمصانع ووسائل النقل من طائرات وقطارات وسفن... فضلاً عن الهيكل العسكري للدولة، يتم التحكّم، اليوم، بمساراتها من خلال منظومات المعلوماتية. ما يعني أنه يكفي اختراقها وتغيير كودات عملها، لشلّها وتخريبها. ويعتبر هذا الفعل من الأوجه الرئيسة للحرب الإلكترونية.

لقد شهدت إسرائيل «عيّنة» من الحرب الإلكترونية، حين هاجمها بضعة آلاف من «القراصنة» العرب (الهاكرز) المؤيدين للقضية الفلسطينية، يوم السادس من نيسان العام ٢٠١٣، ونجحوا «في دخول عشرات المواقع الإسرائيلية، من ضمنها وزارات الدّفاع والخارجية والعدل... كما اقتحموا ما لا يقل عن ١٩ ألف صفحة «فايسبوك» لإسرائيليين، وانتزعوا معلومات حول حسابات البريد الإلكتروني وبطاقات الاعتماد

المصرفي»[٥٩]. و«أشارت وسائل الاعلام الإسرائيلية يومها، إلى خسارة تعدّت الثلاثة مليارات دولار، نتيجة الحرب الإلكترونية التي دامت بضعة أيام»[٦٠]. وفي ظل العجز العربي عن المواجهة الميدانية الحية مع العدو، يعتبر الكثير من الشباب العرب الحرب الإلكترونية، فرصة لإثبات الذات؛ فهي جهاد لا يتطلب التضحية بالنفس والمال، ويتسبّب للعدو بخسائر مادية ومعنوية.

الحرب الإلكترونية

الحرب الإلكترونية هي مجموعة إجراءات المراقبة والتشويش والحماية للسيطرة على المجال الكهرومغناطيسي. تستخدم فيها أساليب ومعدات، للاستفادة من موجات العدو الكهرومغناطيسية المنبعثة، والتأثير عليها لمنع أو تقليل قدرته على الاستفادة منها؛ وفي الوقت ذاته، لحماية موجاتنا الكهرومغناطيسية المنبعثة من معداتنا، لمنع العدو من التشويش عليها. وللدلالة على أهمية «الفتح الإلكتروني» يرى سبروسكي صاحب نظرية (الحرب القائمة على الشبكات) «بأن التاريخ سينظر يوماً إلى ثورة الربط باعتبارها شبيهة بالثورتين الزراعية والصناعية»[٦١]، كما اعتبر أن أميركا هي الدولة الوحيدة التي تتكيّف بنجاح وسرعة كبيرين مع التقنيات الجديدة القائمة على المعلومات. وهذا الأمر دفع ببوش الابن للقول: «إنه في قلب المستقبل ستكون هناك ثورة في تقنية الحرب، تتيح للولايات المتحدة إعادة تعريف الحرب وفق شروطنا نحن»[٦٢]. في السياق، هناك «مفهوم يتبلور بأن الابتعاد عن المنصات باتّجاه الشبكات، هو النموذج المثالي للحرب»[٦٣]. وإذا تحقق هذا المفهوم، تصبح الحرب مجرد تمرين هندسي يخلو من الاحتكاك كلياً.

الصراع الإلكتروني

على الرغم من امتلاك إسرائيل إمكانيات كبيرة في عالم الحرب الإلكترونية، فإنها لا تدعي احتكاره؛ فالقوى المعادية لها باتت لديها قدرات وخبرات لا يستهان بها

أبداً. وقد برزت جليّة في الهجمات التي نفّذها، أكثر من مرة، قراصنة إنترنت عرباً ضد مصالح إسرائيلية، أشرنا إلى عيّنة منها آنفاً، وقبلها الصراع الإلكتروني في حرب تموز ٢٠٠٦. وقد أضاء بيتر سينجر على جوانب مجهولة من ذاك الصراع، بالقول: «لم يكن حزب الله قادراً على اختراق نُظم الجيش الإسرائيلي الحاسوبية فحسب، ولكنه اخترق أيضاً أنظمة الجيش اللاسلكية. والمثير أن هجمات الإنترنت التي شنّها على إسرائيل بدت وكأنها آتية من كابل في جنوب تكساس، ومزوّد خدمات في ضواحي فرجينيا، ومواقع إلكترونية في دلهي ومونتريال وبروكلين ونيوجرسي، لكنها في واقع الأمر، كانت مُقرصنة من قبل متسلّلي حزب الله. كما اخترق شبكة الخليوي، وتنصّت على المكالمات الهاتفية التي أجراها قادة وجنود إسرائيليون في الميدان»[٦٤].

من ناحية أخرى، نجحت المقاومة خلال «حرب لبنان الثانية»، في استخدام نظام تحديد المواقع G.P.S لتدقيق الرمايات الصاروخية على أهداف معادية بعيدة وغير مرئية. بعد ذلك، عمدت شركة «Google Earth» إلى تعتيم خارطة فلسطين المحتلة خدمة للكيان الصهيوني. ما تقدّم يشير إلى أن الاستعدادات في مجالَيّ الحرب الإلكترونية والسيبرية لا تقتصر على العدو فقط؛ فالمقاومة تدرك من جهتها أهمية هذه الحرب وأولويتها في المستقبل، وتسخّر لها القدرات المطلوبة.

الاستعداد لحروب المستقبل

قبل أشهر، أنشأ الجيش الإسرائيلي قيادة عمليات للحرب الإلكترونية، تتبع لها كتائب سايبر جديدة تدعى «جنود سبارتكوس»، للدفاع عن أنظمة الأسلحة الرئيسة، والمرافق العامة المدنية. وفي سياق تعزيز القدرات، ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت: «أن الوحدة ٨٢٠٠ التابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) أطلقت حملة كبيرة لتجنيد عباقرة حواسيب من اليهود في جميع أصقاع الأرض»[٦٥]. وكانت شعبة أمان قد شكّلت، قبل ثلاثين عاماً، الوحدة ٨٢٠٠ المتخصّصة في مجال التجسّس الإلكتروني.

ونظراً لأهمية الحرب السيبرية، نظم الكيان الصهيوني بمبادرة من الهيئة الوطنية للسايبر، وجامعة تل أبيب مؤتمر الفضاء الإلكتروني، (٢٠١٣/٦/١٣)، بمشاركة كبار مسؤوليه، ونحو ١٥٠٠ من الخبراء والمهتمين. وقال شيمون بيريز في كلمة له: «إن التهديدات الموجّهة لبلاده تحتم عليها تطوير تكنولوجيا المعلوماتية، بغية التفوق على دول عربية وإسلامية، تسعى لتطوير هذا السّلاح الجديد». من جهته، اعتبر بنيامين نتنياهو «أن الحرب الإلكترونية جزء من ميدان معركة، لا تدور رحاها في المستقبل بل الآن. وإن مصدر الهجمات على إسرائيل آتية من إيران وحزب الله وحركة حماس»[٦٦].

أما الخبير الإسرائيلي ليؤور طينسكي، فحذّر من «أن الهجمات الإلكترونية تهدد بإتلاف مواقع المصارف ومؤسسات الضريبة، وتمسّ بمرافق الحياة المدنية الحيوية، كتعطيل الإشارات الضوئية، واستهداف حاسوبات مستودعات النفط والغاز، وأبراج المراقبة في المطار. كما لم يستبعد إمكانية السيطرة على أنظمة الطائرات غير المأهولة وتشغيلها وفقاً لرغبة الخصم. ودعا إسرائيل إلى الاستعانة بالولايات المتحدة وفرنسا عند تعرضها لهجوم إلكتروني كبير»[٦٧].

في السياق، ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت، «أن تل أبيب قرّرت تحويل صحراء النقب إلى قاعدة للحرب الإلكترونية، حيث سيتم إقامة مركز خاص في مدينة بئر السبع، يحوي ألف مكان عمل»[٦٨]. وأوضحت الصحيفة، أن مجال الحرب الإلكترونية أصبح إحدى الثروات الإستراتيجية لإسرائيل، ليس على المستوى الأمني فقط، وإنما على المستويين الاقتصادي والاجتماعي أيضاً، وهي تستثمر الكثير من الأموال لتطوير قدراتها الإلكترونية... كما أعرب عدد من الخبراء الإلكترونيين الإسرائيليين، عن «دهشتهم واستغرابهم من القدرات التي أثبتتها المقاومة الفلسطينية، في الحرب الأخيرة، على صعيد الصراع الإلكتروني»[٦٩].

بموجب خطة عوز، سيعزز الجيش الإسرائيلي قدراته، ويكثّف إجراءاته في هذا

المجال، لعلمه أن الحروب المقبلة، لن تقتصر على ساحة المعركة فقط، وإنما ستدور من وراء شاشات الحواسيب المتطورة أيضاً. كما أن الربط الشبكي يُفعل القوة القتالية من خلال تطوير أداء منظومة القيادة والسيطرة؛ فالبريد الإلكتروني وألياف الإنترنت البصرية التي تربط الوحدات العسكرية، تتيح لها تبادل المعلومات بوضوح وسرعة أكبر من استعمال أجهزة اللاسلكي والهاتف والفاكس. وهذا المعطى يحسّن من معرفة القادة بأوضاع الميدان، ويعزز سيطرتهم على حركة جنودهم.

٨- توضيع فرقة مدرعة على جبهة الجولان التي تزايدت سخونتها، خلال العام ٢٠١٤، مع ارتفاع إيقاع الأحداث السورية، حيث تجري المعارك على تخومها بين الجيش السوري والمعارضات المسلحة. وكذلك تخصيص فرقة مدرعة لكل جبهة عربية مجاورة لفلسطين المحتلة، والاحتفاظ بنظام فرق الاحتياط المعمول به، لاستدعائها عند إعلان التعبئة. لكن مع التنبّه إلى أن جزءاً من القوات المدرعة سيتم تحويله، في السنوات المقبلة، بموجب خطة عوز، إلى قوات خفيفة مزوّدة بمركبات ذات عجلات مطاطية بدل سلاسل الجنازير. والقصد الإسرائيلي من هذا التدبير «نقل الوحدات بشكل أسرع من جبهة إلى أخرى، والمناورة بسهولة أكبر في بيئات قتال أكثر مدينية»[٧٠].

في مجمل الأحوال، تؤشر هذه الفقرة من خطة عوز إلى أن القيادة الإسرائيلية لم تُسقط فرضية الحرب الكلاسيكية من حساباتها كلياً، رغم إدراكها لوهن الجيوش العربية وانشغالاتها الداخلية. كما تظهر تحسّباً إسرائيلياً لجبهة الجولان تحديداً، بخاصة أن القيادة السورية سبق أن أعلنتها، مطلع صيف ٢٠١٣، ميداناً مفتوحاً لنشاطات المقاومة، عقب استهداف طيران العدو لأهداف على أطراف مدينة دمشق. ورغم حالة الاستنزاف التي يعانيها الجيش السوري، فلا يزال يملك الكثير من عناصر القوة، ولا سيما الصاروخية منها على أنواعها، وبإمكانه إشعال هذه الجبهة في حال الاضطرار.

من ناحية أخرى، ربط العديد من المحللين الإسرائيليين والمصريين بين توقيت إعلان خطة عوز والأحداث التي تشهدها صحراء سيناء، وإقدام الجيش المصري على إدخال كتائب مدرعة وطائرات عمودية إليها من دون طلب موافقة تل أبيب، وخلافاً لمندرجات الملحق العسكري المرفق باتفاقية كمب ديفيد، الذي يحد من حركة القوات المصرية، لا سيما في المنطقة «ج».

لقد بنى المحللون تقديراتهم على المعلومات التي أوردتها مجلة «إسرائيل ديفنيس» التي رسمت سيناريو هجوم إسرائيلي وهمي، تصل تشعباته إلى قناة السويس، حيث يتم تعطيلها كرد على تحركات عدائية على الجبهة الجنوبية!!!.

على أرض الواقع، لا يوجد أساس لهذا السيناريو، أقلّه في المدى المنظور؛ فأحداث سيناء لا تشكّل أي خطر على أمن العدو الإسرائيلي. أما بخصوص القوى المتقاتلة، فهو يدرك جيداً أن الجيش المصري ليس لديه النية ولا الرغبة على افتعال صدام معه حالياً. كما أن أغلب الجماعات المتشدّدة الناشطة في مصر وغيرها من الأقطار العربية، لا تتضمن أجندتها أولوية قتال الإسرائيليين. هذا فضلاً عن ارتباطاتها بأجهزة استخبارات ومصادر تمويل إقليمية، حليفة للولايات المتحدة والغرب، ولا تكنّ العداء لإسرائيل. وقد صوّب المدير السابق لمركز البحوث والدراسات الإستراتيجية الجنرال حسام سويلم البوصلة بقوله، إن الهدف من خطة عوز هو ردع إيران، ولم تقصد إسرائيل مصر إطلاقاً.

٩- عدم المسّ بميزانية الأبحاث والتطوير في الجيش الإسرائيلي، والمقدرة بحوالى ١,٢ مليار دولار سنوياً.

في الجانب المالي، أتى إقرار خطة عوز ليطوي مشكلة بين المؤسسة العسكرية ووزارة المال الإسرائيلية التي أصرّت على تقليص موازنة الجيش، خلال سنتين، نحو ملياري دولار، من ضمن سياسة تقشف الموازنات. ولطالما أبدت هذه الوزارة تذمّرها من نهم الجيش إلى الأموال، إذ إن موازنته لعام ٢٠١٣ بلغت ٥٢,٥ مليار شيكل، أي

حوالى ١٤ مليار دولار. يُضاف إليها ٣,٢٥ مليار دولار قيمة المساعدة العسكرية الأميركية السنوية، ومئات ملايين الدولارات المُقدّمة كهبات لبرامج البحوث وتطوير الوسائط القتالية، مثل القبّة الحديدية وصاروخ آرو. كما يحصل الجيش على قسم من عائدات أرباح الصناعة العسكرية الإسرائيلية.

وكان الجنرال بني غاينتس، قد حذر قبيل مناقشة الخطة الجديدة أمام الكنيست، من تداعيات سياسة التقشف على أداء الجيش الإسرائيلي، قائلاً: «إنه مضطر لتقليص نطاق تدريبات الوحدات النظامية، وتقليل أيام الخدمة الاحتياطية، واحتمال تجميد مشروع العصا السحرية»[٧١]. وكتب الخبير الإسرائيلي أليكس فيشمان: «إن الثغرة المالية البالغة ثمانية مليارات شيكل تتّسم ببعد كارثي»[٧٢].

أتت خطة عوز التي أوصت بتقليص القوات البرية، وبيع وسائط قتال قديمة إلى دول نامية في العالم الثالث، تعود أثمانها إلى الجيش، لتفكّ الاشتباك وتحلّ إشكالية عجز الموازنة الأمنية. وأكثر من ذلك، توفر ملياري دولار خلال السنوات الخمس المقبلة؛ لهذا لاقت ترحيباً لدى المؤسسات السياسية والمالية في الكيان الصهيوني.

الانعطافة السريعة

بقدر ما أثارت خطة عوز الحماسة لدى العديد من الجنرالات والخبراء العسكريين، فقد خلقت تشويشاً وارتباكاً عند شريحة من المجتمع الصهيوني، نظراً للانعطافة السريعة التي أحدثتها. ولطمأنة هؤلاء، أعلن موشيه يعلون: «إن هذه الإجراءات لن تؤثر على جهوزية الجيش الإسرائيلي وفعاليته العملانية، وسيتم تطبيقها بمسؤولية واتّزان، وتضمن الاستثمار في منظومات تسليحية، تساعد الجيش بالحفاظ على فجوة تكنولوجية كبيرة إزاء الدول والمنظمات المعادية»[٧٣].

وفي بحثه عن الأسس النظرية لخطة عوز، ربط أليكس فيشمان بينها وبين خطة غزو العراق قائلاً: «إن الجيش الذي يُبنى الآن هو جيش الحرب المقبلة، والخطة

الجديدة في جوهرها أقرب إلى عقيدة «الصدمة والترويع» التي انتهجها الأميركيون في حرب العراق. وهي تقضي ببناء قوات خاصة لمختلف المهام، مؤلفة من فرق نظامية لحماية الجبهات، تدعمها فرق احتياطية عند الضرورة، إلى جانب فرق خفيفة قادرة على المناورة السريعة داخل أراضي العدو»[٧٤].

أما الخبير الإسرائيلي رون بن يشاي، فأبدى حماسة لخطة عوز، شرط الالتزام بتنفيذها خلال السنوات الخمس المقبلة، وقال: «عندها، سيكون لدولة إسرائيل جيش أصغر لكنّه أشد فتكاً وحداثة، ومن النوع المؤهل لمواجهة كبرى، قادر على حسم الحرب إذا ما نشبت»[٧٥]. وعلّق المحلّل الإسرائيلي «يوآف ليمور» بالقول: «إن المسار الذي انتهجته القيادة، مهّد الطريق لجيش جديد أشد ملاءمةً للمعارك التي ستواجهه؛ فالتفكّك السريع للجيوش العربية قلّص من احتمالات الحرب التقليدية كثيراً، ما يسمح بالتخلّي عن عدد كبير من الطائرات والدبابات والمدافع القديمة»[٧٦].

باعتقادنا، يكمن بيت القصيد في تعليق يوآف ليمور، الذي يتضمّن الدافع الرئيسي لإبصار خطة عوز النور في هذا التوقيت. ويشير تعليقه إلى البيئة الإستراتيجية الإقليمية ومتغيراتها السريعة، المتفاعلة على وقع رياح «الربيع» العاصف بأكثر من قطر عربي، ولا سيما سورية.

مراجع الفصل الرابع

١- حسن توركماني، الحرب وفن الحرب، مرجع سابق، ص٢٧٩.

٢- بيتر سينجر، الحرب عن بعد، مرجع سابق، ص٩٧.

٣- عوفر شيلح، لماذا يجب إحداث ثورة في الجيش الصهيوني؟، ترجمة باحث للدراسات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص٥٣.

٤- كهانا افرايم، صيحفة معاريف، ٢٠١٢/٩/٣.

٥- عدنان أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص١١٠.

٦- المرجع ذاته، ص١١٠، نقلاً عن أوري بن يوسف، حول مفاجأة حرب يوم الغفران وأسبابها، ص٧٦.

٧- عوفر شيلح، لماذا يجب إحداث ثورة في الجيش الصهيوني؟، مرجع سابق، ص٢٠٦.

٨- المرجع ذاته، ص٥٦.

٩- عدنان أبو عامر، ثغرات في الجيش الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٩٥.

١٠- محمد زيادة، كيف استفاد العدو الصهيوني من الحرب الأميركية على العراق، مجلة البيان، العدد ٥٨، لندن، ٢٠٠٣، تشرين أول، ص٤٣.

١١- عدنان أبو عامر، ثغرات في الجيش الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٩٥، نقلاً عن أحمد ثابت، الأمن في الإستراتيجية الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، ص٧٦.

١٢- المرجع ذاته، ص٣٠٩.

١٣- حسن توركماني، الحرب وفن الحرب، مرجع سابق، ص٢٨٦.

١٤- المرجع ذاته، ص٢٩٤.

١٥- المرجع ذاته، ص٣١٥.

١٦- إحسان مرتضى، الأمن القومي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٦٠.

١٧- أليكس فيشمان، انقلاب في جيش الدفاع، يديعوت أحرونوت، ١٩٩٩/١/٣.

١٨- إحسان مرتضى، الأمن القومي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٢١٣، نقلاً عن ألوف بن، السلام هام والجيش أكثر، هآرتس، ١٩٩٩/٧/٢٧.

١٩- محمد خواجه، الشرق الأوسط تحوّلات إستراتيجية، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص٧٤.

٢٠- بيتر سينجر، الحرب عن بعد، مرجع سابق، ص٣٠٥.

٢١- عميرا ربابورات، فشل المفاهيم مرة أخرى، معاريف، ٢٠٠٦/٨/١٨.

٢٢- رون طيرا، تكسير عظام الأمبيا، يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٦/٩/١٣.

٢٣- ديفيد جونسون، تقرير لمعهد «راند» الأميركي، السفير، ٢٠١٢/١/٢١.

٢٤- محمد خواجه، حرب لبنان الثانية تكشف المفاصل الرخوة للجيش الإسرائيلي، السفير، ٢٠٠٧/٨/١٤.

٢٥- هآرتس، ٢٠٠٦/٧/٢٤.

٢٦- رون طيرا، تكسير عظام الأمبيا، مرجع سابق.

٢٧- إحسان مرتضى، الأمن القومي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٢٩٩، نقلاً عن رؤوبين بدهستور، هآرتس، ١٩٩٨/١٢/٩.

٢٨- المرجع ذاته، ص٣٠٣، نقلاً عن كتاب يسرائيل تال.

٢٩- زئيف شيف، حدود القوة، قراءة من كتاب يسرائيل تال، هآرتس، ١٩٩٧/٧/٣.

٣٠- عدنان أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٢٨٧.

٣١- صموئيل غوردون، النسر والثعبان، ترجمة سوسن الفقيه، مركز بيغن - السادات للدراسات الإستراتيجية، ١٩٨٨.

٣٢- أحمد شعبان، الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، دار سينا للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص٢٥٣.

٣٣- السفير، نقلاً عن هآرتس، ٢٠٠٦/٧/٢١.

٣٤- أحمد ثابت، الأمن في الإستراتيجية الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، عدد ١٨٧، اكتوبر١٩٨٨، ص١٠٥.

٣٥- عدنان أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٩٢.

٣٦- السفير، نقلاً عن هآرتس، ٢٠٠٦/٧/٢٦.

٣٧- بيتر سينجر، الحرب عن بعد، مرجع سابق، ص٢٨٠.

٣٨- المرجع ذاته، ص٣٤٨.

٣٩- المرجع ذاته، ص٤٢٠.

٤٠- ماجد كيالي، الكيان الصهيوني يعيد تأهيل جيشه، ماذا بعد؟ صحيفة الحياة، ٢٠٠٧/٩/٢٢.

٤١- هآرتس، ٢٠٠٧/٧/٢٧.

٤٢- عدنان أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٢٧٩، نقلاً عن نشرة صادرة عن مركز بيغن-السادات للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٧/٥/٨.

٤٣- ألون بن وعاموس هرئيل، هآرتس، ٢٠٠٦/٧/٢٨.

٤٤- سيفر بلوتسكر، يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٦/٧/١٤.

٤٥- رؤوبين بدهستور، هآرتس، ٢٠٠٦/٨/١٦.

٤٦- هآرتس، ٢٠٠٧/٨/٢٥.

٤٧- هآرتس، ٢٠٠٧/١٢/٢٠.

٤٨- صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية، ٢٠٠٨/٤/١.

٤٩- إحسان مرتضى، الأمن القومي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٢٧٥.

٥٠- عدنان أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي، مرجع سابق، ص١٤٣، نقلاً عن صحيفة الغارديان.

٥١- المرجع ذاته، ص١٤٤، نقلاً عن يعقوب حسداي، موقع يديعوت أحرونوت الإلكتروني، ٢٠٠٧/٩/١٢.

٥٢- المرجع ذاته، ص١٤٤.

٥٣- عوفر شيلح، جيروزاليم بوست، ٢٠١٣/٧/٢١.

٥٤- عميرا ربابورات، معاريف، ٢٠١٣/٧/٢٥.

٥٥- بيتر سينجر، الحرب عن بعد، مرجع سابق، ص١٨٥.

٥٦- السفير، نقلاً عن وكالة رويترز، ٢٠١٣/١٠/٢٥.

٥٧- مونبريال تيري وجان كلين، موسوعة الإستراتيجيا، مرجع سابق، ص٥٠٦.

٥٨- رون بن يشاي، السفير نقلاً عن يديعوت أحرونوت، ٢٠١٣/٧/١٥.

٥٩- حلمي موسى، السفير، ٢٠١٣/٤/٨.

٦٠- صحيفة المستقبل، ٢٠١٣/٤/١٢.

٦١- بيتر سينجر، الحرب عن بعد، مرجع سابق، ص٣٠٣.

٦٢- المرجع ذاته، ص٣٠٤.

٦٣- المرجع ذاته، ص٣٠٢.

٦٤- المرجع ذاته، ص٤٢٩.

٦٥- يديعوت أحرونوت، ٢٠١٣/٤/١٠.

٦٦- يديعوت أحرونوت، ٢٠١٣/١١/٢٥.

٦٧- المرجع ذاته.

٦٨- حلمي موسى، السفير، نقلاً عن يديعوت أحرونوت، ٢٠١٣/٧/١٢.

٦٩- معاريف، ٢٠١٣/٥/٢٤.

٧٠- حلمي موسى، السفير، نقلاً عن يديعوت أحرونوت، ٢٠١٣/٥/٢٩.

٧١- يديعوت أحرونوت، ٢٠١٣/٧/١١.

٧٢- المرجع ذاته.

٧٣- السفير، نقلاً عن بن يشاي، يديعوت أحرونوت، ٢٠١٣/٧/١٥.

٧٤- حلمي موسى، السفير، نقلاً عن صحيفة إسرائيل اليوم، ٢٠١٣/٧/١٢.

٧٥- السفير، نقلاً عن يديعوت أحرونوت، رون بن يشاي، ٢٠١٣/٧/١٥.

٧٦- حلمي موسى، السفير، نقلاً عن صحيفة إسرائيل اليوم، ٢٠١٣/٧/١٢.

الفصل الخامس

البيئة الإستراتيجية

إنّ أقوى الأسلحة في يدِ المستعْبِد هو عقل المستعْبَد.

قول مأثور

شهدت البيئة الإستراتيجية في العالمين العربي والإسلامي، خلال العقود المنصرمة، أحداثاً كبرى أفضت إلى متغيرات نوعية، لفحت رياحها دولاً إقليمية وازنة مثل إيران ومصر وتركيا والسعودية والعراق وسورية... تشكّل مجتمعةً، منظومة إقليمية معقّدة، تتفاعل سياساتها وتتعارض في آن واحد. ولأن البيئة الإستراتيجية بطبيعتها، محكومة بسمات التقلّب والتوجّس والغموض وعدم الثبات، فمن الصعب التنبؤ بتطوراتها المستقبلية.

هذه المتغيرات النوعية، حدثت بفعل عمليات تراكم وتخمير بطيئة، استهلكت عقوداً زمنية، نعايش أشد تداعياتها في لحظتنا الراهنة. ولكي نحيط بما يجري حولنا اليوم، لا بدّ من إطلالة مقتضبة، تلحظ أبرز المحطات المفصلية التي شهدتها المنطقة، والتي كان لها تأثيراتها على خارطة الصراعات، وتباعاً على الإستراتيجيات العامة، بما فيها الإستراتيجية العسكرية. وهنا يكمن الرابط بين متغيرات البيئة الإستراتيجية في

الإقليم، والتبدّلات البنيوية التي شهدتها الدولة العبرية، وتأثير ذلك على إستراتيجيتها العسكرية، التي تتمظهر من خلال تبدّل خططها العملانية في مسار بياني متتابع غير مستقيم.

تبدّلات في الإقليم

أول التبدّلات، دشّنته الثورة الإسلامية في إيران (شباط١٩٧٩) التي تحوّلت بين ليلة وضحاها، من شريك إستراتيجي للكيان الصهيوني إلى عدو وجودي له. حينها، انكسرت إحدى الحلقات الثلاث (إيران، تركيا، أثيوبيا) التي طالما شكّلت لهذا الكيان، منذ تأسيسه، حزام أمان يزنر دول الطوق العربية. وكان من الطبيعي أن تبدِّل طهران، بعد الثورة، تحالفاتها، واضعةً قضية فلسطين كمعيار رئيس، لنسج العلاقات مع الكيانات الدولية والإقليمية. وتدريجاً، تزعّمت المحور المعادي للمشروع الأميركي الصهيوني، فوثقت علاقتها مع سورية، وحركات المقاومة في المنطقة.

هذا التبدّل في السياسة الخارجية الإيرانية، لم يلقَ ترحيباً من أغلب الدول العربية التي أقدمت على مناصبتها العداء لأسباب شتى...ففي ذلك الحين، كانت مصر السادات قد خرجت من الصراع العربي الإسرائيلي كلّياً، بعد توقيع اتفاقية كمب ديفيد(١٩٧٩)، ورهنت مستقبلها للمشيئة الأميركية، فانضمّت، آنذاك، إلى منظومات مواجهة الاتحاد السوفياتي والشيوعية. وكان الأردن قد سبقها إلى مهادنة إسرائيل، وفضّ النزاع معها بعد حرب حزيران ١٩٦٧، لتكون آخر حرب عربية إسرائيلية يشارك فيها. وفي العام ١٩٩٤، وقّعت عمان مع تل أبيب اتفاقية «سلام» في وادي عربة، وتحديداً بعد ثلاث سنوات على إبرام قيادة منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية أوسلو مع الجانب الإسرائيلي، التي لم تكن موضع إجماع الفلسطينيين، فحدث شرخ، تجسّد فيما بعد، بقيام السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وحكومة حركة حماس في قطاع غزة...

أما صدام حسين، فأقدم، بتشجيع أميركي وتمويل خليجي، على شن حرب مدمّرة ضد الجمهورية الإسلامية الفتية، خشية انتقال عدوى ثورتها إلى بلاده. وبعد سنتين على وقف الحرب العبثية معها (١٩٨٠-١٩٨٨)، دفعت الديون المتراكمة على الخزانة العراقية، وانخفاض سعر برميل النفط إلى ما دون ١٥ دولاراً، صدام حسين، مجدّداً، إلى ارتكاب حماقة غزو الكويت؛ فتوافرت الذريعة للولايات المتحدة وتحالفها الدولي، لكي تشعل حرب الخليج الثانية. بعدها، أقدمت على محاصرة العراق لأكثر من عقد زمني، توّجته بغزو أراضيه واحتلالها في العام ٢٠٠٣.

وجّهت واشنطن الضربة الكبرى للجيش العراقي، حين فكّكت وحداته وسرّحتها، تمهيداً لتمزيق النسيج العراقي، وإعادة صهره طائفياً ومذهبياً ضمن قالب فيدرالية هشة. ونجحت بإيقاظ كل موروثات الحقبة السوداء في تاريخ الفتنة الإسلامية الكبرى؛ فانفجر الصراع الداخلي بين مكوّنات الشعب العراقي من سنّة وشيعة وعرب وكرد...وعمل الأميركي وحلفاؤه على تأجيجه، ونقل رياحه السامة إلى خارج فضاء بلاد الرافدين.

الاستدارة المشرقية

بعد الحدث العراقي، أتت الاستدراة التركية مطلع الألفية الثالثة، فاستبشر كثيرون من العرب خيراً، برجوع تركيا إلى فضائها الإسلامي-المشرقي. وهلّل هؤلاء لوقفة أردوغان في وجه شيمون بيريز في دافوس، وغضبه جراء قتل نشطاء سفينة مرمرة، على أيدي جنود البحرية الإسرائيلية. وقد ظنّوا أنها خطوات أولى على درب القطيعة مع الكيان الصهيوني، ومراجعة تحالفاته الإقليمية والدولية. لكن الأمور، سرعان ما سلكت منحىً صادماً؛ فالعلاقة بين حكومة أنقرة، وكل من واشنطن والحلف الأطلسي، ترسّخت أكثر من ذي قبل، والعداء تجاه تل أبيب، لم يتعدَّ دائرة العتب والمطالبة بالاعتذار. وبدل تصفير الأزمات مع الجوار، وفق رؤية منظّر الجمهورية

الجديدة أحمد داوود أوغلو، تزايدت حدّتها، لتطيح فلسفة «العمق الإستراتيجي»[*]. وفي السنتين الأخيرتين، خطت تركيا خطوتين استفزازيتين، لا تزال مفاعيلهما ترتد سلباً على علاقتها بمحيطها الإقليمي والدولي، وهما:

الأولى: نصب منظومات رادارات الدرع الصاروخية الأميركية فوق أراضيها، لتكتمل أضلع مثلثها، بعد نشر صواريخها في كل من تشيكيا وبولندا. وتمثّلت الوظيفة المعلنة لهذه الدرع، بحماية فضاء الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية من مخاطر الصواريخ البالستية الإستراتيجية. وهذه المنظومات وليدة حرب النجوم التي أطلقها الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغن، وتسعى واشنطن لنشرها في الخليج العربي والمحيط الباسفيكي وغيرهما، بقصد تشديد قبضتها على الفضاء الكوني برمّته.

الثانية: استقدام بطاريات الباتريوت الأطلسية، ونشرها في مدن أضنة وغازي عينتاب وكهرمان مراش القريبة من الحدود السورية، وهي معدّة لصد الصواريخ البالستية التكتيكية. وبهذا يكتمل حزام الربط الصاروخي الأميركي، ليزنّر كلاً من روسيا وإيران وسورية والعراق... واللافت، أن هذه الدول لا تشكل أي خطر على تركيا، وتسعى لنسج علاقات طيبة معها في مجالات شتى.

لم تقنع الرواية الأميركية التركية روسيا، بأن الدرع الصاروخية موجهة ضد خطر الصواريخ الإيرانية، توريةً وتمويهاً، نظراً لقصر مداها، وعجزها عن الوصول إلى أراضي أوروبا والولايات المتحدة. من هذا المنطلق، تصرّفت القيادة الروسية على أساس أن الدرع الأميركية مخصّصة لجبه ترسانتها الصاروخية بالدرجة الأولى، بغية تقييد مناورتها وشل ديناميتها في حال نشوب نزاع. وفي إجراء دفاعي، نشرت موسكو

(*) كتاب العمق الإستراتيجي، أحمد داوود أوغلو، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

صواريخ «اسكندر أي»(*) المتطورة، ذات المسار المنحني، داخل جيب كالينغراد الملاصق للحدود البولندية، ووضعت الرادارات المنصوبة لدى تركيا، في مقدمة أهدافها العملانية.

أما التذرّع بأن الباتريوت لحماية تركيا من «الخطر السوري»، فهذا مدعاة للسخرية!!!.فسورية في عز تألقها الإقليمي لم يكن بمقدورها مجابهة القوة التركية، وقد اضطرت، في العام ١٩٩٨، لقبول اتفاق أضنة المجحف بحقها، تجنباً لنشوب الحرب: فإذا كان الحال هكذا، آنذاك، فهل باستطاعة سورية الغارقة في مستنقع دموي مدمّر، أن تقدم على فعل حربي ضد بلاد الأناضول الآن؟!!!

إنّ من الأجدى والأكثر واقعية، التنبّه إلى خطر تركيا الأردوغانية المنغمسة، كلياً، في لجّة الصراع السوري. وللسيطرة على إدارته، أنشأت غرفة عمليات «أممية» فوق أراضيها، تُعنى بتدريب وتجهيز وتنظيم القوى المسلحة المناوئة للنظام في دمشق. كما شرّعت أبوابها أمام عشرات آلاف العناصر الإسلامية المتشدّدة من القاعدة ومتفرعاتها، العابرة من جهات الأرض الأربع إلى البلد الجار.

بالعودِ إلى صواريخ الباتريوت؛ فمن يدقّق في جغرافية نقاط نصبها، يدرك وظيفتها المتمثّلة بالدفاع عن قاعدة إنجرليك الأطلسية، حيث تُدار غرفة العمليات الأممية، وقاعدة كورجيك التي تحوي رادارات الدرع الصاروخية. وهذه الصواريخ، مشبوكة مع رادارات الأسطول الخامس الأميركي، الراسي قبالة شاطىء البحرين، والتي بدورها مربوطة بمنظومات الرصد والتعقّب الإسرائيلية. وتحمل بعض سفن هذا الأسطول صواريخ اعتراضية من طراز «ثاد» و«إيجيس» و«باك٣»، من ضمن مهامها تأمين أجواء الكيان الصهيوني. ويتيح وجود الرادارات قرب ملاطية رصد أي صاروخ إيراني خلال ست دقائق من انطلاقه، بينما تحتاج مثيلاتها الإسرائيلية

(*) يصل مدى صاروخ «اسكندر أي» من ٢٢٠-٥٠٠ كلم، تبعاً لطرازه، ويحمل رأساً متفجراً زنة ٩٠٠ كلغ، ويمكن تزويده برؤوس غير تقليدية.

لحوالى ١٢ دقيقة لكشف الصاروخ ذاته. هذا الفرق الوقتي، يسمح لمنظومات العدو الصاروخية، بالاستعداد المبكر لتعقبه وتدميره.

إن سياسات أردوغان الأطلسية والشرق أوسطية، أدّت إلى ارتفاع منسوب التوتر والعسكرة في المنطقة، من دون مبرر جوهري. ويقع نصب الصواريخ ضمن مقايضة تمنح أنقرة توكيلاً أميركياً بزعامة إقليمية، تحنُّ إليها منذ سقوط السلطنة العثمانية. فالجنوح الإمبراطوري لحكومة أردوغان، جعلها تنتهج إستراتيجية حرق المراكب، من دون الاكتراث إلى مخاطرها، وكلفتها على المحيط الإقليمي وتركيا. وبالتالي، لن تكون بمنأى عن ظاهرة التشظّي التي تضرب أكثر من قطرٍ عربي، بخاصة أنها تشبه الآخرين بتركيبتها وتنوّعاتها الديمغرافية والثقافية.

استفزّت السياسة التركية بخصوص سورية، الأقليّة العلوية التي تعاني أصلاً التمييز المجحف بحقّها، كونها تحتل درجة ثانية في سلّم المواطنية. كما أغضب التواطؤ الضمني بين الأجهزة الأمنية التركية وتنظيم داعش، الذي امتهن محاربة الأكراد في الشمال السوري، إخوانهم في بلاد الأناضول.

وفي الأشهر الأخيرة، شهدت المدن التركية تظاهرات واضطرابات أربكت حكومة حزب العدالة والتنمية. وبلغ التصدّع منظومة الحكم ذاته، من خلال بروز الخلاف بين أردوغان وحليفه السابق فتح الله غولين، المتهم بتسريب أشرطة تظهر فساد عائلة رئيس الوزراء وبعض قياديي حزب العدالة والتنمية. كما برزت فروق بين موقفيّ رئيس الجمهورية عبد الله غول وأردوغان، تجاه عدد من المسائل الداخلية، مثل إقالة بعض قادة الشرطة والقضاة، وحجب موقع التويتر عن الفضاء الإلكتروني. ويبدو أن «لعنة سورية» التي أسهمت في تغذيتها حكومة أردوغان، مرشحة لتصيب شظاياها الداخل التركي...

الحدث السوري

أما سورية، قلب الحدث الآن، فقد تحوّلت إلى خط تماس إقليمي دولي، تتراصف عند ضفتيه جبهتان متقابلتان، تضم الأولى، الولايات المتحدة والغرب وتركيا ودول الخليج ومعها حركات «إسلامية» متشدّدة. بينما تضم الثانية، روسيا والصين بدرجة أقل، وإيران وقوى ممانعة في العراق ولبنان. هذا الاصطفاف الحاد، جعل الوزير سيرغي لافروف يقول يوماً، إن النظام الدولي الجديد ترتسم ملامحه على وقع الميدان السوري.

بعد مضي ثلاث سنوات على اشتعال الحرب السورية، بدأت موازين القوى ترجح، ببطءٍ لمصلحة القيادة في دمشق، التي نجحت بدءاً من النصف الثاني للعام ٢٠١٣، في حسم نتائج رزمة معارك ذات طابع عملياتي، في مناطق القلمون وحمص وحلب، إلى جانب فكّ حزام المسلحين عن أغلب ضواحي العاصمة. هذا الرجحان في الوضع الميداني، في حال استمراره، قد يفضي إلى تبدّل في المشهد الإستراتيجي السوري، لغير مصلحة الولايات المتحدة وحلفائها.

وفي هذا السياق، يُمكن، أن تسهم الأزمة الأوكرانية، التي خلخلت الكثير من التفاهمات بين واشنطن وموسكو، في تسعير نيران الحرب السورية أكثر فأكثر. والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة، هل من المصادفة أن تسقط مدينة يبرود، عاصمة القلمون، بيد الجيش السوري (٢٠١٤/٣/١٦) في يوم الاستفتاء على انفصال شبه جزيرة القرم عن أوكرانيا وعودتها إلى الاتحاد الروسي؟

إن توكيل واشنطن الملف السوري لتركيا وبعض دول الخليج، وتغاضيها عن تعاظم وزن قوى تكفيرية متشدّدة مثل تنظيمات داعش والنصرة والجبهة الإسلامية، داخل بيت ما يسمى بالثورة السورية، أسقط ادعاءات الحرص على حقوق الشعب السوري المشروعة في الحرية والعيش الكريم، وإن لحظنا أخيراً، بداية انفكاك بين

بعض هذه التنظيمات وقوى إقليمية، استفاقت، فجأة، على قوانين مكافحة الإرهاب، وتجريم من يذهب للقتال في سورية، بعد سنوات من التغاضي والرعاية.

لقد بدأ الغرب يتحسّس خطورة التكفيريين على مصالحه، بعد انتشار خلاياهم كالفطر في سورية والعراق ولبنان واليمن ومصر... ويبدي تخوّفه من انتقال العدوى إلى دياره، غداة توقف الحرب في بلاد الشام، مستعيداً ذاكرة تسعينات القرن الماضي، بعد عودة «المجاهدين» من أفغانستان...

إن تجمّع كل هؤلاء على عداء القيادة السورية، ليس مردّه الإصلاح وتطوير النظام السياسي الضروريين، بل لمعاقبتها على مواقفها المعادية للمشروع الأميركي، ودعمها لحركات المقاومة في العراق ولبنان وفلسطين. فمن ينظر إلى توليفة المعارضات المسلّحة، المنسلّة بمعظمها من تنظيم القاعدة وتفريعاتها، لا يمكنه الاستبشار، خيراً، بمستقبل الشعب السوري، لو قدّر لها الاستيلاء على السلطة. فهؤلاء الذين لا يتورّعون عن تكفير بعضهم بعضاً، واللجوء إلى التقاتل لفضّ خلافاتهم اللامتناهية، كيف يمكن أن يكونوا ضمانة مستقبل أفضل لسورية؟ فالاشتباكات التي دارت ولا تزال، بين تنظيم داعش من جهة، وبقية رفاق السلاح السابقين من جهة أخرى، حصدت، بحسب مصادر المرصد السوري المعارض (رامي عبد الرحمن)، نحو ٤٥٠٠ قتيل، وأرقاماً مضاعفة من الجرحى!!! هذا التشرذم في بنية معظم الفصائل المعارضة، وحملها لأفكار متشدّدة لا علاقة لها بالإصلاح والحريات، صعّب عملية الحل السياسي الذي لا مندوحة عنه، لوقف النزف الدموي في سورية.

اللحظة التاريخية

من جهتها، تجهد الولايات المتحدة في ظل الحريق الكبير الذي يلتهم ما تبقى من قدرات عربية، لقرصنة اللحظة التاريخية، وتصفية القضية الفلسطينية، على قاعدة أن لا عودة إلى حدود الرابع من حزيران، ولا تراجع عن تمدد سرطان الاستطيان في الضفة

الغربية والقدس. ولإرضاء المفاوض الفلسطيني، يمكن اعتماد مبدأ مقايضة الأراضي وفقاً للمنظور الإسرائيلي، الذي حظي بمباركة مجلس وزراء الخارجية العرب!!!

إن ما يحول دون إتمام الصفقة حتى الآن، هو العناد الإسرائيلي، وليس العربي، الذي يصرّ على تمرير شروطه كاملة، دون مراعاة عدم قدرة المفاوض الفلسطيني على القبول بيهودية الدولة وإلغاء حق العودة، تخوّفاً من انقلاب الشارع الفلسطيني ضده. وينطلق الإسرائيلي في موقفه المتعنّت، هذا، من اختلال موازين الصراع؛ فالأحداث الجارية من حوله تصبّ بمجملها في بحيرته، وبالتالي، فهو غير مجبر على تقديم أية تنازلات، ولو كان الثمن تشريع وجوده فلسطينياً وعربياً.

اللافت، أن بعض العرب من حلفاء واشنطن، يرمي بثقله للضغط على الجانب الفلسطيني، لكي يقبل بأية تسوية مطروحة، ولو كانت النتيجة تهويد القدس وضياع فلسطين. ويكمن خلف «اللهفة العربية» لإنجاز التسوية الفلسطينية-الإسرائيلية بأسرع وقت ممكن، التفرّغ الكلّي لإدارة الصراع ضد «العدو» الجديد المتمثّل بالجمهورية الإسلامية في إيران. لأن التسوية، قد تسمح مستقبلاً، بنسج تحالفات معلنة بين «الجيران» العرب والإسرائيليين، لمواجهة ذاك «العدو» المشترك!!! وما يحدث في سورية، من تسعير للقتال ودعم للجماعات المتطرفة، ورفض للحل السياسي، ليس بعيداً عن تهيئة المناخات الملائمة لتمرير السيناريو المشار إليه.

لقد أدّت الأحداث المفصلية التي طالت دول المواجهة العربية، إلى متغيرات في البيئة الإستراتيجية، أثرّت سلباً على بنية جيوشها وقدراتها؛ حيث تم تحييد بعضها(مصر-الأردن)، وتفكيك بعضها الآخر (العراق)، فضلاً عن الجهد الحثيث لتدمير الجيش السوري.

تبدّلات بنيوية

في مقابل المتغيرات العربية، شهد الكيان الصهيوني، بدوره، منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، تبدّلات بنيوية من نوع آخر، مسّت، بقوة، تركيبة مجتمعه ومفاهيمه وأنماط عيشه وقيمه السلوكية، وجعلته أكثر تحسّساً تجاه الخسائر البشرية، نتيجة عقدة هزالته الديمغرافية، قبالة جموع عربية هائلة، يُفترض أنها تناصبه العداء. فأتت خطة عوز، والمفاهيم المنسلّة منها، مثل المراهنة على التفوق التكنولوجي، والنار عن بُعد، وتقليل الاحتكاك البري، واستتباعاً تقليص خسائره إلى الحدّ الأدنى، لتراعي حساسيته الديمغرافية تماماً. فرغم المكابرة المعلنة، يئنّ مجتمع العسكرة الذي وصفه الشاعر محمود درويش بـ«سكان الدبابات»، تحت وطأة استدامة الصراع الذي قارب نحو قرن من الزمن. وظهرت بنتيجته أعراض مرضية على ملامحه، من مسبّباتها، استمرار حال الاستنفار والتأهّب الدائمين؛ إذ تحتفظ إسرائيل بجيش ضخم وكبير مقارنة بعدد سكانها، حيث إن المعدل العالمي والطبيعي لعديد أي جيش هو ٠,٥٪ من عدد سكان الدولة، أما في إسرائيل فتصل نسبة عديد الجيش إلى ٥٪ بحساب القوات العاملة، لترتفع إلى ١٢٪ بعد التحاق قوات الاحتياط.

لقد أُرهق المجتمع الصهيوني جرّاء الخدمة الإلزامية الطويلة، ونظام التعبئة القاسي، وبرامج التدريب الدورية والسنوية، والحروب المتلاحقة، بمعدل حرب كل بضع سنوات أو أقلّ. وبعد انتهاء الخدمة الإلزامية، يتم إلحاق كل جندي بوحدة احتياط، ليخدم الرجال حتى سن ٥١ عاماً، مدة أقصاها ٣٠-٣٩ يوماً في السنة، وهي فترة قابلة للتمديد في أوقات الطوارىء. هذا الواقع، دفع رئيس الأركان العامة الأسبق

إيغال يادين للقول يوماً، من باب التفكّه: «إن المدني في إسرائيل هو جندي في إجازة سنوية تدوم أحد عشر شهراً»[١]. وهذه الإجراءات المعيقة للحياة المدنية، لم تعد تلائم شرائح واسعة من الكيان الصهيوني، باتت أميَل إلى حياة الدعة والهدوء والاستكانة.

في ميدان آخر، تجلّى الإرهاق الإسرائيلي في ظاهرة التهرّب من الخدمة العسكرية، وقلّة الحماسة للتطوّع في الجيش؛ وتشير دراسة صادرة عن جامعة حيفا، نشرتها صحيفة واشنطن بوست إلى «أن نسبة الإسرائيليين الذين لا يخدمون في الجيش ارتفعت من ١٢,١٪ العام ١٩٨٠ إلى ٢٦٪ العام ٢٠٠٧، ويُتوقع أن تصل قرابة ٤٣٪ بحلول العام ٢٠٢٥»[٢]. واستناداً إلى المرجع ذاته، أعلن «شاهاف كشلين» وهو رئيس وحدة تجنيد عسكرية: «قبل ١٥ أو ٢٠ عاماً، كان عدم التجنيد شيئاً يجلب العار، لكن اليوم يُعلن الناس أن لا مشكلة لديهم في عدم الالتحاق بالجيش أو الخدمة في وحدات الاحتياط»[٣].

من جهته، قال إيهودا باراك بتحسّر: «ينبغي العودة إلى الأيام التي كان التهرّب فيها من الجيش، بمثابة وصمة عار على جبين المتهربين». كما شن هجوماً على «الشرعية التي تحظى بها ظاهرة التهرّب لدى مختلف أطياف المجتمع، بدءاً من محاضري الجامعات، مروراً بصنّاع الرأي العام، وانتهاء بنجوم الإعلام الذين يدفعون قدماً أبطالاً ثقافيين تهربوا من الخدمة». ورأى، «أن الجيش يتحوّل من جيش الشعب إلى جيش نصف الشعب فقط»[٤].

لقد شهدت سنة ٢٠٠٠، بحسب الخبير ايتاي لندسبرغ، «التحاق واحد من كل خمسة جنود في صفوف الاحتياط. وخدم ٣٠٪، ما نسبته ٨٠٪ من أيام الاحتياط، فيما خدم جندي واحد من بين ٢٢ جندياً أكثر من ٢٦ يوماً. ووفقاً لبيانات قسم القوى البشرية، فإن ٣٠٪ من الرجال حتى سن ٤٥ يشملهم خيار الاحتياط الفاعل، و٤٠٪ يخدمون في مهام ميدانية. بمعنى آخر، فإن الذين يخدمون في صفوف الاحتياط هم المقاتلون، أو الذين يدعمون العملية القتالية»[٥].

في السياق، صرّح رئيس إدارة التخطيط في الجيش الإسرائيلي نيمرود شيفر: «إن الجيش يواجه تراجعاً في الموارد البشرية وفي الكفاءة، جرّاء انخفاض معدلات التجنيد، والاستقطاعات في الميزانية»[٦]. وإذا دقّقنا في الخطّ البياني للتجنيد في الجيش، لوجدناه يسلك مساراً انحدارياً؛ «ففي العشرين سنة الأولى من قيام إسرائيل، تشكّلت الحافزية الأساسية للتّجنيد، من خليط يجمع غريزة البقاء مع الإيديولوجيا. ونبعت حماسة الانضمام للجيش، من كون أقليّة يهودية، ظهرها للحائط، تواجه أكثرية عربيّة، أرادت إلقاءها في البحر!!! وكان الإحساس الأساسي، هو أن التّجنيد ضروري من أجل البقاء، وعلى كل يهودي أن يحمل السّلاح»[٧].

وتشير الاستطلاعات، إلى أن الحافزية كانت قوية في مرحلة ما بعد حرب ١٩٦٧ حتى نهاية الثمانينات، حيث أعرب ٨٥-٩٠٪ من الشبيبة الإسرائيلية عن رغبتهم في الخدمة العسكرية. حينها، دلّت الاستطلاعات على أن ٥-٦٪ فقط، أعلنوا أنه لو لم تكن الخدمة العسكرية إلزامية، بل تطوعيّة، لما تجنّدوا»[٨]. علماً، بأن التخلّف عن الخدمة العسكرية يتم، عادة، لأسباب صحيّة أو جرمية أو دينية، إذ يُعفى طلاب المدارس الدينية من الخدمة. هذه النقطة أثارت ولا تزال حساسية الجماعات العلمانية، وأدّت إلى انقسامات حادة داخل المجتمع الإسرائيلي، الذي تبدّل بنيوياً؛ بحيث لم يعد كياناً إسبارطياً، ولد في خضم الحرب المستدامة.

في مجال آخر، «تراجعت نسبة المجنّدين من أبناء المدن إلى حوالى ٣٦٪، وفي المقابل، تخطّت نسبة المجنّدين القادمين من الكيبوتسات والمستوطنات ٦١٪، بحسب دفعة تشرين ثاني ٢٠١٠»[٩]. وقبل عقدين، كانت النسب تميل إلى أبناء المدن، ما يدلّ على تراجع حماسة شبابها المرفّهين، والعلمانيين الصهاينة، لمصلحة المستوطنين والمتشدّدين دينياً.

في السّنوات الأخيرة، برزت ظاهرة المتدينين بين صفوف الضباط، ويصف أحد المراسلين العسكريين هذه الظاهرة بالقول: «في إحدى قواعد الجيش تعقد

اجتماعات دورية للقيادة العليا، مرة كل بضعة أشهر، حيث يجتمع الضباط من رتبة عقيد وما فوق في قاعة واحدة. ويمكن للمرء أن يلحظ، من خلال صورة الاجتماع، انتشار القبّعات الدينية المحبوكة على الرؤوس، المعروفة باسم «الكيبا». ولو عدنا عقداً أو اثنين من الزمن، لتطلب الأمر البحث بالشمعة عن لابسي القبعات في حدث كهذا، إلا أن ما هو حاصل اليوم، يشير إلى أن القبعات تنير قاعات الاجتماعات من أقصاها إلى أقصاها!»[١٠].

غزت هذه الظاهرة، هيئة الأركان التي لا تخلو، بدورها، من معتمري القبعات، ومن بينهم نائب رئيسها الحالي الجنرال يائير نافيه، والجنرال يعقوب عميدور (رئيس الأمن القومي) والجنرالات أليعازر شتيرن، ويئير بار، وغرشون هكوهين وآخرون. وبلغة الأرقام، «بلغت نسبة معتمري القبعة الدينية في القيادة العسكرية ٤٠٪، أي إن حوالى نصف الضباط القتاليين هم أبناء الصهيونية الدينية. ويكمن الخطر بأن هذه النسبة، ستجعلهم، بعد سنوات قليلة، العمود الفقري للجيش»[١١]. وبالتأكيد، سيؤثر هذا المتغير الاجتماعي والديني والثقافي على تركيبة الجيش الإسرائيلي لاحقاً.

من ناحية أخرى، شهد الكيان الصهيوني، في العقود المنصرمة، تحوّلات بنيوية في تركيبته الديمغرافية سرّعها تدفق أكثر من مليون مستوطن، أغلبهم من دول الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية وأثيوبيا، هجروا مواطنهم الأصلية، ليس لبناء وطن «الروّاد الصهاينة»، الذين عرفتهم فلسطين في هجرات النصف الأول من القرن العشرين؛ بل طمعاً بمستوى معيشة أفضل. إضافة إلى تضافر عناصر أخرى، مثل التطوّر الاقتصادي، وارتفاع مستوى الدخل، وتغلغل ثقافة العولمة بين طبقات الكيان الاجتماعية. وقد أرخت هذه العوامل، بظلالها، على تركيبة المجتمع وسلوكه وأهوائه، ومفاهيمه القيمية التي لم تعد تشبه، في نظر الإسرائيلين، مفاهيم «الآباء المؤسسين» لوجوده.

وفي معاشهم اليومي، يعتمد الإسرائيليون النمط الغربي؛ ومن سماته، اللهاث وراء الثروة والرفاه والترفيه، بما يناقض وظيفة كيان الاستيطان وطبيعته. ولا بدّ، أن يؤدي هذا التناقض إلى خلل بنيوي، يؤثّر سلباً على المستوطن الإسرائيلي العالق بين جموحه للحياة من جهة، ومتطلبات مجتمع العسكرة من جهة أخرى.

لقد اندثرت بيئة الكيبوتس وقيمها التضامنية، فحلّت مكانها الأنانية الفردية، وثقافة السوق التنافسية، والبورصة، والمنتجع، والملهى الليلي، والتسابق على جمع الثروات، والحياة الهانئة البعيدة عن المخاطر والنوائب. ولا شك، أن قيم السوق المعولمة لا تصلح لاستمرارية مجتمع العسكرة إلى أمد بعيد. وبهذا الخصوص، كتب الخبير الإسرائيلي بن كسبيت، لحظة انتهاء «حرب لبنان الثانية»: «كشفت الحرب الأخيرة، عن الضعف الملحوظ والمتزايد في الروح المعنوية التي سكنت الأجيال الإسرائيلية؛ فلم يعد الجيل الجديد راغباً في القتال، ولذلك يقول المؤرخ «بني موريس»: ما هو جيد للفرد، ليس بجيّد للمجموع؛ الإسرائيلي يريد فيلا وسيارة، والتطوّع والتّجنيد في صفوف الجيش أصبحا حرفة وليس مهمة ذات رسالة، كما كان عليه الوضع في الماضي. وبالتالي، طرح السؤال بكل قسوة: هل حسن نصر الله، صاحب نظرية خيوط العنكبوت كان محقاً؟ هل المجتمع الإسرائيلي آخذ في الضعف واللين، إلى أن ينهار أمام المقاومة الإسلامية الكبرى؟»[١٢].

هذا الإقرار الإسرائيلي بحجم التبدّلات في البنية المجتمعيّة، وتعاظم قدرات المقاومة، دفعت الرئيس الأسبق للشاباك، «كارمي جيلون» ليقول في مقابلة تلفزيونية: «بأن الحركة الصهيونية لم تكن لتستطيع الإعلان عن قيام إسرائيل، لو وجد قبل العام ١٩٤٨، عرب على شاكلة رجال المقاومة الفلسطينية ومقاتلي حزب الله. ولولا أن ما يحدث هو حقيقة ماثلة للعيان، لاعتبرنا أن ما تشهده دولتنا هو مجرد كابوس قاسٍ، حيث تستنزف طاقتها في مواجهة تنظيمات قليلة الإمكانيات، مع كل ما نملكه من أسباب القوة»[١٣].

في مجال آخر، أشار بحث أجراه الخبير الأميركي «أندرو ألول» إلى تمركز الثروات في إسرائيل بيد عائلات بعينها: «فمن أصل ٥٧ شركة إسرائيلية كبرى، هناك ٣٨ شركة خاضعة لسيطرة عائلية»[١٤]. كما أتّسعت الفروق الطبقية بين شرائح المجتمع الذي خطا بعيداً على درب النيورأسمالية المتوحّشة. وأظهر تقرير لمركز أدفا الصادر في نهاية العام ٢٠١١، «أن الفجوة بلغت بين ذوي أعلى المداخيل وأقلّها ١١٤ ضعفاً»[١٥]. هذه الظواهر الحداثوية، أضعفت الروح الحربية لدى الإسرائيليين، وأثّرت في بنية جيشهم، فأسهمت بطريقة غير مباشرة، في تشكيل بيئة ملائمة، لولادة خطة مثل عوز الواعدة بتخفيض عديد الجيش، وربّما لاحقاً تقصير مدة الخدمة العسكرية، وتوابعها من تعبئة وتدريبات ومناورات...

تفكيك الجيوش العربية

في أعقاب حرب تشرين أول ١٩٧٣، أوصد الرئيس أنور السادات باب الصراع العسكري نهائياً، مُعلناً أنها آخر الحروب ضد إسرائيل. وبدأ مسار العدّ التنازلي، مع فكّ الارتباط عند خيمة الكيلومتر ١٠١، ليتوّج باتفاقية «سلام» برعاية أميركية مباشرة، في منتجع كمب ديفيد بين السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن. في غضون السنوات اللاحقة، استدارت البوصلة المصرية من زعامة حركات التحرر في العالم الثالث إلى حليف لصيق للولايات المتحدة، وتقهقرت العلاقات مع الاتحاد السوفياتي إلى حد القطيعة.

وبموجب الملاحق العسكرية لاتفاقية كمب ديفيد، قُيّدت حركة الجيش المصري، عملياً، في شبه صحراء سيناء، وأُبعدت قواته عن خطوط الجبهة مع فلسطين المحتلة. واتساقاً مع السياسات الجديدة، عُمل، آنذاك، على تغيير عقيدته القتالية، وتحوير خارطة الأعداء والأصدقاء، خلافاً لمعايير الصراع مع إسرائيل. وكانت الخطيئة الكبرى التي ارتكبها السادات، وتضاهي في مفاعيلها السلبية اتفاقية كمب ديفيد، هي ربط عملية تدريب ضباط الجيش ومنظومة تسليحه بالولايات المتحدة، كبديل شبه وحيد عن السلاح الروسي. ومن باب الافتراض النظري، إذا اضطر الجيش المصري يوماً ما، لدخول حرب ضد نظيره الإسرائيلي، فمن المؤكد أن تمتنع واشنطن عن إمداده بالذخائر والمعدات وقطع الغيار.

على أرض الواقع، إثر عزل الرئيس محمد مرسي وإبعاد الإخوان المسلمين عن

السلطة، أوقفت الولايات المتحدة تسليم الجيش المصري أربع مقاتلات «أف-١٦»، ومروحيات أباتشي وصواريخ «هاربون» المضادة للسفن، وقطع غيار دبابات «إيه-١-إم-١». هذا فضلاً عن دفعة نقدية بقيمة ٢٦٠ مليون دولار، كجزء من المساعدة السنوية البالغة ١,٣ مليار دولار. والذريعة الأميركية هي «لدفع الحكومة المصرية المدعومة من الجيش السير على طريق الديمقراطية»!!.

لهذا، نادت شرائح نخبوية وشعبية مصرية وازنة، بعد الثورة الثانية في ٣٠ حزيران ٢٠١٣، بتنويع مصادر تسليح الجيش. ودعت إلى طرق أبواب موسكو من جديد، للتخلص من التبعية العمياء للولايات المتحدة. وفي هذا السياق، اندرجت زيارة المشير عبد الفتاح السيسي ووزير الخارجية المصرية نبيل فهمي إلى روسيا في شهر شباط ٢٠١٤، وإبرامهما، بالأحرف الأولى، صفقة أسلحة بمليارات الدولارات. وفي استعادة للذاكرة الجماعية، شبّه المراقبون هذه الصفقة، بنظيرتها التشيكية (١٩٥٥) في زمن الرئيس جمال عبد الناصر.

أتاحت تلك الزيارة، كسر جليد البرودة مع موسكو، إيذاناً بنسج علاقة واعدة، عبّرت عنها حرارة اللقاء بين السيسي والرئيس فلاديمير بوتين في قصر الكرملين. وفي حال عزّزت القيادة المصرية الجديدة هذا التوجّه؛ فجيشها بحاجة إلى سنوات لاستيعاب الأسلحة الجديدة، ضمن هيكليته، إضافة إلى الكلفة المالية، لإعادة تدوير عمليتَيّ التدريب والتسليح.

ليس يسيراً على أي مراقب الفصل بين ما تشهده مصر بعامة، وصحراء سيناء ومدن القناة بخاصة، من محاولات حثيثة لاستنزاف الجيش المصري وإنهاكه، وبين حال الفوضى الشائعة في أكثر من بلد عربي. وعلى الرغم من قيود الاتفاقيات التي تكبّل هذا الجيش وتغلّ يديه، والتحديات الداخلية المفروضة عليه، بقي العقل الإستراتيجي الإسرائيلي، يصنّفه قوة معادية تشكّل خطراً محتملاً، ولو بعد حين. ولذلك، لن تُعدم تل أبيب الحيلة والوسيلة، لإشغال الجيش المصري وإضعاف قدراته.

أما سيناريو القضاء على الجيش العراقي، فله حكاية أخرى، بدأت فصولها مع إقدام صدام حسين على خوض حربين عبثيتين، بتشجيع أميركي غير خفي، كما أشرنا سابقاً. ولطالما كان الجيش العراقي الظهير الإستراتيجي لجبهتَيّ سورية والأردن في كل الحروب العربية الإسرائيلية. وبعد تفكيكه وتسريح وحداته على يد الغزاة الأميركيين، سقط حُلم قيام الجبهة الشرقية كلّياً، ولم يبقَ في ميدان الصراع إلا الجيش السوري، الذي اعتمد، خلال العقود الماضية، إستراتيجية «القتال خارج الأسوار»، في مواجهة نظيره الإسرائيلي.

اكتمل المشهد السوريالي مع هبوب رياح «الربيع» التي هزّت العالم العربي في مشرقه ومغربه. ونجح الأميركي من خلال تأثيراته على قوى سياسية، مشاركة في صناعة ذاك الربيع، بالسيطرة على بعض مساراته، وتحويل مجراه باتجاه الفوضى العبثية. وخير مثال، ما يحدث اليوم في ليبيا واليمن وسورية... وذلك بمؤازرة نظم عربية نفطية معادية بتكوينها لأي فعل تغييري، مهما كان متواضعاً. ومن السخرية، أن وسائل إعلامها «تلهج» ليلاً نهاراً بمصطلحات الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان، وهي لم تذق طعم الحرية في تاريخها.

واللافت، أن الولايات المتحدة والغرب تجاهلا قوى ديمقراطية حقيقية، في بلدان «الربيع العربي»، تبغي التغيير الضروري، لكن من دون تخريب نسيج مجتمعاتها ووحدتها الداخلية، وآثرا التحالف المباشر، أو بتوكيل إقليمي، مع قوى ظلامية، متسلّلة من كهوف التاريخ، هدفها بعثرة الجغرافيا وإيقاظ عصبيات مجتمعاتها. وعلى الرغم من حملها، زوراً، مسميات إسلامية، فهي نتاج مشاريع استخبارية غربية و«عربية» مشتركة، انحصرت وظيفتها ولا تزال في التصدي لقوى المقاومة وحركات التحرر الوطني في العالمين العربي والإسلامي.

إن القصد غير البريء من التواطؤ الغربي-التكفيري، هو اللعب بخرائط الكيانات القائمة، واستبدال هويّتها الوطنية بانتماءات إثنية وطائفية ومذهبية وجهوية، تمهّد

الطريق لقيام «إسرائيليات» عربية، بحسب تعريف الإمام السيد موسى الصدر، تسبح، جميعها، في فلك إسرائيل العظمى. وإذا تعذّر ذلك، يُعمل على تبضيع الديمغرافيا، تحت كنف الفيدرالية، مثلما حصل في العراق واليمن. وفي الواقع العربي الذي يعاني نقصاً حاداً في تجاربه الديمقراطية، وضعف سلطاته القضائية، تتحول النظم الفدرالية إلى كونفدرالية. والهدف من كل هذا، خلق تماسات احتراب أهلي يستعر حيناً ويبرد حيناً آخر، ضمن حزام الحدود الواحدة، التي تُحفظ شكلاً، لتخفي بين ثناياها كل شياطين الأحقاد وأبالسة الكراهية.

لقد كان الحدث السوري هو فيصل «الربيع العربي» بالنسبة إلى الكيان الصهيوني، نظراً لموقع سورية الجيو-إستراتيجي، الرابط، كحبل السُرّة، بين مكوّنات محور الممانعة، الممتدّ من الضفة الجنوبية لبحر قزوين إلى شواطىء المتوسط. وأدى تمازج عوامل سورية داخلية مع تدخلات دولية وإقليمية معلنة، إلى تفجر صراع دموي، لا تبدو ملامح نهاية قريبة له في الأفق.

تبنّت واشنطن وحلفاؤها إستراتيجية خبيثة في سورية تُسهم في تدميرها، وتفكيك عروة نسيجها المجتمعي، فضلاً عن إنهاك جيشها، كآخر قوة نظامية مناوئة للكيان الصهيوني. وقد عملت مع قوى إقليمية على قسمته من خلال تشجيع عمليات الانشقاق في هيكله القتالي، ورعاية ما يسمى بالجيش السوري الحر تدريباً وتسليحاً. وهي ترى في ديمومة الاحتراب السوري فرصة ذهبية لا تعوّض، حيث يغوص خصومها: روسيا وإيران والمقاومة اللبنانية، وحتى الجماعات الإسلامية المتشدّدة، في قتال منهك، يدمر قدراتهم من دون أن تتكلّف نقطة دم أو سنتاً واحداً.

في المحصلة، سيؤدي استمرار التقاتل إلى تدمير سورية، وحذفها عن خارطة الصراع لعقود مقبلة. وقد صدرت دراسة عن معهد بيغن-السادات التابع لجامعة بارإيلان في تل أبيب، ينضحُ منها الرضا العميق عن مجريات الميدان السوري، بمعزل عن توازنات القوى فيه، وورد في متنها: «ليس من المهم الآن من يأتي إلى الحكم

في سورية، لأن الخطر الذي تمثله هذه الدولة على إسرائيل، قد انتهى إلى أجل غير قريب»[١٦].

يبقى الهدف الأبرز لإسرائيل، تفكيك الجيش السوري الذي تعاظمت قدراته بعد حرب تموز ٢٠٠٦، إثر استخلاصه تجربة قتال المقاومة؛ فعمل على بناء تشكيلات قتالية ذات تركيبة مرنة، خارج منظومة الحرب الكلاسيكية، تعتمد نمط «قتال ثالث» يجمع بين خصائص حرب العصابات والحرب النظامية. كما ضاعف قدرات ترسانته الصاروخية، بخاصة الصواريخ البالستية والمنحنية من الطرز كافة، التي تشكل تهديداً فعلياً لجبهة العدو الداخلية. كذلك، عمل على اقتناء صواريخ متطورة مضادة للدبابات، وصواريخ مضادة للأهداف البحرية مثل «ياخونت» القادر على اصطياد هدفه حتى مسافة ٣٠٠ كلم. والأهم، أن الجيش السوري، سعى ولا يزال لتحديث منظومات دفاعه الجوي بصواريخ روسية متطوّرة من طراز أس-٣٠٠، قادرة على الحد من سطوة سلاح الجو الإسرائيلي. وقد تضاربت المعلومات بشأنها، حول ما إذا ورّدت موسكو أم لا، إرساليات منها إلى دمشق، وبقي الأمر مثار تساؤل، ويلفه الغموض حتى الآن.

على المقلب الآخر من الصورة، يدرك العدو أن الجيش السوري، رغم الخسائر البشرية، المقدّرة بعشرات آلاف الإصابات، والمادية التي مُني بها، لا يزال بمقدوره استعادة عافيته، خلال فترة زمنية ليست طويلة. وإذا توقف القتال الدائر في سورية، وفق قاعدة تطوير نظمها السياسية والاقتصادية والإدارية... وحفظ وحدتها وثوابتها الوطنية والقومية، فسوف يخرج جيشها من معمودية النار أشد بأساً وأصلب عوداً، بعد مراكمته الكثير من القدرات في المجالين الإستراتيجي والعملاني. هذا الأمر في حد ذاته، يقلق الكيان الصهيوني، الذي يسعى جاهداً لاستدامة الحرب الداخلية، من أجل القضاء على أي أمل بخروج الجيش السوري سليماً معافى.

لقد اكتسب هذا الجيش في لجّة الصراع الدموي، وتحت وطأة النيران، خبرات

قتالية غير مسبوقة، قبالة مجموعات مسلّحة مجرّبة، سبق وقاتلت في أفغانستان وباكستان والشيشان والعراق...واكتسبت غنى في خبراتها القتالية. كما خاض كل أنواع المعارك في ظل ظروف طبيعية ومناخية مختلفة: من حرب الدهاليز والأنفاق والأفخاخ ونصب الكمائن المتحركة، إلى قتال الشوارع والأزقة في المدن والبلدات، إضافة إلى القتال في المناطق المفتوحة والحرجية والجبلية.

وبناءً على دروس المعارك التي خاضها، أعاد النظر بهيكلية بعض وحداته، حيث قسّم مجموعاتها إلى حظائر قتالية صغيرة، لتصبح أكثر مرونة وأخفّ حركة، ودرّبها على تكتيكات مواجهة أساليب حرب العصابات... والأهم، لقد اكتسب الجيش السوري مهارات القتال الليلي، التي برزت جليّة في معارك الغوطة، والقلمون، ومنطقة قلعة الحصن... وكان يعاني ضعفاً في هذا المجال سابقاً، حتى في حروبه الكلاسيكية مع إسرائيل.

يعلم الخبير بألف باء العلم العسكري، أن خوض الجندي معركة حيّة لأيام معدودة، تكسبه خبرات ميدانية تضاهي بغناها، تدريب سنوات على الذخيرة الخُلّبية ضد أهداف وهمية. فكيف بالجيش السوري الذي يخوض معارك، منذ سنوات ثلاث، بمواجهة أنماط مختلفة من الفصائل المسلحة، في ظروف قتالية متنوعة.

وإذا اتخذنا على سبيل المثال لا الحصر، المعارك التي حدثت في منطقة القلمون كعيّنة ميدانية، نلمس مدى التطور النوعي الحاصل في أداء هذا الجيش على مستوى التخطيط وإدارة المعركة، وحسن الاستفادة من كثافة النيران. فقد خاض الجيش معاركه في تلك المنطقة وفقاً لخطة متدرّجة، بدأت بتطهير بلدة قارة، ليتبعها دير عطية ومدينة النبك. بعدها، كرّت سبحة مزارع ريما وبلدتَيّ الجراجير والسحل...التي سقطت في يد وحداته. هذه الإنجازات، مهّدت الطريق لحصار مدينة يبرود الجبلية (١٤٥٠م) المحاطة بالمرتفعات المنيعة والصعبة التي يصل ارتفاع بعضها إلى (١٦٥٠م). وتمتاز جبال القلمون بطبيعتها الصخرية، حيث تكثر المغاور والكهوف

التي تساعد المدافعين على الاحتجاب عن أنظار الخصم، والوقاية من نيرانه الجوية. وهي شبيهة بالجبال اليمنية والأفغانية التي استنزفت الجيشين المصري والسوفياتي في ستينات وثمانينات القرن الماضي.

وتحضيراً لعملية استعادة مدينة يبرود، عمد الجيش السوري إلى الاستيلاء على القمم المحيطة بها، قبل البدء بمهاجمتها؛ فطهّر تلّتَيّ القطري والكويتي ومرتفع مار مارون، وجبال السلسلة الغربية المشرفة عليها. وقد نُفّذت العملية بواسطة عناصر وحدات المشاة التي صعدت إليها عبر التسلّل الليلي أو تحت غطاء النيران الكثيفة والمركّزة. بعدها، وفي تكتيك جديد، شقّت الجرافات الطرق الترابية نحو القمم، لتتقدم الدبابات وتتموضع فيها. وكان سلاح الهندسة قد سبقها، برصف مصاطب الرمي، ورفع السواتر الترابية لحمايتها من نيران القذائف ذات الحشوة الجوفاء، والصواريخ الحرارية من طراز كورنيت وكونكرس المتطوّرة، التي حصلت عليها الجماعات المسلّحة، في الآونة الأخيرة من دول إقليمية.

كانت الدبابة تخرج من خلف السّاتر إلى مصطبة الرمي، لمدة ٢٠-٣٠ ثانية، الكافية لإطلاق قذائفها على الهدف المحدد مسبقاً، داخل المدينة التي باتت مكشوفة بالكامل لنيران الجيش السوري. وعندما حانت الساعة صفر، تقدّمت الدبابات المترافقة مع عناصر المشاة، في هجوم اندفاعي ليلي، من محاور عديدة إلى عمق المدينة، تحت غطاء النيران الكثيفة.

كان من اللافت، سقوط مدينة يبرود، خلال أقل من ٣٦ ساعة على بدء الهجوم، رغم عدم توافر عنصر المفاجأة، وتكدّس آلاف المسلحين في أزقّتها. وقد ظنّ الكثير من الخبراء، بأنها ستكون ستالينغراد مصغّرة؛ فمنذ أشهر، تدرك الجماعات المسلّحة أن المعركة آتية، رغم ذلك لا تدل الصور المبثوثة من المدينة، على وجود تحصينات قوية كالتي شهدناها في مدينة القصير. ويدل الأمر، على فقدان الخطة الدفاعية والقيادة الموحدة فيما بين الفصائل المسلّحة. وفتحت عملية سقوط يبرود الباب للاستيلاء على ما تبقى من معاقل في القلمون وريف دمشق الغربي، المحاذية للحدود اللبنانية.

لم يتقبّل الحلف الدولي والإقليمي المعادي للقيادة السورية انقلاب موازين القوى، وانعكاس ذلك على الروح المعنوية للمجموعات المسلحة. فأقدم على فتح جبهة كسب في منطقة الشمال الغربي لسورية، نظراً لأهمية هذه الجبهة التي تعدّ القاعدة الخلفيّة الآمنة للنظام السوري. وكان دور تركيا في المعركة بادياً للعيان، حيث انطلقت بعض القوى المهاجمة من داخل حدودها، فضلاً عن المساعدة الاستخبارية والمؤازرة النارية. وأتى تسريب تسجيل صوتي لكل من أحمد داوود أوغلو ورئيس جهاز الاستخبارات حقان فيدان ونائب رئيس الأركان ياشار غولر، على موقع يوتيوب، ليفضح نيّات القيادة التركية، بتدبير خطة مفتعلة للتدخل العسكري في سورية. كما عمد هذا الحلف إلى تصعيد الموقف على جبهات حلب وأدلب ومحافظَتيّ القنيطرة ودرعا، لتحقيق مكتسبات ميدانية تعوّض خسائر القلمون. وتشير طبيعة المعارك السّجالية الدائرة على الأرض إلى أن الحرب السورية ستزداد سعيراً، وهي مرشّحة للاستمرار لوقت غير محدد...

بالعود إلى إسرائيل، فهي تودّ استمرار التقاتل في سورية إلى ما لا نهاية، لمزيد من التفسخ والإضعاف. وإذا استقر الوضع، تأمل أن تصل قوى معارضة منصاعة للغرب إلى السلطة في دمشق. وقد ورد في خلاصة مؤتمر، بعنوان «إسرائيل والثورات العربية»، نظمه مركز بيغن- السادات: «أن الأفضل لإسرائيل والغرب قيام نظام جديد في سورية على قطيعة مع إيران وحزب الله. كما أن انهيار الجيش السوري وتفكّكه يُعدّ فألاً حسناً، كونه آخر الجيوش العربية المعادية لتل أبيب، ومسلحاً بفرق مدفعية ودبابات وسلاح جو» [١٧].

إن السلطة المأمولة في دمشق، بحسب الرغبة الغربية والإسرائيلية، ستعيد هيكلة الجيش السوري بحيث تغيّر عقيدته القتالية، وتقلّل عديده، وتبدّل نوعية تسليحه ومصادره، ليصبح عبارة عن قوات أمن داخلي. وفي حال تحقّق هذه الرغبة، يزول

خطر الجيوش النظامية التابعة لدول الطوق كلياً، وتصبح حدود الكيان الصهيوني بمأمن من أي حرب كلاسيكية، أقلّه في المدى المنظور.

لا يقتصر الجهد الإسرائيلي على التمنيات، فقد سعت تل أبيب لنسج علاقات مع قوى معارضة مسلحة، تحت عناوين «إنسانية» مثل معالجة جرحاها في مستشفياتها على الحدود الشمالية، مستغلّة الكراهية المشتركة للنظام السوري. هذا يذكّرنا «بالجدار الطيّب» الذي أقامته الدولة العبرية على الحدود الجنوبية إبان الحرب الأهلية اللبنانية.

ولاكتمال الصورة الميدانية، نشير إلى أنّ دخول حزب الله معترك الحرب السورية، أسهم في تسريع وتيرة الإنجازات التي حققها الجيش السوري، لاسيما في المناطق المتاخمة للحدود اللبنانية، من قلعة الحصن إلى رنكوس... وعلى الرغم من الخسائر التي تحمّلها الحزب، وهي محدودة قياساً على ضراوة المعارك وتعقيداتها، فقد وفّرت مشاركته في القتال خبرات غنية، لم يكن مقاتلوه يمتلكونها من قبل. فتكتيكات قوى المقاومة تقتصر، عادة، على الدفاع المتحرّك والهجمات الموضعية ومن ثم التواري والانسحاب.

في سورية، اتّسع مسرح العمليات ذات الطبيعة المختلفة، عن تلك التي عرفتها مجموعات المقاومة في ميادين الجنوب اللبناني. واتخذت غالبية المعارك التي خاضتها تلك المجموعات الطابع الهجومي، وتتطلّب ذلك تنسيق نيران الأسلحة المختلفة وتنفيذ الاقتحامات وتطهير المواقع والثبات فيها. لقد اختبر مقاتلو الحزب قدراتهم على تنفيذ أعمال هجومية كبيرة، والتمدّد في مناطق جغرافية واسعة.

هذا الأمر، أقلق العدو الإسرائيلي الذي يتابع، بدقّة، مجريات الميدان السوري، ودفع ببعض خبرائه لاستذكار تهديد السيد حسن نصرالله، قبل سنتين، بالدخول إلى الجليل الفلسطيني المحتل، في حال فكّر الجيش الإسرائيلي التوغل في العمق اللبناني. وقد ظنّ هؤلاء، آنذاك، أن هذا التهديد لا تتعدى مفاعيله بروباغندا الحرب النفسية. لكن بعد معارك القصير والقلمون، بات له صدقية أكبر لدى العدو. وهذا

المعطى الميداني، لا بدّ أن يوضع في اعتبارات صنّاع القرار الإسرائيليين، في حال التفكير بحرب جديدة ضد لبنان...

ما أشرنا إليه، من خلاصات الحروب، وقفزات التكنولوجيا، وتبدّلات البيئة الإستراتيجية، والسعي الحثيث لتدمير ما تبقى من قدرات عسكرية عربية، انعكس على الجيش الإسرائيلي، وأحدث ولا يزال، تغيّرات في هيكليته، وتفكير قادته، وخططه الخمسية وصولاً إلى إستراتيجيته العسكرية.

مراجع الفصل الخامس

١- المجموعات الأثنية في الكيان الصهيوني، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت،٢٠١٣، ص٥٨.

٢- ساكشر ياجاينين، واشنطن بوست، ٢٠١١/١٢/٢٢.

٣- المرجع ذاته.

٤- معاريف، ٢٠٠٧/٨/٣٠.

٥- أيتاي لندسبرغ وآخرون، الفشل الإسرائيلي في لبنان، ترجمة انطوان شلحت، مركز مدار، رام الله، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص٦٥.

٦- معاريف، ٢٠١٣/٤/١٢.

٧- عدنان أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٦٩، نقلاً عن شلومو غازيت، العصا والجزرة، ص٨٩.

٨- المرجع ذاته، ص٦٩، نقلاً عن رؤوبين جيل، حافزية الخدمة العسكرية، ص٨٢.

٩- المجموعة الأثنية في الكيان الصهيوني، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، مرجع سابق، ص٥١.

١٠- عاموس هرئيل، هآرتس، ٢٠٠٦/٩/١٢.

١١- بن كسبيت، الجيش الصهيوني لم يعد جيش الشعب، معاريف، ٢٠٠٧/٣/٢٩.

١٢- بن كسبيت، معاريف، ٢٠٠٦/٧/١٤.

١٣- عدنان أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي، مرجع سابق، ص١٤٧، نقلاً عن القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي، ٢٠٠٦/٧/١٤.

١٤- المجموعات الإثنية في الكيان الصهيوني، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، مرجع سابق، ص٦٢.

١٥- المرجع ذاته، ص٦٤.

١٦- يديعوت أحرونوت، ٢٠١٣/٨/٢٠.

١٧- صحيفة القدس العربي، نقلاً عن مركز بيغن-السادات، ٢٠١٣/٨/٨.

الخاتمة

ما تضمنته فصول الكتاب، يشير بوضوح إلى تموّجٍ في خيارات العسكرية الإسرائيلية، باعتمادها خططاً ومفاهيم ذات مضامين متناقضة، أحياناً، أثّرت على مضمون الإستراتيجية العسكرية ذاتها، بخاصة بعد حربَيّ الخليج الثانية ويوغوسلافيا. وقد ولدت خطة «كيلع» الإسرائيلية تحت تأثير الانبهار بنجاح إستراتيجية هاتين الحربين ومفاهيمهما، مثل: «الحرب غير المتناظرة» و«الحرب اللاتماسية» و«النيران عن بعد» و«تقليل الاحتكاك البري»، وترتكز جميعُها على تطور التكنولوجيا الذكية. وقبل هاتين الحربين، كانت خلاصات الحروب بين الجيش الإسرائيلي وبين الجيوش العربية، تفضي إلى تبدّلات تكتيكية وعملانية فقط، من دون المسّ بالجوهر الإستراتيجي.

أتى الاختبار العملاني لهذه المفاهيم في حرب تموز ٢٠٠٦، ليحوّل النشوة خفوتاً وإحباطاً، لا يزال الكيان الصهيوني يعاني بعض آثارهما السلبية حتى الآن. وأملت خلاصات تلك الحرب العودة إلى توازن الحركة والنار عبر تبنّي العدو خطة «تايفن» التي سُيّلت مفاهيمها، في السنوات الماضية، برامج تدريب ومناورات وإعادة بريق إلى الذراع البرية.

لكــن عصــف «الربيــع العربــي»، الــذي زاد حــال جيــوش دول الطــوق وهنــاً وســوءاً وتفــككاً، يــكاد حصــاده يقضــي علــى آخــر ركيــزة فــي الجبهــة الشــرقية. هــذه العوامــل

المستجدة، سرّعت في تنحية خطة تايفن جانباً، لمصلحة ولادة خطة «عوز» التي تتقاطع أغلب مفاهيمها مع خطة كيلع.

إن الدوافع والمعطيات التي عرضناها في متن هذا الكتاب، لا سيما منها تردّي الوضع في سورية الرّابطة بين مكوّنات محور المقاومة والممانعة، شجّعت إسرائيل على تخطّي عقدة «حرب لبنان الثانية»، وإحياء فكرة الجيش الصغير والذكي مجدّداً، بتبنّيها خطة عوز، وما تحويه بين طياتها من تصوّرات، ستؤثر حتماً، على بنيان الجيش الإسرائيلي، وتناسق أذرعته القتالية. ولا شك أن خطة عوز ستضع بصماتها على إستراتيجيته العسكرية لاحقاً، من خلال تثبيت مفهوم الهجوم الكاسح الآيل إلى الحسم السريع، واللعب بتوازن النار والحركة، بحيث تُغلّب عنصر النيران الدقيقة على حساب المناورة والحركة، مثلما حصل في مطلع الألفية الثالثة.

هذا يدل أن الخطة الجديدة لم تأتِ من فراغ كما أشرنا آنفاً؛ فمرتكزاتها النظرية وليدة الحروب الأميركية وقفزات علوم التكنولوجيا والثورة في الشؤون العسكرية، خلال العقدين الماضيين. وتشبه خطة عوز، في مجمل مندرجاتِها، سابقَتَها كيلع التي أظهرت فشلاً في ميدان القتال غير الكلاسيكي. فما الذي تغير حتى يستعيد العدو مفاهيم ما قبل «حرب لبنان الثانية»؟.

قياساً على نتائج «حرب لبنان الثانية» وما تلاها من استعدادات لطرفَيّ النزاع، نعتقد أن الفشل الإسرائيلي سيتكرر في حروب الغد غير النظامية، لأن عناصر قوة المقاومة ذاتية في أغلبها، من دون إغفال التأثيرات الموضوعية. رغم ذلك، تبقى الإجابة النهائية رهن الآتي من الأيام والأحداث...

المحتويات

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

إنّ قيام الباحث والخبير الأستاذ محمد خواجه بالتدقيق باستراتيجية الحرب الإسرائيلية - مسار... وتطوّر في هذه اللحظة من تاريخ الشرق الأوسط، هو عمل عقلي في محلّه، خصوصاً وأننا أمام "كيان" هو في واقعه ثكنة عسكرية؛ دوره ومهمته ينحصران بالاحتفاظ بالشرق الأوسط والسيطرة على موارده، عبر مزيدٍ من الحروب، وهو لذلك يعتمد على جيش ذكي، متقدّم التدريب، مؤهل تكنولوجياً وعسكرياً، متحرّك وسريع؛ وهو في واقعه جيش مناورة ومبادرة؛ وإن كان خسر الحرب في لبنان أمام المقاومة التي حرّرت معظم الأراضي اللبنانية، وخسر الحرب عام ٢٠٠٦ أمام المقاومة أيضاً بسبب نظرية فاشلة بعنوان النسر في مواجهة الثعبان، والاعتماد، بصورة مطلقة، على سلاح الجو، فإن هذه الخسارة ممكنة باستمرار، ولكنها متوقفة على معرفة العدو ووعي خططه، ووضعه على مرمى العقل أولاً ثم العين.

أتمنى التوفيق للباحث محمد خواجه، ودوام المتابعة في عالم عربي مغمض العينين عن رؤية المستقبل.

الرئيس نبيه برّي

صدر له:

- ***الحرب السادسة: النصر الصعب*، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٦.**
- ***الشرق الأوسط: تحولات استراتيجية*، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٨.**
- ***إسرائيل: الحرب الدائمة*، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١١.**


ISBN 978-614-432-211-6